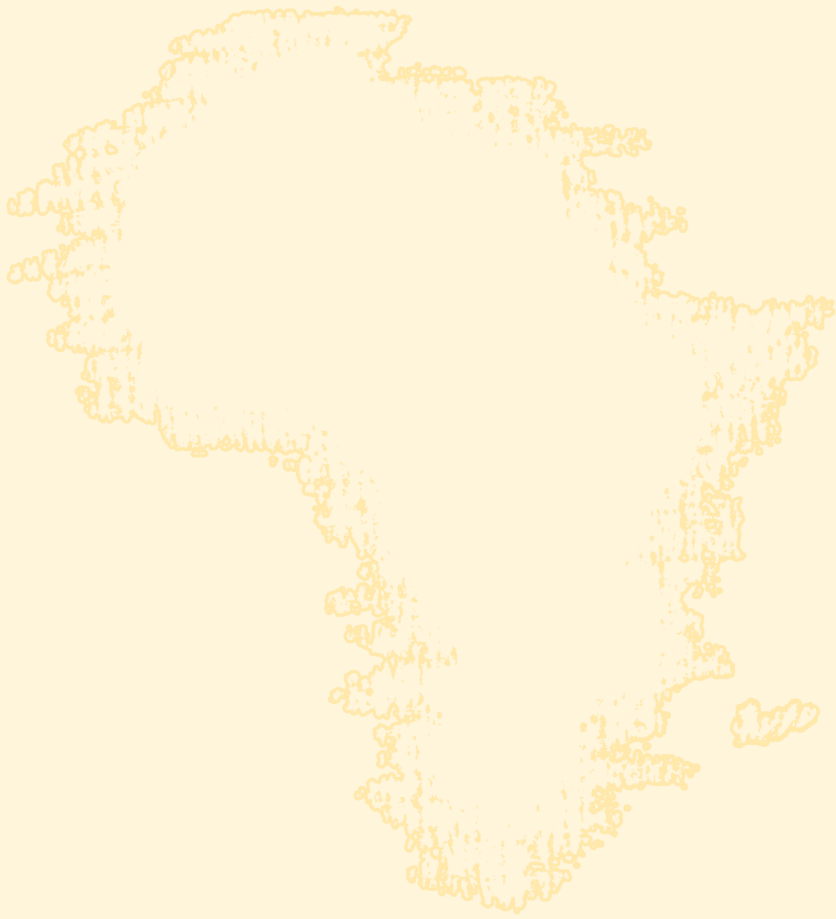


الباب الأول

نقطة الحوار



نقطة الحوار

Xamul aay na, laajtewul a ko raw.

ألا تعرف هذا سيء، ولكن ألا ترغب في المعرفة فهذا أسوأ

حكم أفريقية

Batta li a ifi ise agoura li arin egun.

بالحذاء يمكن السير على الأشواك

حكم أفريقية

أصبح العالم مغموراً بالثروات على نطاق لم يشهده من قبل عبر تاريخ البشرية. فعلى العكس مما كان عليه الحال في الماضي - حيث كان يسيطر على الثروة حفنة من الأفراد الأوفر حظاً والصفوة - فإن الثروة الآن يتقاسمها عدد غير مسبوق من عامة الناس عبر الكرة الأرضية، حيث إن النمو والعولمة ساهما في رفع مستوى المعيشة لدى مليارات من الرجال والنساء.

ومع ذلك لا يتمتع الجميع بهذه الثروة، ففي أفريقيا يعاني الملايين يومياً من الفقر المدقع والفساد السياسي؛ حيث الأطفال جوع، وتنطق أجسادهم الصغيرة المشوهة بسوء التغذية الذي يعيق نموهم الطبيعي. هؤلاء الأطفال لا يستطيعون القراءة والكتابة، هذا علاوةً على إصابتهم الدائمة بالأمراض، فليس أمامهم إلا شرب الماء الآسن. أما أولئك الذين يعيشون في الأكوخ المتزايدة بشكل سريع في بعض المدن، فإنهم يجاورون مقالب القمامة التي تنبعث منها الروائح الكريهة ويتنفسون الهواء الملوث.

إننا نحيا في عالم استطاعت فيه العقاقير والأدوية والتقنيات الطبية الحديثة أن تقضي على كثير من الأمراض والأسقام التي ابتلي بها العالم الغني. إلا أنه في أفريقيا يموت ما يقرب من أربعة ملايين طفل دون الخامسة من عمرهم كل عام؛ ثلثاً هذا العدد يتوفى نتيجة لأمراض لا يتكلف علاجها سوى بضعة دولارات؛ فعلى سبيل المثال، يعتبر مرض الملاريا أكبر الأمراض القاتلة للأطفال الأفريقيين، بينما يمكن تجنب نصف حالات الوفاة إذا ما تمكن الوالدان من الحصول على التشخيص السليم للحالات المرضية لأطفالهم والعقاقير الطبية التي لا تزيد تكلفة الجرعة منها على دولار واحد.

في عالم استطاع فيه العلماء أن يرسموا خريطة للجينوم البشري، بل ويطوروا التقنيات التي تساعد على استنساخ الإنسان، لا تزال أكثر من 250000 امرأة تموت سنوياً في أفريقيا نتيجة لمضاعفات الحمل أو أثناء الولادة.

إننا نحيا في عالم أصبح من المتاح فيه نقل كم من المعلومات - يفوق ما يمكن أن يستوعبه العقل البشري - في لحظة عبر شبكة الإنترنت، بينما لا يزال ما يقرب من 40 مليون طفل في أفريقيا لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة.

إننا نحيا في عالم استطاع - عندما واجه أحد أكثر الأمراض إهلاكاً عبر العصور، وهو الإيدز - أن يطور عقاقير طبية مضادة لفيروس الإيدز للحد من تقدمه وانتشاره. ومع ذلك فإن هذه العقاقير لم تنتج بشكل عام في أفريقيا التي يصل عدد المصابين بهذا المرض بها إلى 25 مليون نسمة. ويعني هذا أن مليونين من البشر سيموتون هذا العام من جراء مرض الإيدز؛ وفي زامبيا يتوقع بحلول عام 2010 أن يصبح طفل من بين كل ثلاثة أطفال يتيمًا.

إننا نحيا في عالم تنفق فيه الشعوب الثرية ما يعادل إجمالي دخل جميع سكان أفريقيا على دعم الإنتاج غير الضروري من الأغذية الزائدة - بما يعادل مبلغ 1 مليار دولار تقريباً يومياً. بينما تفوق الوفيات الناجمة عن الجوع في أفريقيا عدد الوفيات التي تتسبب فيها الأمراض التي تعاني منها القارة مجتمعةً.

إننا نحيا في عالم تحصل فيه كل بقرة في أوروبا على 2 دولار من الدعم يومياً، وهو، بكل مرارة وأسى، ما يعادل ضعف متوسط الدخل في أفريقيا. بينما تحصل البقرة في اليابان على ما يقرب من مبلغ 4 دولارات من الدعم.

إن التناقض الهائل بين مستوى معيشة سكان الدول الغنية والشعوب الفقيرة في أفريقيا يعتبر بمثابة أشنع فضيحة في عالمنا المعاصر. ولكي نُعبّر عن فداحة الظلم وقبحه فإننا نتحدث بالملايين. إلا أنه علينا ألا نغفل أنه خلف كل من هذه الإحصائيات ثمة طفلة غالية وأثيرة لدى أبيوها. تكافح تلك الطفلة ومعها آلاف مثلها كل يوم من أجل الهواء والحياة، إلا أنهم بكل أسى ومرارة يخسرون المعركة.

ومن المفترض أن تتضمن العولمة معنى العدالة على نطاق عالمي. إن شعوب العالم لديها دافع غريزي لمساعدة الشعوب التي تواجه محن أو كوارث، ولقد كانت ردة الفعل لزلزال تسونامي الذي دمر حافة المحيط الهندي خير شاهد على ذلك. فقد لقي أكثر من 300000 شخص حتفهم في أكثر الزلازل تدميراً في العصر الحديث، حيث أدى إلى انبعاث موجة هائلة وضخمة عبر البحار دمرت كل ما كان يعترض طريقها عندما ارتطمت بالشاطئ. لقد تسبب هذا الحدث في حالة من الارتياح والرعب والصدمة بصورة استثنائية. وجاءت ردود الأفعال من شعوب العالم في صورة تبرعات نقدية تلقائية وفورية على نطاق لم يشهده العالم من قبل.

إن القارة الأفريقية تشهد تسونامي كل شهر، غير أن قوة المد المميتة لهذا الفيضان المدمر التي تتمثل في المرض والجوع تسري بصمت وهدوء عبر القارة. إن هذا الفيضان ليس مفاجئاً ولا مفزعاً كما أنه قلما تصدّر نشرة الأخبار المرئية حيث يؤدي بحياة ضحايا بهدوء، بعيداً عن الأنظار، في بيوتهم الهزيلة، غير أنهم يموتون بذات أعداد ضحايا كارثة تسونامي.

قد تتحول أضرار العالم عن معاناتهم اليومية الروتينية ولكن عين التاريخ لا تفارقنا؛ حيث ستنظر الأجيال القادمة في المستقبل إلى الماضي وتتساءل كيف كان عالمنا على وعي بما يجري ولكنه لم يحرك ساكناً؟

الكل يعلم ما تحتاجه أفريقيا...

عندما أطلق رئيس الوزراء البريطاني، توني بليز، إشارة البدء لهذه اللجنة، جاءت ردود أفعال كثير من الناس: "ما حاجتنا إلى لجنة؟ فالجميع يعلم ما تحتاجه أفريقيا!" ومن ثم طلبنا منهم أن يعلمونا بهذه الحاجات. لقد قمنا بإجراء مشاورات في جميع أنحاء أفريقيا وفي كبرى مدن دول العالم الغنية. كما قمنا بفحص الكم الهائل من التحاليل التي أجريت خلال الخمسين عاماً الأخيرة وما أبرزته من أخطاء في إدارة المعونات والتنمية والإدارة الاقتصادية. ونتيجة لذلك فقد أصبحنا الآن في وضع أفضل يمكننا من تحديد ما يجدي من أعمال وما لا جدوى منه، كما أن ذلك منحنا فرصة التعلم من أخطاء الماضي ونجاحاته. يتميز تقريرنا باعتماده على الأدلة والواقعية، مصحوباً باقتراحات تقوم على أساس من التحليل السليم والحجج والأدلة العملية.

ولم ندخر وسعاً في مراعاة ما تفرضه علينا الأمانة من قيود محكمة؛ ولقد قام بكتابة هذا التقرير سبعة عشر مفوضاً، جلهم من أفريقيا، إلا أن اللجنة تضم أيضاً مفوضين من بعض أكثر دول العالم ثراءً، كما أننا بذلنا الوسع في مواجهة الحقائق المرة أينما وجدناها.

لقد تحرينا الصراحة عند تناولنا لموضوعات الفساد وعدم الكفاءة والصراع في أفريقيا. كما وجهنا النقد المباشر للدول المتقدمة التي لفقت سياساتها التجارية بحيث تخدم الأغنياء دون أي اعتبار للفقراء. ويكشف التاريخ عن تخاذل تلك الدول عن رفع الديون المرهقة التي تهدد الدول الأفريقية وتثقل من أحمالها اليومية. ولطالما بدت أن سياسات المعونة التي تبنتها هذه الدول مصممة بحيث تدعم المصالح السياسية والصناعية للدول الغنية بدلاً من الحد من الفقر في أفريقيا. إن معظم تاريخ العالم الصناعي مع أفريقيا تاريخاً بائساً من الوعود المخلفة.

ولا يقتصر التقرير على الإلقاء باللوم على الدول الغنية ولكننا نتناول فيه أيضاً المثالب الطبيعية التي تشكل الإرث الأفريقي من حيث الجغرافية والمناخ والتاريخ، وندرس ما يمكن أن تعلمه أفريقيا بالاشتراك مع العالم الصناعي للتغلب على هذه المثالب. كما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات الهائلة التي طرأت على الاقتصاد والسياسة العالميين خلال العقدين المنصرمين منذ المجاعة التي حدثت في إثيوبيا عام 1984/5، وذلك عندما بثت إذاعة "لايف إيد" صوراً للمجاعة ولمشاهد الموت والفقر إلى حوالي 98 في المائة من أجهزة التلفاز في العالم وسط أجواء من الذهول والارتباك. رسّخت هذه المشاهد صورة أفريقيا بالنسبة للعالم كمكان محاط باليأس

والإحباط والعوز. ولكن على الرغم من أن مثل هذه المشاهد لا يزال موجوداً فإن قيام هذا الوضع كقاعدة بدأ في الاختفاء بصورة متزايدة. لقد تغيرت الأمور بشكل كبير خلال العشرين سنة الماضية على الصعيدين الأفريقي والعالمي بمفهومه الواسع.

كبدية انتهت الحرب الباردة وانتهى معها اتجاه القوى الكبرى نحو دعم الأنظمة الديكتاتورية الفاسدة التي استغلّت ثروات أفريقيا بدون أي تفكير في التنمية الاقتصادية أو في أفقر شعوب القارة - ونحو تعزيز الرأي القائل بأن المعونة عادةً ما تهدر أو أنها بلا فائدة. أما في جنوب أفريقيا فقد تقوضت سياسة التمييز العنصري، وبالتالي شهدت تحولاً أدى إلى بناء دعائم ثقة جديدة في جميع أنحاء القارة. ولقد أعاد إلهيار سياسة التمييز العنصري إلى الأذهان في أفريقيا والعالم أجمع أن دولة الظلم لا يمكن لها أن تستمر إلى الأبد. وما زاد الأمور ظلمةً أحداث نيويورك وواشنطن التي وقعت في الحادي عشر من سبتمبر/أيلول 2001 التي جعلت كثيراً من دول العالم الغني تفكر في العلاقة بين الفقر العالمي والأمن الداخلي. كما أنهم أفاقوا على حقيقة وهي أن ما يحدث لأفقر مواطن في أفقر بلد يمكن أن يؤثر مباشرةً على أكثر المواطنين ثراءً في أكثر البلدان رفاهيةً. وكما قال الرئيس الأمريكي الأسبق جون كينيدي: "إذا لم يتمكن المجتمع الحر من مساعدة الجم الغفير من الفقراء فإنه لن يتمكن من حماية القلة القليلة من الأغنياء." مع أخذ كل ما سلف ذكره بعين الاعتبار تصبح هذه الوثيقة إعلان عن مصالحنا المشتركة.

إننا نعتمد الآن أكثر من أي وقت مضى على بعضنا البعض ليس فقط من أجل الإعانة المعيشية ولكن أيضاً من أجل الأمن والسلامة. وكما قال الرئيس جورج بوش: "إن استمرار الفقر والقهر يمكن أن يولد اليأس والقنوط. وعندما تفشل الحكومات في الوفاء بالاحتياجات الأساسية لشعوبها، يمكن أن تصبح تلك الدول بمثابة ملاذ آمن للإرهاب... ففي كثير من الدول حول العالم يحول الفقر دون قيام الحكومات بتأمين حدودها ومراقبتها وضبط الأمن داخل أراضيها وتنفيذ القوانين. إن التنمية توفر الموارد اللازمة لبناء الأمل والرخاء والأمن". إن ثروات أكثر الشعوب ثراءً في أكثر البلدان ثراءً ترتبط بصورة حتمية بمصير أفقر الشعوب في أفقر البلدان في العالم وذلك مع العلم بكونهم غرباء وبأنهم لن يتقابلوا أبداً.

ولم تنته التحديات بعد؛ فإن التحولات التي شهدتها أنماط إنتاج البترول واستهلاكه تعني أن الولايات المتحدة في وضع يسمح لها بالحصول على 25 في المائة من بترول أفريقيا خلال الأعوام العشر المقبلة. وعلى الصعيد العالمي فإن القارة الآسيوية - خاصةً عملاقي الصين والهند - تعتبر من كبرى القوى الاقتصادية الناشئة. فعلى سبيل المثال، فإن الاستثمارات والمصالح التجارية الصينية منتشرة في جميع أرجاء القارة الأفريقية. لقد سبقت الثورة المعلوماتية العصر الصناعي بثورات واسعة في كثير من المجالات في أنحاء شتى من المعمورة، تلك الثورة التي لم يحط العالم بعد بجميع تضميناتها. ويعني كل ما تقدم أنه أن الأوان لكي ننظر مرةً أخرى إلى الدور الذي يمكن للعالم المتقدم أن يؤديه لمساعدة أفريقيا في مسيرة تنميتها.

سنحاول في هذا التقرير سرد قصة، ولا مناص من كونها قصة معقدة، حيث إن كثير من القضايا تؤثر على بعضها البعض ولا يُتصور تناول كل منها بمعزل عن الأخرى. وها هو الطريق الذي سلكناه في هذه الغابة المتشابكة من التداخلات، فسنبدأ بعرض المشكلة للعالم من وجهة النظر الأفريقية، حيث إنه في غمرة تقديم الحلول المعدة سلفاً في العالم المتقدم لا يُلْتَفَت إلى ثقافات القارة حيث تُنحى جانباً بكل سهولة ويسر. ثم سنبحث كيف يجب على أفريقيا أن تحدث تغييراً في مجالات الحكم والسلام والأمن، مع دراسة التغيير السلوكي الذي يجب على العالم الصناعي أن يقوم به في الوقت نفسه. سنبحث عما يلزم توافره لمساعدة الشعوب، وبخاصة في مجال الصحة والتعليم، كما سنبحث كيفية التأكد من أن أفقر الشعوب يتم تضمينها في الاقتصاد والمجتمع. كما سنناقش القضية المحورية التي تتناول كيفية تنمية الاقتصادات الأفريقية، والسبيل إلى ضمان مشاركة الفقراء في ذلك النمو والاستفادة منه؛ يجب على صناعات السياسة أن يفكروا على الدوام في تأثير السياسات على الفقراء. وتأتي المرحلة التالية بتناول التجارة لاكتشاف العوائق التي تحول دون زيادة المبيعات الأفريقية في الخارج وكيف يمكن إزالة تلك العوائق. وننتقل بعد ذلك إلى دراسة العلاقات بين أفريقيا والعالم الغني فيما يتصل بالتجارة والمعونة والديون، وكيف يجب على الدول المانحة أن تغير طريقة إدارتها لأعمالها في أفريقيا. ونراعي في كل من المجالات سالفة الذكر أن نقدم توصيات محددة، ترد نبذة عنها في هذا السياق، بينما يتم إيضاح كل منها بالتفصيل في الباب الثاني من التقرير. ونخلص في النهاية بالالتفات إلى كيفية تفعيل تلك التوصيات وإخراجها إلى حيز الوجود ومراقبة تنفيذها بدقة.

وفي كل ما تقدم نؤكد على حاجتنا إلى إيصال صوت أفريقيا بشكل أوضح. كما نؤكد على أن المسؤولية الأولى عن تغيير أنظمة الحكم وتحسينها تقع على الأفارقة أنفسهم حيث إن العالم الغني يقع عليه عبء واجب أخلاقي لتقديم المساعدة إلى جانب دافعه القوي لخدمة مصالحه.

الجديد في أفريقيا

يجب أن نبدأ بالاعتراف بحقيقة أفريقيا، ويعني ذلك أنه يجب علينا الإشارة إلى كل من نقاط النجاح والفشل، حيث بدأت بشائر التغيير في الظهور في كل دولة أفريقية عقب الأخرى. منذ عشرين عاماً كان من المعتاد بالنسبة للدول الأفريقية أن ترزح تحت نير أنظمة الحكم الديكتاتوري؛ أما الآن فقد تقلصت هذه الحكومات، حتى إنها أصبحت أقلية في القارة، حيث اكتست الديمقراطية ثوباً جديداً؛ ففي السنوات الخمس الماضية فقط أجريت انتخابات متعددة الأحزاب في ما يزيد على ثلثي دول أفريقيا جنوب الصحراء، تباينت فيما بينها من حيث الحرية والعدالة، هذا إلى جانب عدد من نماذج التحول الديمقراطي السلمي الذي شهدته الحكومات. فقد وضعت الحرب أوزارها ليحل السلام محلها في كثير من الأماكن.

وبرز في الأماكن التي شهدت تغييراً جيل جديد من القادة السياسيين، يُعبّر كثير منهم عن التزام جديد بمراعاة الصالح العام للشعب. ويبدو أنهم عاقدون العزم على إصلاح المؤسسات الأفريقية هي الأخرى. على سبيل المثال منظمة الوحدة الأفريقية القديمة التي كانت تتبنى سياسة "عدم التدخل" في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية الأخرى، تم تحويلها إلى الاتحاد الأفريقي الأكثر قوة الذي يتبنى سياسة "عدم التخلي عن" معاناة مواطني البلدان المجاورة التي لا تحترم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتحتاج إلى إرساء دعائم السلام. ومن ثم قاموا بوضع برنامج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) بصفته الذراع الفاعل للاتحاد الأفريقي، ويرى هذا البرنامج أن وجود حكومة أفضل للبلاد يعتبر مطلباً جوهرياً لتنمية أفريقيا وتطورها. ويتبنى هذا البرنامج آلية مراجعة النظراء الأفارقة للتعرف على السياسات وأنظمة الحكم التي أثبتت فاعليتها في أماكن أخرى. ولا تزال تلك المبادرات والجهات تحتاج إلى وقت لإثبات جداتها، إلا أن البوادر الأولى تعتبر مشجعة. وبوسع المجتمع الدولي الآن أن يحدث فرقاً فيما يتصل بنجاح تلك المبادرات والجهات أو فشلها بتقديم الدعم إليها.

وتوجد في أفريقيا، مثلها مثل بقية أنحاء العالم، رابطة قوية بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من ثلاثة عقود من الركود العام الذي أصيبت به القارة، فقد تجاوز معدل النمو خمسة في المائة في 24 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2003. وتتجلى في الوقت الراهن مشروعات فردية صغيرة جديدة في أفريقيا كما تشهد الطبقة الوسطى نمواً وتوسعاً في العديد من البلدان. وبدأت مجموعة ثرية من مجموعات الضغط ومنظمات المجتمع المدني في تغيير العالم من حولهم، وفي تعلم كيفية محاسبة حكوماتهم. وإنه لمن اللافت للنظر الدور الذي يلعبه الأفارقة الذين يعيشون في العالم المتقدم. فعلى الرغم من أن التدفق النقدي الوارد إلى البلدان الأفريقية من الأقارب الذين يعملون بالخارج لا يزال منخفضاً مقارنةً بمناطق نامية أخرى، فقد شهد هذا التدفق النقدي زيادةً خلال الأعوام القليلة الماضية. وفي كل مكان تبدو هناك بشائر لما يمكن أن يكون قوة دافعة حقيقية نحو التغيير.

ولا ننكر أنه لا تزال هناك أنظمة مستبدة في أفريقيا، ولا يزال الفساد متفشياً، كما أن الصراعات وأحداث العنف لا تفتقر عن الوقوع والتكرار. هذا إلى جانب الافتقار إلى الكفاءة والإهدار والإجراءات البيروقراطية العقيمة التي لا تزال من السمات المعتادة في القارة؛ حيث إن كثيراً من الدول تفتقر إلى القدرة على الإدارة والتنظيم للوفاء باحتياجات مواطنيهم واستحقاقاتهم. غير أن ثمة أملاً متجدداً وتفاؤلاً جديداً في الخارج؛ فأكثر من نصف الأفارقة الذين أجريت معهم مقابلات من قبل منظمة "المقياس الأفريقي" الاستفتاءية يتوقعون أن "يتحسن" اقتصادهم القومي أو "يحقق مزيداً من التحسن" في السنة القادمة. كما خلص برنامج نبض أفريقيا الذي تديره إذاعة بي.بي.سي. البريطانية من خلال استطلاعاتها أن حوالي تسعة على الأقل من بين كل عشرة يفخرون لكونهم أفارقة. هذا إلى جانب الإدراك المتزايد بأن الشعور بمسؤولية معالجة كل هذه المشكلات تقع مباشرة على عاتق الأفارقة أنفسهم. حيث قالت وانجاري ماثاي الأفريقية الحائزة

على جائزة نوبل للسلام في الكلمة التي ألقته في حفل تسلمها الجائزة الذي أقيم في ديسمبر/كانون الأول عام 2004 ما يلي:

علينا أن نكتف من التزامنا تجاه شعوبنا، علينا أن نعمل على الحد من الصراعات والفقر، ومن ثم تحسين نوعية الحياة التي نحياها. علينا أن نؤمن بالحكم الديمقراطي، وأن نحمي حقوق الإنسان، وأن نحافظ على البيئة. إنني على يقين من أننا سنكون على مستوى الحدث ولطالما كنت على قناعة بأن الحل لمعظم مشكلاتنا يجب أن ينبع من داخلنا.

مثل هذه المتغيرات التي يشهدها الواقع الأفريقي هي التي أوجت إلينا كمفوضين بالقناعة بأن ثمة لحظة استثنائية وفريدة تمر بها القارة الأفريقية. والتحدي الذي يواجهه كل من الأفارقة وشركاؤهم من بين الشعوب المتقدمة هو انتهاز الفرصة الجديدة التي يطرحها التغير الذي طرأ على الأرض. إن أفريقيا الآن تمر بمفترق طرق. قد يكون الطريق نحو المستقبل بالنسبة لكثير من البلدان الأفريقية منحدرًا انحدارًا شديدًا لا هوادة فيه. ويقابل ذلك مواصلة التسلق اللويد بنفس طويل إلى أن تصل إلى مكان أفضل. وما نأمل في تحقيقه هو أن يقدم هذا التقرير خارطة تأخذ بيد القارة الأفريقية نحو الصعود. ولكن متابعة هذا الطريق تحتاج إلى قرارات تتسم بالشجاعة من جانب البلدان الأفريقية تقابلها أفعال داعمة ومؤيدة من بقية دول العالم.

السنوات الضائعة

مع غروب شمس الإمبراطوريات الأوروبية الخارجية، ومع بدء المستعمرات السابقة في جميع أرجاء المعمورة خلال فترة الستينيات في الاستعداد للاستقلال، لم تثر أفريقيا أي قلق. لقد كانت آسيا هي بؤرة القلق والاهتمام في ذلك الحين. فبالرغم من كل شيء كانت أفريقيا مخزنًا لثروات معدنية هائلة ناهيك عن المساحات الزراعية الشاسعة وخصوبة أراضيها. وعلى العكس بدت القارة الآسيوية وكأنها معقلًا للمشاكل والانفجار السكاني لدرجة أن جميع سيناريوهات الكوارث كانت تتركز في الهند وتتجه شرقًا.

كانت تلك هي الصورة منذ حوالي أربعة عقود. أما اليوم فإن أفريقيا تعد أفقر مناطق العالم حيث يعيش نصف سكانها على أقل من دولار واحد في اليوم. كما أن متوسط العمر المتوقع للسكان يهبط بشكل كبير حيث لا يتجاوز متوسط الأعمار 46 سنة في حين أن هذا المتوسط في الهند وبنجلاديش يتجاوز هذا الرقم بحوالي سبعة عشر عاماً.

إن المقارنات بين أفريقيا وآسيا موحية؛ فمنذ ثلاثين عاماً مضت كان متوسط الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء يعادل ضعف نظيره في كل من جنوب وشرق آسيا. ولكن حدث تحولاً مذهلاً أثناء العقود الماضية. حيث يقل متوسط الدخل في أفريقيا حالياً عن نصف نظيره في شرق آسيا. وينطبق ذلك بالمثل عند مقارنة متوسط الدخل في أفريقيا بنظيره في كل من جنوب آسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط. تعتبر أفريقيا القارة الوحيدة التي تعاني من الركود على مستوى العالم. والسؤال هو لماذا تخلفت أفريقيا إلى هذا الحد؟

من ناحية أخرى فقد ثبت أن ما تتمتع به القارة من نعم كانت هي ذاتها نقمة عليها، فعلى مدار العقود الأربع المنصرمة يتضح أن الدول التي تتمتع بثروات هائلة من البترول والألماس وغيرها من الموارد الطبيعية عالية القيمة كانت من بين تلك الدول التي عانت من معظم الحروب والصراعات والنزاعات المسلحة. فالصراع هو أحد الحلقات المفرغة المعهودة في أفريقيا فلا يمكن أن يكون هناك تنمية بدون سلام، وفي الوقت نفسه لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون تنمية.

إلا أن ثروات أفريقيا الهائلة كانت سبباً في وجود مشكلة أكثر عمومية وشمولاً. فالسكك الحديدية والطرق التي شقت وعبدت في فترات الاستعمار كانت مصممة في المقام الأول بغية نقل المعادن وغيرها من المواد الخام من داخل القارة الأفريقية إلى موانئها لشحنها إلى أوروبا. ولم تكن مصممة بغرض الربط بين أجزاء القارة أو لإيجاد مزيد من الروابط بالشرق. فإن مقارنة خرائط السكك الحديدية الأفريقية بنظيرتها الهندية تكشف عن عدد من الحقائق: فالسكك الحديدية الهندية تربط بين أرجاء شبه القارة الهندية؛ في حين لا تربط السكك الحديدية في أفريقيا إلا بين مناطق استخراج المعادن و الموانئ. وأدى ذلك إلى ما تعانیه أفريقيا الآن من ارتفاع تكاليف المواصلات بها - سواء الداخلية أو المحلية أو الدولية - حيث أنها تبلغ ضعف تكاليف المواصلات والانتقال داخل أية دولة آسيوية، حيث لا تتجاوز تكاليف شحن سيارة من اليابان إلى أبيدجان مبلغ 1500 دولاراً، في حين الانتقال من أبيدجان إلى أديس أبابا يتكلف 5000 دولاراً.

ولم تقف المشكلات التي خلفها الاستعمار عند هذا الحد؛ حيث إن التقسيم الحالي للدول الأفريقية كان نتاج المصالح الغربية وليس نتاجاً للعقول الأفريقية. فلا تزال التبعات التمييزية للخطوط التي رسمتها القوى الأوروبية على الخريطة في برلين عام 1884 قائمة حتى الآن؛ حيث تمزقت كثير من المجتمعات التقليدية إلى بلدين أو ثلاثة أو أربعة بلدان، بينما أُجبرت مجموعات متباينة ومتناحرة، حيث كان بعضهم أعداءً تقليديين، على العيش معاً في جو من التوتر، حيث لا توجد بين كثير منهم لغة مشتركة للتحدث بها. ولا ننسى أن الاستعمار كان يحابي بعض المجموعات ويفضلها على البعض الآخر مما خلف تسلسلاً هرمياً جديداً. ولا تزال القارة تعاني حتى الآن من تبعات بعض هذه الانقسامات كما بدا جلياً في رواندا في العلاقة بين قبائل الهوتو والتوتسي حيث تم صب الزيت على نار خلافاتهم "العنصرية" وإنكاؤها أثناء فترة الاستعمار مما أدى إلى عواقب مريعة في حرب الإبادة الجماعية التي وقعت سنة 1994.

"دع كل منهما يجعل لنفسه جبلاً هائلاً" هكذا قالت الملكة فيكتوريا بلهجة متغترسة عندما كانت تتحدث عن تقسيم الأرض بين ما يطلق عليها اليوم كينيا وتنزانيا. ونتج عن ذلك افتقار كثير من الدول الأفريقية الحديثة إلى أي تماسك أو تجانس جغرافي أو عنصري أو سياسي أو اقتصادي. وبالعكس فحين تم تأسيس نظام إداري فاعل في شبه القارة الهندية، كانت القارة الأفريقية لا تحصل سوى على خدمات هزيلة. فقد خرجت أفريقيا من عصر الاستعمار بهياكل حكومية وإدارية وبني تحتية أضعف كثيراً من غيرها من المستعمرات السابقة، حيث أصبحت الحدود السياسية تمثل حواجز اقتصادية.

ويرجع كل ذلك إلى أن نقطة انطلاق أفريقيا في سباق التنمية كانت ضعيفة للغاية. وبالرغم من ارتفاع متوسط الدخل في أفريقيا خلال فترة الستينيات في السنوات الأولى التي تلت الاستقلال، فإنه ليس من قبيل المصادفة أن ينخفض متوسط الدخل الأفريقي مع بداية المشكلات في فترة السبعينيات. فقد أصبحت أفريقيا خلال ذلك العقد ساحة قتال للحروب بالوكالة التي كانت تقع في ظل الحرب الباردة. ف كلا الطرفين قام بدعم الحكام الطغاة المستبدين الفاسدين الذين لم يهتموا بتنمية اقتصاداتهم الوطنية بقدر اهتمامهم بنهب ثروات البلاد التي يتسلطون عليها وإخفاء مليارات الدولارات في حساباتهم الخاصة في المصارف السويسرية.

لم يقدم هذا العقد أي شئ لأفريقيا سوى المزيد من المعاناة. فبينما كانت جنوب آسيا منشغلة بتوسيع رقعة الأرض المروية، تكاد تكون نسبة الأرض المروية في أفريقيا لم تتغير؛ حيث ظلت عبر العشرين سنة الماضية ثابتة عند معدل أربعة في المائة بينما إزادات الرقعة الآسيوية لتصل إلى 40 في المائة. وبينما استثمرت آسيا في الطرق الريفية وفي مجالات الطاقة والمحاصيل الجديدة والعلوم والتكنولوجيا خلفت أفريقيا في هذه المجالات أيضاً.

ويعتبر أهم عوامل الفشل في هذه الحقبة هو عدم البدء في تنويع الاقتصادات الأفريقية من الاعتماد على سلعها الأولية الرئيسية. ولا تزال معظم الدول الأفريقية إلى يومنا هذا تعتمد على نطاق ضيق جداً من الصادرات مما يعرضها بصورة كبيرة إلى انخفاض طويل المدى في أسعار مبيعاتها علاوة على التذبذب العنيف في السعر العالمي لتلك السلع. فقد انخفض سعر السكر بين عامي 1980 و 2000 بنسبة 77 في المائة كما انخفضت أسعار كل من الكاكاو والقهوة والقطن بنسب 71 في المائة و 64 في المائة و 47 في المائة على التوالي. وتصل نسبة تذبذب أسعار الصادرات الأفريقية إلى أكثر من أربع أضعاف النسبة في الدول المتقدمة.

ومرة أخرى لا تكون المقارنة مع آسيا في صالح أفريقيا؛ حيث شهدت العشرون سنة الماضية تحولاً هائلاً في البلدان النامية. فقد ارتفعت نسبة البضائع المصنعة في صادرات تلك الدول من مجرد عشرين في المائة إلى حوالي 80 في المائة. كانت آسيا رائدة في هذا المجال حيث طورت البنية التحتية الصناعية والمهارات وثقافة التعلم التي تفتقر إليها أفريقيا. إن مهمة اقتحام أسواق جديدة بات أكثر صعوبة الآن بالنسبة لأفريقيا من ذي قبل مما يضعها في حلقة أخرى من حلقاتها المفرغة.

كان لكل ذلك آثاره المترتبة عليه؛ حيث يرى المستثمرون سواء المحليون أو الأجانب أن أفريقيا كل لا يتجزأ، فالحرب في إحدى البلدان تلقي بظلالها ليس فقط على الدول المجاورة ولكن على القارة بأكملها. ونتيجة لذلك تبدو أفريقيا لكثير ممن هم خارجها كمكان غير جاذب لاستثمار أموالهم أو الحفاظ عليها. ومن ناحية أخرى فإن المناخ السائد يعد طارداً للأموال التي تكتسب داخل القارة حيث يحتفظ بحوالي 40 في المائة من المدخرات الأفريقية خارج القارة، هذا مقارنةً بستة في المائة فقط من مدخرات شرق آسيا، وثلاثة في المائة فقط من مدخرات جنوب آسيا. وما ينطبق على الأموال ينطبق أيضاً على الأشخاص. فقد هجر الكثير من الأفارقة المتعلمين منذ سنوات طويلة وأوطانهم وديارهم نتيجة للإحباط الذي انتابهم لعدم قدرتهم على استثمار مهاراتهم

واستغلالها. كما أنه بمقدورهم تحقيق مكاسب أكثر والتنعم بحياة أفضل في الخارج. ويؤدي ذلك في فقدان أفريقيا متوسط 70000 من العمالة الماهرة سنوياً، حيث يتجهون إلى الدول المتقدمة فيما يعرف بهجرة العقول؛ مثال على ذلك زامبيا التي لم يبق بها سوى 400 من أصل 1600 طبيب في السنوات القليلة الماضية.

تعتبر القوة العاملة التي تتمتع بصحة جيدة وبالمهارة عاملاً أساسياً لنجاح أي نشاط اقتصادي. وتعتبر الرعاية الصحية والتعليم حقوقيًا طبيعياً لكل طفل غير أنها أيضاً تعد جوهرية بالنسبة لصحة الشعب. لا يمكن للدول أن تتطور كما ينبغي إذا كان التعليم قاصراً على الصفاة. إن الدول التي تعاني من مستويات متدنية من الرعاية الصحية والتعليم تجد صعوبة أكبر في تحقيق التنمية الاقتصادية.

مرة أخرى يبدو تقرير التنمية البشرية في أفريقيا هزيباً إذا ما قورن بنظيره في شرق وجنوب آسيا. ففي الأثناء التي كانت آسيا منشغلة فيها بالاستثمار، خلال السبعينيات والثمانينات، كانت أفريقيا تمر بأزمة حيث قامت الحكومات الأفريقية بتخفيض الموازنات المخصصة لكل من العيادات الصحية والمدارس بناءً على طلب صندوق النقد الدولي. ويبدو من الشواهد أن السياسة الاقتصادية التي كان يتبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي خلال فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات لم تكثر كثيراً بما يمكن أن تحدثه من تأثير على الشعوب الفقيرة في أفريقيا. فقد بدأت الكثير من الأنظمة الصحية والتعليمية في الانهيار. وحدث كل ذلك بمجرد أن بدأت معدلات الوفيات بسبب الإيدز في الارتفاع. وهذا يوضح حلقة أخرى من الحلقات المفرغة التي ترسم صورة نموذجية لمكائد الفقر. فبدون توافر العيادات والمدارس الفاعلة يتعذر إيجاد القوى العاملة الماهرة والصحيحة. ومع انعدام هذه القوى العاملة يكون أحد أهم شروط تحقيق النمو الاقتصادي قد أطبع به، وتدور الدائرة مرة أخرى لنصل إلى ذات النقطة، وهي أن غياب النمو الاقتصادي يؤدي إلى عدم وجود المال الذي يستثمر في العيادات الصحية والمدارس.

تتمثل مشكلة أفريقيا في تشابك كل هذه الحلقات المفرغة، ومن ثم تقتضي معالجة تلك المشكلات التحرك بقوة في جميع هذه المجالات في ذات الوقت.

علاقة أفريقيا بدول العالم الغنية

تسيطر ثلاث قوى محركة متناقضة أحياناً على العلاقة بين أفريقيا والعالم الصناعي: تتمثل في التجارة والديون والمعونة. لقد انخفض نصيب أفريقيا في التجارة العالمية من ستة في المائة عام 1980 إلى أقل من 2 في المائة عام 2002. ولم يمد لها العالم الصناعي يد المساعدة. لقد كان ذلك في الواقع عائقاً مقصوداً حيث يدعم الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة وغيرهم من البلدان الغنية منتجاتهم الزراعية بشكل كبير، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الأسعار العالمية للسلع المدعمة. ومن ثم لا يطيق المزارعون المحليون إنتاج المحاصيل بأسعار تنافس المنتجات الممولة بصورة كبيرة من دافعي الضرائب في دول الثمانية الكبار. وقد رفعت البلدان الفقيرة شكوى بهذا الخصوص إلى منظمة التجارة العالمية التي أيدت تلك الشكاوى. إلا أن عملية الإصلاح على صعيد السياسة الزراعية المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي وسياسة الزراعة الأمريكية لا تكاد تتحرك إلا بشق الأنفس. وفي الواقع فإن المبالغ التي أنفقها العالم المتقدم لدعم زراعته، والتي تذهب نسبة كبيرة منها إلى الأعمال الزراعية الكبرى، كانت تعادل في عام 2002 دخل كافة سكان أفريقيا جنوب الصحراء مجتمعين.

هذا بخلاف المشكلة الوحيدة المتصلة بالتجارة، حيث تفرض الدول المتقدمة ضرائب على البضائع المصدرة إليها؛ على سبيل المثال يبلغ متوسط معدل التعريفات الجمركية المفروضة على المحاصيل الزراعية الواردة إلى أوروبا 22 في المائة. وهناك مجموعة كاملة ومتنوعة من تلك العوائق والحواجز الجمركية المفروضة على البضائع الأفريقية، على سبيل المثال فإن نسبة الرسوم الجمركية المفروضة على الفول السوداني الوارد إلى الولايات المتحدة تبلغ 132 في المائة. ولقد تم تخفيض بعض من هذه الحواجز الجمركية عبر السنين، إلا أنه تم فرض حواجز جديدة. ويجب أن يتم إزالة تلك الحواجز الجمركية والتجارية غير المبررة ولكن، كما سنرى، فإن تلك ليست هي العوائق الوحيدة التي تعرقل التجارة الأفريقية. وفي النهاية فإن السياسة الاقتصادية الأفريقية المتصلة بالتجارة مثل الحركات الرامية إلى تحرير قطاعات الاقتصاد عادةً ما تكون مشروطة بتلقي المعونات من الدول المانحة. وعليه فإذا كنا نرغب في أن تكون الحكومات الأفريقية مسؤولة أمام مواطنيها، يجب أن تحصل على المساحة اللازمة لصناعة قراراتها الخاصة بها.

أما ثاني المناطق الشائكة والحساسة في العلاقة بين أفريقيا والعالم المتقدم فهي الديون. فثمة شعور قوي بالاستياء في كثير من أنحاء أفريقيا بخصوص هذه المديونيات، يرجع هذا الشعور في جزء منه إلى أن جزء كبير من الدين قد تسبب فيه قادة غير منتخبين مدعومين بذات البلدان التي تتلقى الأموال حالياً لتغطي خدمة تلك الديون - والتي يشعر كثير من الأفارقة أنها تستغل هذه الديون الآن كأداة لإملاء سياساتهم على القارة. ثمة شعور واسع الانتشار بأن الديون غير معقولة، وأن المبالغ المستحقة قد تم سددها من الناحية العملية عدة مرات.

لقد وجدت أفريقيا صعوبة عبر السنوات في سداد الفوائد المستحقة على الديون ناهيك عن أصل الديون. فحتى بعد عدة جولات من تخفيض الديون لا تزال أفريقيا جنوب الصحراء تنفق على خدمة الدين مبالغ تفوق تلك التي تنفقها على الصحة (حوالي ثلاثة في المائة من دخلها السنوي). ففي مقابل كل 2 دولار تتلقاها أفريقيا حالياً في شكل معونات، تنفق دولاراً واحداً سداداً للديون.

أما ثالث العناصر الرئيسة في علاقة أفريقيا بالعالم الغني فتتمثل في المعونة. حيث يخيم جو من الريبة والشك على بعض المجموعات فيما يتعلق بالمعونة، حيث ينظر إليها على أنها غير فاعلة أو أنه يتم سرقتها أو إهدارها. لا شك أن الحال كان كذلك في الماضي، ومثال على ذلك زئير تحت حكم موبوتو. كما أنه من المسلم به أن بعض البلدان لم يكن بوسعها تدبير أمر المعونة بفاعلية. إلا أنه بالفحص الدقيق للأدلة التي تثبت فاعلية المعونات، يتضح عدم صحة الادعاء القائلة بإهدار المعونات الموجهة إلى أفريقيا في السنوات القليلة الماضية.

لقد كانت هناك دروس قوية تم استيعابها ودخلت أفريقيا على أثرها في طور التغيير. إلا أن ثمة مجالات يجب على الحكومات الأفريقية أن تسرع فيها بمسيرة التغيير قبل أن يلتهم هذا التغيير أية معونات إضافية بالكامل. علاوة على ذلك يجب على الدول المانحة أن تعمل بجدية على تحسين طريقة تقديم المعونة. ويعرض التقرير توصيات بشأن التغييرات الجوهرية التي يجب إجراؤها فيما يتصل بتصرفات البلدان الأفريقية والبلدان الغنية والعلاقة فيما بينهم.

القضية الرئيسة المتعلقة بالحكم

ثمة أساس واحد يكمن وراء كل الصعوبات التي سببتها التفاعلات التي شهدتها تاريخ أفريقيا خلال الأربعين سنة الماضية ألا وهو ضعف الحكم وغياب الدولة الفاعلة. ونقصد بالحكم عجز الحكومة والخدمات العامة عن إيجاد إطار اقتصادي واجتماعي وقانوني صحيح يشجع النمو الاقتصادي ويسمح للفقراء بالمشاركة فيه. ويتضح من جميع الأدلة أن محاولات الحد من الفقر لا يمكن أن تؤتي ثمارها بدون النمو الاقتصادي. ولكن كما يعلم أي بستاني فإن النمو لا يمكن أن يحدث ما لم تتوافر الشروط اللازمة له. ففي عالم البساتين والنباتات تتمثل هذه الشروط في التربة الصالحة وتوفر الكميات المناسبة من الحرارة والمياه والضوء. أما في عالم الاقتصاد فحيث إن النمو يدفعه في الأساس القطاع الخاص، يقتضي ذلك إذاً أن توفر الحكومات المناخ الذي يمكن عامة الناس، سواء كانوا من صغار المزارعين أو مديري كبرى المؤسسات، من المضي قدماً في ممارسة مهامهم اليومية بدون أية مشكلات، مما يشعرهم بجدوى الاستثمار من أجل مستقبلهم - ذلك المناخ هو ما تفتقده القارة برمتها.

ويقع تأسيس البيئة الاقتصادية المشجعة للاستثمار في قلب المهام الأصلية للحكومة. ونعني بذلك الواجبات الأساسية، مثل توفير الأمن، ووضع السياسات الاقتصادية الرشيدة في ظل القانون، وتحصيل الضرائب، وتقديم الخدمات العامة الكافية، مثل الخدمات الصحية والتعليمية. كما تتضمن أيضاً الاهتمام بأن تكون البنية التحتية المادية على أتم ما يرام بكل ما تضمنه من الطرق والسكك الحديدية ومرافق المياه والكهرباء والاتصالات. غير أن ثمة أشكال من البنى التحتية أكثر تنظيراً مثل النظم القانونية اللازمة لحماية حقوق الملكية الأساسية وحقوق الإنسان والوفاء بالعقود وذلك بغية تأييد النظام وأداء دور رقابي على الحكومات.

ويتسع نطاق الواجبات والمهام حتى انه لا يقف عند مجرد أداء الأعمال المباشرة المنوطة بالحكومة لتشمل نطاقاً أوسع من الحكم؛ إن الأمر يتعلق بضمان أداء المؤسسات الأخرى لمهامها؛ ووجود قضاء مستقل ووجود شرطة ونظام سجن يتسم بالفاعلية والعدالة والحيادية بالإضافة إلى نطاق واسع من الأنظمة المالية والتنظيمية مثل المصارف المركزية ومكاتب الشهر العقاري وجهات مختصة بإدارة الموائى والجمارك. ويستلزم كل ما سبق مجموعة من الموظفين والمديرين المهرة على المستوى الحكومي القومي والمحلي. ويحتاج الموظفون والمديرون المذكورون بدورهم إلى التدريب والمعدات الأساسية مثل الأدوات اللازمة لحفظ الدفاتر والسجلات والملفات وأنظمة الحسابات وأجهزة الهاتف والكمبيوتر.

فبدون كل ما سبق تصبح قدرات الحكومات في عالمنا المعاصر مقيدة إلى حد بعيد.

إن أنظمة الحكم المذكورة والقدرة على تفعيلها هو ما تفتقر إليه أفريقيا بشدة. ومن أجل تحقيق ذلك يجب أن تكون العمليات الحكومية متاحة بشكل جيد بما يسمح بإجراء الفحص والتحصيل. إن معرفة حجم الأموال التي تلقاها الحكومة والوسيلة المرسومة لإنفاقها يمد المواطنين بوسائل محاسبة الحكومات.

ونحن على قناعة بأن الحكم الصالح وبناء القدرات يحتل مكان القلب من جميع مشكلات أفريقيا. وإلى أن ينصلحنا تظل أفريقيا محكوم عليها بالرزوح تحت نير الركود الاقتصادي.

لماذا الآن؟

قد يدفع التاريخ الطويل لسقوط أفريقيا وانهارها البعض إلى القول بأنه لا وجه للعجلة باتخاذ إجراءات جذرية في الوقت الراهن؛ إلا أن العكس هو الصحيح حيث إن أفريقيا لا يمكنها الانتظار أكثر من ذلك؛ حيث يجب البدء في تنفيذ الخطة المبينة في هذا التقرير على الفور.

والسبب الأكثر وضوحاً للحاجة إلى الشروع فوراً في العمل من أجل مجابهة مشكلات أفريقيا يتمثل في الوفيات اليومية التي تشهدها القارة بلا مبرر؛ إن الوصول إلى هذه الدرجة المتدنية من الحرمان تعني استمرار المعاناة البشرية وتأبى حدود اللياقة الإنسانية المشتركة القبول بالتأجيل كأحد البدائل المطروحة.

إلا أن ثمة أسباباً أخرى؛ حيث إننا بهذا التأجيل نكون قد قمنا بإعداد ذخيرة من المشكلات للمستقبل، فكلما طال أمد بقاء المشكلات بدون تناولها ومحاولة معالجتها، أدى ذلك إلى تردي الأوضاع. على سبيل المثال ستنشر عدوى الإيدز إذا لم يتم وضع الضوابط اللازمة للحد من انتشاره، وينسحب ذلك بالتالي على غيره من الأمراض مثل السل الذي ينتشر انتشاراً دور البرد المعتاد وهو يسري حالياً عبر القارة بمعدل شخص واحد كل ثانية؛ إن الفقر يدفع الناس إلى القيام بأعمال تضمن لهم البقاء ولو لفترة قصيرة مثل بيع الأصول وقطع الأشجار وهي أعمال غالباً ما تؤدي إلى تردي الأوضاع بما لا يبشر بإمكانية التعافي مستقبلاً؛ فالبينة الطبيعية تتعرض لدمار لا يرجى إصلاحه مما يهدد بقطع موارد الغذاء مستقبلاً.

إن المدن الضخمة التي تضم الأحياء الفقيرة والمزدحمة تنمو بسرعة هائلة يوماً بعد يوم وتتسم هذه الأحياء بالعشوائية مما يهدد بإيجاد حالة من التوتر الاجتماعي الخطير في السنوات المقبلة. ويعتبر هذا النمو العمراني الفوضوي نموذجاً تقليدياً لضرية التأجيل. إن أفريقيا تعاني من الانفجار السكاني حيث يعيش حوالي 37 في المائة من الأفارقة في المدن، ومن المتوقع أن يزيد هذا الرقم ليتجاوز 50 في المائة خلال العشرين سنة المقبلة. وبناءً على المقدمات البادية لنا في الوقت الحاضر يُتَوَقَّع بحلول عام 2030 أن تصبح أفريقيا قارة حضرية. ويعيش 166 مليون نسمة بالفعل في الأحياء الفقيرة المزدحمة حيث تردت ظروف المعيشة نتيجة لانعدام المياه والصرف الصحي والكهرباء وجمع القمامة وغيرها من الخدمات البلدية الأخرى التي تقع مسئوليتها على كاهل السلطات المحلية غير المجهزة أو غير الراغبة في مناقشة هذه المشكلات. ففي بعض المدن مثل نيروبي يعيش 60 في المائة من السكان على 5 في المائة فقط من الأرض. وتعد هذه الأحياء والأزقة بنسبة متزايدة من الشباب العاطلين عن العمل المحبطين؛ ومن ثم أصبحت المدن الأفريقية بمثابة قنبلة موقوتة من عدم الاستقرار والسخط توشك أن تنفجر.

ومع كل هذه المشكلات يمكن أن يساعد التحرك السريع والمبكر على التحكم في هذه النزعات والإتجاهات. وذلك بالعمل من أجل أن تحصل الفتيات على التعليم اللائق، وترتفع نسبة الدخل، وتصبح رعاية الصحة الإنجابية متاحة؛ وعندما يدرك الآباء أن معدل وفيات الأطفال أخذ في الانخفاض، يدفعهم ذلك تلقائياً إلى تخفيض معدلات الإنجاب. ويمكن تحقيق كل ما سبق بسرعة نسبياً كما يتضح من تاريخ بنجلاديش والهند.

إن عدم التحرك يعد إيداناً بخطر جديد فأولئك القادة الأفارقة الجدد الذين التزموا بالتغيير قد بدأوا بالفعل في عمليات الإصلاح - فيما يتصل بالاقتصاد ومكافحة الفساد - الأمر الذي كان صعباً من الناحية السياسية. فهؤلاء القادة معرضون لأن يخلعوا من مناصبهم إذا لم تر الشعوب عائداً لهذه الجهود. وقد يُفهم من ذلك أن بعض المتغيرات التي تمت بغية تحسين الحياة في أفريقيا على المدى المتوسط والطويل يمكن أن يكون لها أثراً عكسية. وقد يتم ردع بعض القادة الآخرين حتى لا يغامروا بسلوك ذات المسلك. وهذا هو السبب وراء إلحاح الحاجة إلى التحرك الداعم من جانب العالم المتقدم.

لم تحظ أفريقيا بفرصة للتغيير أفضل من هذه الفرصة منذ عقود. غير أن المستقبل يبدو متأرجحاً، ومن ثم فإن الفرصة الآن سانحة أمام العالم الغني لكي يميل بالكفة نحو إمكانية النجاح

والبعد عن أي احتمالات للفشل. إن مخاطر التأجيل تفوق بكثير المخاطر التي يمكن أن تنجم عن التحرك بقوة وبسرعة.

من خلال عيون أفريقية

عند طرح السؤال الكبير: "ما الهدف من التنمية؟" تجد إجابات متباينة للغاية تبعاً لاختلاف الثقافات. فكثير من البلدان الغربية ترى أن التنمية تهدف إلى تهيئة مكان ما مثل أفريقيا لـ"اللعاب" بالعالم المتقدم. بينما يختلف الأمر في أفريقيا حيث يكون الاحتمال الأكبر أن تجد إجابات تتعلق بالرفاهية والسعادة والانخراط في المجتمع. فبينما تعني التنمية في الغرب زيادة الخيارات أمام الأفراد ففي أفريقيا تتعلق التنمية بتعزيز الكرامة الإنسانية داخل المجتمع؛ وما لم يأخذ المصطلعون بتشكيل التنمية في أفريقيا هذه الرؤى بعين الاعتبار كجزء لا يتجزأ من طريقة تشكيل سياساتهم، فإن الفشل سيكون قدرهم المحتوم.

المشكلة هي أنه في غمار الجدول التائر حول التنمية، قد نستخدم ذات الألفاظ ولكننا غالباً لا نقصد بها ذات المعاني، حيث تبرز الثقافات المختلفة أفكارها ورؤاها الخاصة بالحرية السياسية والاقتصادية بطرق مختلفة. ولهذا السبب فقد قررت اللجنة دراسة قضية الثقافة قبل الشروع في التحليل السياسي والاقتصادي. وعندما نتحدث عن الثقافة فإننا لا نقصد فقط الأدب والموسيقى والرقص والفن والنحت والمسرح والأفلام والرياضة. بالطبع لا ننكر أن كل ما سبق يشكل في أية مجموعة اجتماعية جزءاً من وسائل المرح المشتركة في غمار الحياة؛ ولكن الثقافة تعني أكثر من مجرد الفنون؛ إن الثقافة تتعلق بأنماط الهوية المشتركة؛ إنها تتعلق بكيفية نقل القيم الاجتماعية وكيف يصبح الأفراد جزءاً من المجتمع. إن الثقافة هي عبارة عن كيفية تفاعل الماضي مع المستقبل.

يتسم ماضي أفريقيا، فيما قبل الاستعمار، بتجمع الناس في عشائر؛ وتقوم الثقافة بصورة قوية على أساس الروابط الأسرية والاحساس بأن من ينتمون إلى مجموعة ما مسئولون عن بعضهم البعض. ولا تزال كثير من هذه السمات حية حتى الآن مثل العلاقة بين الكبار والصغار. كما لم تغب ثقافة "كبير العشيرة" التي يعرض بمقتضاها أحد أفراد العشيرة الناجحين الرعاية والمناصرة لبقية أفراد العشيرة - وهي ظاهرة قلما أخذت على محمل الجد من قبل صناعات السياسة التنموية. ويجب ألا تُرفَض تلك العلاقة بين السيد القوي الحامي و الرعايا الذين يتمتعون بحمايته بحجة أنها صورة من صور المحاباة والفساد حيث إن هذه العلاقات تكشف عن بعض المعاني الأفريقية المتعلقة بالجماعة.

والثقافة بهذا المعنى لا تعد ترفاً، ولكنها يجب أن تدخل في نسيج فهمنا وتحليلنا وعملياتنا. ويعد هذا أحد الأسباب التي دفعتنا منذ البداية إلى التصميم على أن تقوم اللجنة المعنية بأفريقيا بإجراء مشاورات على أوسع نطاق ممكن داخل أفريقيا وداخل العالم المتقدم. وكما وضع أحد مفوضي اللجنة، السيد تريفور مانويل، وزير المالية بدولة جنوب أفريقيا مقتبساً إحدى الحكم الأفريقية: "لا يكتب التاريخ سوى الصيادون إلى أن تتكلم الأسود." وتضم المشاورات، التي بدأناها، مشاركين من مختلف الأوساط حيث يشارك فيها سكان من أفقر أحياء شرق أفريقيا ونساء من المنطقة الريفية في غرب أفريقيا وكبار صانعي القرار في أفريقيا والعالم المتقدم سواء كانوا منتخبين أو غير منتخبين. ووجهنا إليهم جميعاً ذات السؤال: ما هي الوسائل الفاعلة التي يمكن تطبيقها في القارة، وما هي الوسائل غير الفاعلة؟

وفي كل مرة كانت تتأكد لدينا رسالتان؛ الأولى تتمثل في الحاجة إلى التعرف على التنوع الهائل في القارة الأفريقية، ثاني أكبر قارات العالم حيث تضم أكثر من خمسين دولة وتحوي مزيجاً ثرياً وهائلاً من الشعوب والثقافات والاقتصادات والتاريخ والجغرافيا. إن أفريقيا تعد بمثابة عدد كبير من الأماكن في أن واحد كما يعبر عنها الفرنسيون "الأفريقيات". ويعني هذا أنه من المتعذر إيجاد حل واحد يناسب الجميع.

أما الرسالة الثانية فهي أن قوة أفريقيا تكمن في الشبكات الاجتماعية غير البادية لكثير ممن هم خارجها. فما يمكن أن يبدو بالنسبة للدول المانحة على أنه فوضى سياسية هو في الحقيقة مهيكلاً كل ما في الأمر أن تلك الهياكل مستغربة بالنسبة للغربيين حيث إنهم لم يتدربوا على رؤيتها. يستطيع الأفارقة التعايش وفي بعض الأحيان الإزدهار في مواجهة انخفاض الدخل وندرة الوظائف في الاقتصاد الرسمي. وهم يتمكنون من ذلك عن طريق استخدام شبكة معقدة من العلاقات الاجتماعية تصدر قرارات بشأن من يرشح للحصول على رأسمال لبدء مشروع صغير أو قروض حسنة (بدون فائدة) في حالات الطوارئ. قد تكون تلك الشبكات غير رسمية إلا أنها تكشف عن كيفية انخراط الأفارقة في أنشطة يستطيعون من خلالها تحديد أهدافهم ووجهاتهم.

ويبدو واضحاً أيضاً أنه في كثير من الأماكن تعتبر تلك الشبكات بمثابة بدائل للدولة. وينطبق ذلك تماماً على أماكن مثل الصومال حيث انهارت الدولة بالكامل؛ إلا أنه في جميع أنحاء أفريقيا هناك "دول فاشلة" بمعنى أنها عاجزة عن توفير الأطر القانونية والاقتصادية الأساسية أو الخدمات العامة التي يتوقعها المواطنون مثل الخدمات الصحية والتعليمية مما أدى إلى توليد شعور عام بالسخرية فيما يتصل برجال السياسة ففي لغة، وولوف على سبيل المثال تعني كلمة politig الكذب والخديعة. لقد بات الناخبون مُضللون مما أدى إلى انخفاض عدد أصواتهم الانتخابية في جميع أنحاء أفريقيا.

وينظر الكثيرون، إن لم تكن الغالبية العظمى، إلى الدولة على أنها بلا فائدة بل وإنها تشكل عبئاً. إن ولاءهم الأولي يظل للأسرة والعشيرة أو القبيلة. غير أن ثمة شيء ما يتحرك في الفراغ بصورة متزايدة، إنه الدين. لطالما كان الدين ذا أهمية في أفريقيا، غير أنه في الوقت الحاضر يتحول الناس في جميع أنحاء أفريقيا بأعداد ضخمة إلى اعتناق المسيحية - وغالباً ما يكون ذلك في صورها الأكثر إنجيلية - والإسلام - ومعظمهم يعتقدون المذهب الوهابي شديد الالتزام - وشجعهم على ذلك الأموال المتدفقة من المملكة العربية السعودية. هذا إلى جانب حركة الإحياء الكبيرة للأديان الأفريقية التقليدية بما في ذلك الجماعات الدينية السرية؛ فعندما لا تفي الدولة بوعودها، ولا تكون على المستوى المتوقع، تكتسب الحركات الدينية بريقاً جديداً.

ويترتب على ذلك نتائج عملية جداً، ففي الكونغو على سبيل المثال، حيث لا توجد خدمة بريدية قومية فاعلة، يلجأ الناس إلى إيداع خطاباتهم لدى الكنائس الكاثوليكية لتقوم بدورها إلى نقلها إلى أجزاء أخرى من الكونغو، حيث إن الكنيسة تعتبر بمثابة البنية التحتية الوحيدة التي تتمتع بالتماسك والترابط في أنحاء البلاد. أما في السنغال فقد اتسعت حركة إخوان مريد لتغطي ما يقرب من ثلث السكان، وهي مزيج فريد من الصوفية والحماص المصحوب بروح المغامرة، ولها أعضاء مخلصون في الخارج يمولونها بمبالغ كبيرة من المال. إن الدين، وبخاصة المسيحية والإسلام، يعتبر وسيلة من وسائل الانخراط في العولمة. فقد أصبحت المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي جزءاً من شبكة التجارة الأفريقية، كما أصبحت هذه الدول محطات لاستقبال العمال الأفارقة المهاجرين؛ ومن ناحية أخرى فكثير من الكنائس الإنجيلية لديها علاقات بالكنائس الثرية في الولايات المتحدة.

ولهذا الشعور الديني تداعيان على الأقل فيما يتصل بمسيرة التنمية في أفريقيا؛ حيث يمكن أن يكون الدين نموذجاً للدولة؛ فإذا أرادت الدولة الأفريقية أن تصبح أكثر فاعلية، يجب عليها أن تفهم روح الدين التي تتضمن ترسيخ الانتماء والولاء وبناء البنى التحتية وتحصيل الصداقات (الأعشار التي تدفع إلى الكنائس) والضرائب، وتعزيز هذا الشعور بأن الدين يقدم مزايا مادية وروحانية على السواء. وبالطبع يمكن أن يساء استخدام الدين، لكن في الوقت نفسه يمكن أن يكون الدين شريكاً فاعلاً في مسيرة التنمية. فالقادة الدينيون يتمتعون بقدرة على التأثير العميق والكبير فيما يتصل بتشكيل الاتجاهات الاجتماعية والعلاقات داخل المجتمع والمسئولية الشخصية والقيم الجنسية. لقد حصلت الحكومة الأثيوبية مؤخراً على قرار من بطريرق الكنيسة الأورثوذكسية يأذن للمزارعين بالعمل في 160 يوماً في السنة كان الناس يظنون أنها أعياد دينية يأثم المرء بالعمل في أثنائها؛ ومنذ ذلك الحين ارتفعت الإنتاجية الزراعية بمعدل يفوق 20 في المائة سنوياً. وفي كينيا يلجأ العمال بالفعل إلى الشaman للرعاية الصحية الأولية. ويبرز دور رجال الدين والقادة الدينيين وأئمة المساجد بشكل متزايد في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية HIV ومرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز). غير أننا لا يجب أن ننظر إلى هذه الجهود على أنها مجرد محاولة لإدخال القادة الدينيين والمعالجين الروحانيين التقليديين في عملية نشر رسالات الثقافات الأجنبية. إن التقدير العميق لدور الدين في الحياة الأفريقية يقتضي بعض المناهج المختلفة جذرياً من قبل المجتمع الدولي.

إن أحد الأفكار الخاطئة المتعلقة بالثقافة هي أنها تعتبر تعبيراً عن تقاليد ثابتة وراسخة. فالمقتنعون بهذه الفكرة ينظرون إلى الثقافات الأفريقية على أنها متخلفة وقبلية، ومن ثم فهي مناهضة للتنمية والتطور. وغالباً ما يرددون أن الثقافة الأفريقية عبارة عن قوة غير منطقية تولد الجمود والتخلف الاقتصادي. وهذا ينافي تماماً ما هو مشاهد. حيث يتبين من التاريخ أن الثقافة الأفريقية قابلة للتكيف بصورة هائلة، حيث يمكنها امتصاص نطاق واسع من التأثيرات الخارجية بل والفروض والأعباء، كما أنه بوسعها إيجاد وسائل للتغلب على الظروف الطبيعية والبيئية والاجتماعية التي غالباً ما تكون صعبة. ولا تتسم تلك التأثيرات بأنها دائماً إيجابية، فكثير من الثقافات الأفريقية تغذي الشعور بإنكار الذات والسلبية أو تشجع على الإساءة إلى المرأة أو تحف كبار السن بدرجة مبالغ فيها من التقدير والاحترام لدرجة تستبعد بها الشباب الذين يشكلون الآن

ما يزيد على نصف سكان القارة. إن ديناميكيات الثقافة تعني أن الناس يستطيعون انتقاد موروثاتهم. والدرس المستفاد هو أن الثقافة تعتبر عاملاً من عوامل التغيير الاقتصادي والاجتماعي.

ومن الأمثلة الحية على ما تقدم هي الطريقة التي أسهم بها الهاتف الجوال في تغيير شكل الحياة في أفريقيا. إن استخدام الجوال في أفريقيا يشهد تزايداً يفوق في سرعته أي مكان آخر في العالم. فحوالي 75 في المائة من إجمالي عدد الهواتف في أفريقيا هي في الحقيقة هواتف جوال. إن أحد القوى الدافعة التي أدت إلى انتشار الهاتف الجوال يتمثل في حاجة الناس إلى الاتصال ببعضهم البعض لمعرفة أخبار العائلة، إلا أن هذه الهواتف أيضاً تستخدم لمساعدة الفقراء في المناطق النائية في الحصول على وظائف بدون السفر لمسافات طويلة. ولكن في الوقت نفسه فقد أفرزت التقنية الحديثة الكثير من المزايا غير المباشرة.

فعلى سبيل المثال في المجتمعات الزراعية في تنزانيا حيث لا يتمكن الجزائريون من تخزين كميات كبيرة من اللحوم نتيجة لعدم وجود كهرباء أو لعدم قدرتهم على شراء ثلاجات، كانت حصّة المحال من اللحوم عادةً ما تفقد. أما الآن فإن العملاء يستخدمون فتحة لغتتي لهواتف الجوال لإبلاغ الجزائريين بتجهيز طلباتهم قبل الموعد الذي يحتاجونها فيه بما يمكن الجزائريين من شراء الكمية المطلوبة واللازمة لتغطية احتياجات عملائهم ومن ثم تطوير سلسلة التوريد برمتها. كما إن أجهزة الكمبيوتر الخادم المحمول (Mobile servers) التي يتم نقلها على مركبات بخارية توفر توصيلات الهاتف في الأماكن الريفية من جنوب أفريقيا. وبالفعل فإن هناك أدلة على أن تجميع البيانات عن طريق الهواتف الجوال له القدرة على زيادة الكفاءة بشكل مؤثر وفعال في موازنات الصحة: ويتضح من الخطط الإرشادية في أوغندا أن نسبة الإذخار وصلت إلى 40 في المائة.

لقد سبقت القارة كثيراً من دول العالم في استخدام بطاقات الهاتف الجوال سابقة التحصيل كشكل من أشكال العملة الإلكترونية. حيث يقوم الأفارقة في العالم المتقدم بشراء البطاقات سابقة التحصيل وإرسالها إلى ذويهم عبر الهواتف الجوال لكي يقوموا بدورهم ببيعها لغيرهم. ومن ثم أصبحت هذه البطاقات شكلاً من أشكال العملة التي يمكن إرسال المال عن طريقها من العالم الغني إلى أفريقيا بدون تكبد العمولات التي تُحصّل على إرسال الأموال بالطرق التقليدية.

إفتحة لغتتي لهواتف الجوال أصبح يشكل بنى تحتية حقيقية كما ساهم في زيادة احتمالية تحويل الأموال بطرق لم تكن في حساب فتحة لغتتي لثقافة والبنية التحتية والسياسة الأفريقية: يتضح من الدراسات أنه عندما تتمكن نسبة 20 في المائة من السكان من تبادل الأخبار والأفكار عن طريق الهواتف الجوال وإرسال الرسائل، تجد الأنظمة الديكتاتورية والشمولية صعوبة في الاحتفاظ بالسلطة. يجب أن ننتبه من خلال هذه المتغيرات إلى إمكانية التطورات الأخرى التي يصعب إفتحة لغتتي لم يكن من المستحيل التنبؤ بها والتي من شأنها تقويض بعض الافتراضات التقليدية فيما نتصوره عن التنمية. يجب أن يفتح هذا التقرير المجال لتوقع ما لم يكن في الحسبان.

إفتحة لغتتي هؤلاء الذين يتجاهل فتحة لغتتي عنصر الثقافة محكوم عليهم بالفشل في أفريقيا هذا هو الدرس الذي تعلمه أولئك الذي قاموا بإدارة ورشة عمل عن الإيدز في أنجولا مؤخراً حيث جاءوا بغرض التوعية فيما يتصل بانتقال عدوى الإيدز وكيفية الوقاية منه. إلا أنهم لم يلتفتوا إلى الممارسات الثقافية مثل الطقوس والشعائر ووشم الندوب وممارسات أخوة الدم والوسائل المستخدمة في قطع الحبل السرى وتعدد الزوجات والزواج التقليدي والممارسات العلاجية. حيث إنهم بدون كل ذلك لن يتمكنوا من معرفة السبب وراء عدم جدوى برامج التعليم والتوعية التي يقومون بها في ارتفاع معدلات استخدام العازل الذكري أو تخفيض نسب الإصابة بمرض الإيدز. حيث إنهم لم يتعرفوا بما فيه الكفاية على المعايير الثقافية المحلية والقيم الخاصة بالحياة الجنسية.

إفتحة لغتتي هؤلاء الذين يفهمون فتحة لغتتي لثقافة بوسعهم إيجاد طرق جديدة للنجاح، فقبل أن تغرق الصومال بسبب الحرب الأهلية في حالة من الفوضى التي يسيطر عليها أمراء الحرب، كانت شيوخ القبائل، التول، هم الذين يحفظون فتحة لغتتي لأمن والنظام في البلاد، مما ألزم كل عشيرة بالتضامن في تحمل مسؤولية تصرفات أفرادها، فإذا سرق رجل من أية عشيرة يمكن إيقاع الغرامة على العشيرة بأسرها. وفي معظم أرجاء البلاد استطاع أمراء الحرب القضاء على سلطة التول. إلا أنه في صوماليلاند، حيث درجة معتدلة من الرخاء الخاضع للسيطرة، لم يقتصر الأمر على الاحتفاظ بالتول، بل تم دمجها في المجلس فتحة لغتتي لثاني للبرلمان. ويرى الكثير في صوماليلاند أن استمرار قيام النظام القديم يعتبر مكوناً رئيساً في الاستقرار النسبي هناك. وعلى الرغم من أنه من المستحيل أن يتفتق خيال أي منظر سياسي عن مثل هذا النظام المركب فقد ثبت بوضوح جدوى هذا النظام الذي تختلط فيه

أنظمة الحكم الأفريقية والغربية بصورة غريبة. والتحدي الآن هو استثمار الثقافات الأفريقية لإيجاد مثل هذا المزيج المجدي الذي يلائم بقية دول القارة.

ومجمل الدرس المستفاد هو أن الوصفات الخارجية لا تنجح إلا إذا اختلطت بالطرق الأفريقية التقليدية؛ ولكن إذا ما تم تجاهل الفرضيات الثقافية الخاصة بالشعوب التي يتم مخاطبتها أو عدم فهمها فالفشل هو المصير المحتوم. وعليه يتحتم على المجتمع الدولي أن يبذل مزيداً من الجهود لفهم القيم والمعايير والولاءات الكامنة في ثقافات أفريقيا، كما يجب أن يظهر درجة أكبر من المرونة وسعة الرؤية والتواضع عند صناعة السياسة الخاصة بالقارة.

تصحيح الأنظمة: الحكم وبناء القدرات:

إن حجر الزاوية في عملية التنمية هو الدستور الصحيح الذي يوازن بين مصلحة جميع مواطني الدولة ويفصل في الوقت ذاته بين السلطة القضائية والتشريعية من جهة والسلطة التنفيذية من جهة أخرى. وينتج عن ذلك الإطار العام الذي يمكن للقطاع الخاص أن يعمل من خلاله لأجل النمو الاقتصادي الذي يتعذر بدونه تحسين مستوى معيشة الفقراء بصورة جوهرية. ويعني هذا وجود دولة لديها القدرة على استقرار السلام والأمن، وحماية الحريات وحقوق الإنسان الخاصة بمواطنيها، وذلك بغرض وضع السياسات التي تمكن عامة الشعب من بناء حياة أفضل، وتقديم الخدمات العامة التي يحتاجها مواطنوها.

ولا يقتصر مفهوم الحكم على كيفية تصرف الحكومة، إنما الأمر يتعلق بالمجال الذي تعمل فيه الدولة بما في ذلك بعض المجالات مثل البرلمان والقضاء والإعلام وغيرها من منظمات المجتمع التي تظل قائمة كما هي عند تغير الحكومة. ويضم مفهوم الحكم أيضاً سياسات الحكومة وما إذا كانت الحكومة تملك العاملين والأجهزة التنظيمية اللازمة لتصميم سياساتها والقدرة على تنفيذها بمشاركة مواطنيها.

ولمفهوم الحكم أيضاً بعد آخر يتسم بالدقة والأهمية وهو مدى استجابة الحكومة لشعبها فيما يتصل بسياساتها وتصرفاتها وما إذا كانت "مسئولة" أمام مواطنيها أم لا. إن الديمقراطية تعتبر أساساً مطلقاً إلى حد ما في هذا الصدد. ولكن الأمر هنا لا يقتصر على مجرد الانتخابات التي تُجرى كل خمس سنوات للسماح بتغيير القادة. فكثير من الأفارقة يدعون إلى المساءلة فيما يتصل بمدى شرعية الدساتير المعمول بها في بلدانهم حيث اختل التوازن بين السلطة التنفيذية والسلطة النيابية والقضائية لصالح السلطة التنفيذية عند نيل الاستقلال مما مهد الطريق لقيام دولة الحزب الواحد في السنوات التي تلت الاستقلال. في الوقت نفسه يتجاهل قادة آخرون الدساتير حيث يبقون في السلطة لمدد أطول مما هو مسموح به دستورياً؛ فيحتاج الأفارقة إلى دراسة هذه القضايا، ويجب على العالم المتقدم تقديم الدعم الفني والمالي.

ومن منظور أكثر واقعية فلكي تكون المساءلة ذات جدوى يجب أن تكون السياسات والتصرفات والأنظمة التي تتبناها الحكومة متاحة للفحص والدراسة من جانب الشعوب. ولا يقتصر ذلك على مجرد الاتجاهات والمواقف حيث يجب أن تدخل في نسيج الأنظمة التي تعمل الدولة من خلالها.

ومما يبعث على التفاؤل تنامي إدراك الحكومات الأفريقية لما سبق مما دفعهم إلى العمل سوياً عن كثب من خلال الاتحاد الأفريقي لتناول هذه الأمور. فقد وقعت حوالي 24 دولة، تمثل 75 في المائة من تعداد سكان أفريقيا، مبادرة مقدمة من برنامج نيباد التابع للاتحاد الأفريقي لإنشاء آلية مراجعة النظراء الأفارقة حيث تمثلت الدولة للفحص من جانب نظرائها لتحديد نقاط الضعف بها والإجراءات اللازمة لتصحيحها. والهدف هو تعزيز تبني السياسات والممارسات الصالحة عن طريق تبادل المعلومات الخاصة بالسياسات القابلة وغير القابلة للتطبيق. إن الضغط من قبل النظراء يكون بمثابة حافز قوي للتصرف. ولا تزال المبادرة في أولى أيامها إلا أن بشائر أعمالها تتميز بكونها واعدة. وتوصي هذه اللجنة بأنه على الدول الغنية تقديم الدعم لها. فيمكن لهذه الآلية أن تحدث تغييراً هائلاً بمبلغ صغير نسبياً من المال؛ وترد تفاصيل هذه الآلية مصحوبة بتفاصيل عن جميع توصيات اللجنة في الباب الثاني من هذا التقرير.

القدرة على الوفاء بالوعد:

إن مفهوم الحكم الصالح لا يقتصر على مجرد السياسات الصحيحة، حيث يجب أن تكون الحكومات قادرة على تفعيل هذه السياسات، إلا أن هناك عدد من العوامل العملية التي تقيد قدرات الدول الأفريقية على هذا التفعيل. فلم تتوافر لدى أفريقيا الأموال الكافية اللازمة لاستثمارها في

التكنولوجيا والصحة وأنظمة التعليم والطرق وشبكات الكهرباء والاتصالات وتوفير الإسكان المناسب والمياه والصرف الصحي. ناهيك عن أنظمة الجودة الهزيلة المستخدمة في تجميع البيانات والتي يتعذر بدونها صياغة سياسات الحكومة بصورة صحيحة أو مراقبتها بدقة. وغالباً ما يفتقر موظفو الدولة، سواء في الحكومة الوطنية أو المحلية، إلى التدريب اللازم لتحليل المعلومات المعقدة أو إعداد الخطط أو الموازنات بكفاءة فطالما اتسمت أنظمة الإدارة والحوافز بانخفاض مستوى الجودة؛ كما يتعرض موظفو الدولة إلى الإصابة بالإيدز ففي زامبيا على سبيل المثال يموت المعلمون قبل أن يتمكنوا من الحصول على التدريب اللازم.

لقد حاولت الجهات المانحة الدولية في السنوات القليلة الماضية الاستثمار في بناء هذه القدرة، وهي القدرة على تصميم الخدمات وتقديمها. إلا أن النتائج كانت غير متناسقة؛ لقد بحثنا الأسباب وراء ذلك، واتضح ما يلي: لقد كانت الإصلاحات تتسم بالتفتت، ولا تتم كجزء من استراتيجية أوسع، فلم تكن الحكومات الأفريقية ملتزمة بهذه الإصلاحات هذا من ناحية، من ناحية أخرى فقد كانت المساعدات تقدم من المانحين بشكل مناهض للنتاجية. فبدلاً من دعم قدرات الوزارات الأفريقية، أوجد المانحون وحدات تنفيذ مشروعات لإدارة مشروعات فردية قد تكون هذه الوحدات ذات جدوى على المدى القصير، إلا أنه على المدى الطويل فإن الاستعانة بعناصر خارجية لإنجاز "العمل" لا يجدي في تحسين مهارات موظفي الدولة.

إن الأمر يستلزم منهجاً مختلفاً بالكلية. إن برنامج نيباد التابع للاتحاد الأفريقي يتلقى دعماً هائلاً من معظم البلدان الأفريقية، ويركز هذا البرنامج على تعزيز المؤسسات. ويجب أن تنطلق نقطة البداية من قيام الحكومات الأفريقية بوضع استراتيجيات شاملة لبناء القدرات على جميع المستويات داخل إداراتها. وينبغي على المجتمع الدولي دعم هذه الاستراتيجيات والتأكد من أن جهود المعونة المبذولة من قبل الدول المانحة لا تعمل على تقويضها. يجب أن يتم بناء هذه القدرات المعدلة داخل الوزارات الوطنية، وعلى مستوى الحكومة المحلية، إلا أنها لازمة أيضاً على مستوى القارة في الاتحاد الأفريقي وفي مختلف التجمعات الاقتصادية الإقليمية التي تتعاون البلدان من خلالها.

فمن المستحيل أن يتم تحويل الأنظمة البيروقراطية بين عشية وضحاها، فيجب على الجهات المانحة إدراك أن التغيير في معظم البلدان الأفريقية سيكون بطيئاً ومعقداً، وسيستغرق وقتاً طويلاً. ويعني ذلك أنه يجب على البلدان الغنية أن تقدم المعونة والدعم بشكل يسمح للحكومات الأفريقية بالتخطيط على مدى أطول مما هو معمول به الآن. فبدون التدفقات النقدية المخططة طويلة الأجل التي تستخدم لدفع الرواتب والصيانة، لن تقبل الحكومات على بناء المدارس أو تعيين المدرسين. كما يجب على الجهات المانحة الحفاظ على موظفي الدولة الموهوبين خشية استقطابهم، ومن ثم الفت في عضد الهيكل الإداري. كما يجب على الحكومات الأفريقية دراسة ضعف الإدارة وغياب الحوافز التي تشجع الأفراد على وضع الأمور في نصابها، علاوة على ضعف الدافع الذي غالباً ما يكون أكثر خطورة. ومن ثم يتبين أننا في حاجة إلى جذب العمالة الماهرة وتحفيزها والاحتفاظ بها. ولقد كشفت الدراسة التي أجريت في ملاوي عن أن 25 في المائة من المعلمين الذين بدأوا العمل في المناطق الريفية في يناير/كانون الثاني 1999 قد تركوا العمل في شهر أكتوبر/تشرين الأول من ذات العام.

ويعتبر العجز في العمالة الماهرة في أفريقيا قضية حرجة وخطيرة. وتكمن جذور هذا العجز في نظام التعليم العالي الذي يعاني من أزمة حقيقية. لقد تم التركيز في أفريقيا في السنوات القليلة الماضية على الحاجة إلى التعليم الأساسي وللأسف فقد كان لهذه الدعوة أثرها الجانبي المتمثل في إهمال التعليم الثانوي والعالي الذي يتخرج فيه أطباء وممرضات وضباط شرطة ومعلمو ومحامو وموظفو المستقبل. ومن المفترض أن تكون الجامعات الأفريقية بمثابة التربة الصالحة لإعداد الأفراد المهرة الذين تحتاج إليهم القارة. وثمة عجز على وجه الخصوص في المهارات العلمية اللازمة بشكل أساسي في التعامل مع مشكلات أفريقيا. إن أفريقيا في حاجة إلى معاهد تعليم وبحث عليا تجذب الطلبة والباحثين والمعلمين وتشجعهم على الدراسة والعمل في أفريقيا - ففي الوقت الحاضر يتجاوز عدد الأطباء والمهندسين الأفارقة العاملين في الولايات المتحدة الأمريكية عددهم في أفريقيا. ومن هنا تبرز أهمية إيجاد برنامج استثمار طويل المدى بغرض إعادة تفعيل الجامعات الأفريقية ودعم تطوير المراكز المتميزة في مجالات العلوم والهندسة والتكنولوجيا بما في ذلك المعاهد التكنولوجية الأفريقية.

المثول أمام الشعب للمساءلة

ثمة شرط أساسي آخر يقتضيه الحكم الرشيد، ألا وهو المساءلة ونقصد بالمساءلة هنا إيجاد نظام يضمن مثول الحكومات أمام الشعوب لمساءلتها عن الطريقة التي يديرون بها البلاد. وغالباً ما كانت الحكومات الأفريقية في الماضي لا تستجيب لمصالح الشعب ككل بقدر ما تستجيب لمصالح الصفوة أو أحزاب بعينها أو قبائل أو غيرها من المجموعات. لدرجة أنه في بعض الأحيان كانت تقدم هذه الحكومات طلبات المجتمع الدولي المانع على هموم مواطنيها.

ينبغي على الحكومات أن تمتثل للمساءلة من قبل شعبها بما في ذلك الفئات الأكثر فقراً وضعفاً في المجتمع. ولا يتضح في الوقت الحاضر أن هذه الحكومات تقوم بذلك؛ ولقد كشف استبيان كلوبسكان المعد من قبل هذه اللجنة عن أن معظم الأفارقة يرون أن المسؤولية الأولية عن وجود هذه المشكلات في بلدانهم تقع على عاتق الحكومات الوطنية؛ وألقى 49 في المائة ممن شملهم الاستبيان باللوم على القائمين على شئونهم السياسية وهي تفوق نسبة من رأوا أن السبب يرجع على القوى الاستعمارية السابقة (16 في المائة) بثلاث مرات؛ في حين لم تتعد نسبة من أرجعوا ذلك إلى الدول الغنية 11 في المائة.

والحل لهذه المشكلات يتمثل في وضع الآليات التي تضمن وصول أصوات جميع المواطنين وتأثيرها على قرارات حكوماتهم. ويقتضي ذلك أنظمة إدارة اقتصادية ومالية جيدة. إلا أن هذا يعني أيضاً تمكين مجموعات رئيسة داخل المجتمع. إن النواب الأفارقة في حاجة إلى تدريب ورقابة - على عملهم في كل من البرلمانات الوطنية والبرلمان الأفريقي الناشئ - من قبل نظرائهم في البلدان النامية الأخرى التي تتمتع ببرلمانات قوية وفي العالم المتقدم. كما تحتاج البرلمانات الأفريقية إلى نسبة تمثيل أكبر للمرأة؛ إن نظام العدل الأفريقي - الذي كان له دور حيوي في تفعيل حقوق الإنسان والعقود وحقوق الملكية، والذي كان يقوم بدور المراقب لأعمال الحكومة - يحتاج في الوقت الراهن إلى دعم؛ ويمكن للحكومات الأفريقية أن تقوم بذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير تضم ضمان فترة تولي القاضي لشئون القضاء، وإدخال نظام إدارة الدعاوى إلكترونياً، وتعزيز الآليات الديمقراطية للإشراف على القضاء، ويمكن للقضاة من الدول الأكثر تقدماً مد يد العون في هذا المجال.

وينسحب ما تقدم على الإعلام؛ حيث يلعب الصحفيون الأفارقة دوراً خطيراً ودقيقاً في مساءلة الحكومة والكشف عن الفساد وعدم الكفاءة. إلا أنه في الوقت الحاضر لا يتمتع الصحفيون بالحرية الكافية أو المهارة اللازمة. فهم في حاجة إلى مزيد من التدريب على كل من التقنيات الصحفية وأخلاقيات المهنة. ويمكن للحكومات الأفريقية أن تساعد على استقلال الإعلام، وذلك عن طريق منح تراخيص تجارية لمحطات الإذاعة لكي تنافس المحطات التي تمتلكها الدولة التي تمثل مصدر الأخبار بالنسبة لمعظم الأفارقة، ويمكن أن يكون للصحفيين والمحريين من الدول الأخرى دوراً مساعداً.

كما يمكن للدول المتقدمة أن تدعم عملية تعزيز قطاع آخر حيوي جداً حيث له سلطة مساءلة الحكومات عن تصرفاتها؛ ألا وهو قطاع مؤسسات المجتمع المدني؟ الجمعيات التجارية ومنظمات المزارعين ومجموعات الأعمال واتحادات التجارة وكالات التنمية ومنظمات المرأة والمجموعات الدينية والمجموعات الاجتماعية - حيث لكل منها دور يجب عليها أن تؤديه لضمان أن يكون المسئولون صورة حقيقية لكل ما تريده مختلف قطاعات المجتمع. لقد ارتفع عدد منظمات المجتمع المدني بصورة مذهلة خلال العقد الماضي، إلا أن كثيراً منها لا يزال يحتاج إلى المساعدة لتطوير المهارات التي يحتاجونها للكشف عن الأولويات المربية وتعارض المصالح أو انعدام الأمانة في شئون الأموال العامة؛ ويمكن أيضاً للنظر من الدول الأخرى النامية والمتقدمة المساعدة.

الفساد والشفافية:

لكي تتم مساءلة القادة السياسيين يجب أن يحصل المواطنون على معلومات صحيحة بشأن إيرادات الحكومة ومخصصات الموازنة. إن الصراحة والتكاشف تزيد من إمكانية حسن استغلال الموارد بكفاءة؛ وفي المقابل فإن غياب الشفافية يشجع على الفساد خاصة عندما يكون السياسيون والمسئولون أفراد في مجتمعات سرية، وهي منتشرة جداً في أفريقيا مثلها مثل بقية دول العالم. إن غياب التكاشف يعد مشكلة خطيرة عندما تتم إدارة الدخل بطريقة تخفي الحسابات عن العامة لا سيما الدخل الناجم عن البترول والثروة المعدنية وغيرها من الموارد الطبيعية عالية القيمة.

يعتبر الفساد سمة أساسية في كثير من أنحاء أفريقيا في الوقت الحاضر؛ وهو أحد الحلقات المفرغة في أفريقيا: وللفساد أثر سلبي يؤدي إلى تقليص الجهود الساعية إلى تحسين الحكم، إلا أن تحسين الحكم يعد جوهرياً لتقليص نطاق الفساد في المقام الأول. حيث يقع الضرر على الفقراء على وجه الخصوص نتيجة تحول الأموال بعيداً عن تقديم الخدمات التي يحتاجون إليها أكثر من غيرهم في المجتمع، كما أن ما سبق يجعل من المحتمل أن يدفع الفقراء نسبة أعلى من دخلهم كرشاوى. لقد بدأت أفريقيا في معالجة هذا الأمر. كما اتفق صانعو السياسة بها من خلال آلية مراجعة النظراء الأفارقة على تقييم أدائهم في مقابل عدد من المعايير والقوانين المتفق عليها دولياً بما في ذلك الشفافية المالية. وهم الآن في حاجة إلى تكييف تلك المعايير، وإدخالها في السياق الأفريقي، ذلك لأن الكثير منها قد تم تصميمه لبلاد التي قطعت شوطاً كبيراً بالفعل في مسيرة التقدم، والتي تتمتع بقدرات متنوعة، وتواجه تحديات سياسة اقتصادية مختلفة.

لقد تفتش الفساد على جميع مستويات المجتمع. إلا أنه لكي يتم إرسال رسالة قوية، يجدر بنا رصد أكثر النماذج فظاعة. ويمكن أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة بطريقتين؛ يجب عليه أولاً أن يتعقب الأموال التي نهبها القادة الأفارقة الفاسدون، المودعة الآن في حسابات في بنوك أجنبية، وإعادة هذه الأموال إلى البلاد التي نُهبَت منها تلك الأموال. ويعد ذلك بمثابة رسالة واضحة للقادة في الوقت الراهن وفي المستقبل مفادها أنه لن يسمح لهم بالتربح من هذا السلوك غير الأخلاقي. وثاني هذه الوسائل هي أن تضع الأمم الغنية سلسلة من التدابير التي تشدد من جرم سرقة الأموال العامة وتردع شركاتها عن دفع الرشاوى في المقام الأول. وفي النهاية كما قال رئيس زئير الدكتاتور موبوتو سيسي سيكو ذات مرة: "إن الفساد يستلزم طرفين، الفاسد والمفسد" وكان يجدر به أن يكون مدركاً لهذه الحقيقة.

إننا نتحدث هنا عن مبالغ طائلة حيث تقدر المبالغ المنهوبة والمودعة الآن في حسابات لدى البنوك الأجنبية ما يعادل أكثر من نصف دين القارة الخارجي. وفي أسوأ الأحوال فإن المبالغ التي يمتلكها أفراد في حسابات بنوك أجنبية تصل إلى مليارات من الدولارات. يتحتم على الدول المتقدمة أن تطالب البنوك التي تقع تحت سيطرتها أن تبلغ بمثل هذه الودائع، وأن تعيدها إلى السلطات المعنية. ومن ثم نجد أنه يجب العمل على خمسة محاور متصلة ألا وهي:

المنع: نحن في حاجة إلى وضع التدابير التي تمنع سرقة الأموال في المقام الأول. يجب أن تنص القوانين الأفريقية على الجرائم والمخالفات بشكل ملائم، كما يجب أن تقوم المؤسسات المالية في البلاد بتفعيل ضوابط مكافحة غسيل الأموال.

الرصد: يجب أن يتم تحسين الأنظمة بحيث يمكن التعرف على ما إذا كانت الأموال المودعة في حساب ما قد تم الحصول عليها بوسائل غير مشروعة. لقد تمكنت الدول المتقدمة من وضع ضوابط لمكافحة غسيل الأموال أثناء الحرب على الإرهاب والمخدرات ويمكن أن يتم تطبيق هذه الضوابط في أفريقيا؛ ينبغي على البنوك أن تلتزم بإبلاغ الدول الأفريقية التي يرون فيها معاملات مريبة.

التجميد: يجب أن يتم تغيير القوانين حتى تسهل عملية تجميد الأموال في مرحلة مبكرة من التحقيقات الجنائية بما يمنع تهريب الأموال أثناء التحقيقات.

المصادرة: يجب وضع الآليات التي تمكن من مصادرة الأموال بدون حاجة إلى اتهام جنائي. يجب على جميع حكومات الدول المتقدمة وضع القوانين التي تجعل المصادرة ممكنة بدون حاجة إلى اتهام جنائي مع إيجاد الوسائل اللازمة للحد من دعاوى الاستئناف المسموح بها في هذه الدعاوى، والتي عادة ما تكون سبباً في إهدار الوقت.

إعادة الأموال للوطن: يجب على الدول التي توجد فيها البنوك التي تودع لديها الأموال أن تضع أدوات وآليات تسمح بإعادة الأموال إلى الدولة التي نُهبَت منها تلك الأموال.

ينبغي على الدول الغنية أن تقدم المعونة الفنية للعمل على تنمية وتطوير قدرات أفريقيا في هذه المجالات.

ومع ذلك فإن الفساد لا يقف عند مجرد تصرفات عدد قليل من القادة المهوسين بالسرقة؛ فالفساد موجود على جميع المستويات. إن ما يهم الفقراء في الحقيقة هو الفساد الثانوي. فعلى المستوى الأساسي فإن المسألة بالنسبة للحكومات الأفريقية هي إظهار القوة السياسية اللازمة للضرب على أيدي المفسدين. إلا أن هناك الكثير الذي يمكن للمجتمع الدولي عمله، فيجب أن يتم تركيز الانتباه على الراشي تماماً مثل المرششي. ولقد تم إبرام العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الرشوى بهدف كبح الفساد. ويجب أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقيات بشكل أكثر صرامة. فلم تقم أي من الدول الأعضاء في مجموعة الثمانية بالتصديق على معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد - أول

وثيقة قانونية دولية تعترف بالحاجة إلى أن تلتزم جميع الدول بإعادة الأموال إلى الوطن. ولا يمكن لهذه المعاهدة أن تدخل حيز التنفيذ إلا إذا صدقت عليها 30 دولة. ومن ثم فلا معنى لإدانة العالم المتقدم للفساد الأفريقي بدون اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهته.

وتكتسب الشفافية أهمية خاصة في البلدان التي تتمتع بالثروة المعدنية. وتشير جميع الدلائل على أن البترول على سبيل المثال لا يثري عادة إلا الصفوة الحاكمة. أما بالنسبة لغالبية الشعب فإن الثروة المعدنية لا تظهر غالباً إلا لزيادة الفساد والفقر وعدم الاستقرار السياسي. ويجب أن يطالب الناخبون الأفارقة أن تفتح دفاتر إيرادات الحكومة من الثروات المعدنية وتصبح متاحة للفحص من قبل الجمهور.

كما أنه على المجتمع الدولي أن يلعب دوراً، حيث يمكنه بالإضافة إلى اتخاذ الإجراءات الصارمة مباشرة لمكافحة الرشوى، أن يطالب الشركات متعددة الجنسيات الناشطة في الدول النامية بمستويات أعلى من المعايير. وفي ظل غياب القوانين اللازمة لتنظيم تصرفات الشركات الأجنبية يجب أن تستخدم القوانين والمعايير لتوجيه السلوك. يجب على كل من المساهمين والمستهلكين أن يمارسوا تأثيرهم الهام لضمان الالتزام بتلك القوانين والمعايير.

وتعتبر مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية إحدى المبادرات الواعدة في هذا المجال. فقد تم تطبيق هذه المبادرة في عدد من البلدان الأفريقية. وتقوم بمقتضاها شركات البترول والغاز والتعدين بالإفصاح عن جميع المبالغ التي يتم دفعها إلى الحكومات وتقوم الحكومات بدورها بنشر المبالغ التي تتلقاها من هذه الشركات. ويمكن لأفراد المواطنين والمجموعات المعنية فحص هذه النشرات. ولا يزال هذا البرنامج في بداياته، ولا يزال العمل جارٍ لتوضيح ما المقصود بتنفيذ المبادرة. قد لا تسهم هذه المبادرة في حل جميع المشكلات بشكل فوري إلا أنها هامة كخطوة أولى نحو مزيد من المساءلة. ويجب على كل من المجتمع الدولي ومزيد من الحكومات الأفريقية مساندة هذه المبادرة وتشجيع جميع البلدان ذات الثروات الطبيعية على توقيعها؛ ولقد وقعت على هذه المبادرة كل من نيجيريا وغانا وجمهورية الكونغو و ساو تومي برينسيب. وتتضمن هذه المبادرة تمويل تدريب موظفي الدولة ووضع الأنظمة العامة التي تعمل على تفعيل هذا البرنامج. كما تحتاج مؤسسات المجتمع المدني التي تراقب هذا البرنامج إلى معونة مماثلة. إلا أن قطاعي البترول والتعدين ليسا القطاعين الوحيدين اللذين تُهدر فيهما الأموال نتيجة سوء الإدارة والفساد. هناك قطاعات أخرى - مثل قطاع الصناعات الحراجية والسمكية - يمكنها الاستفادة من الشفافية فيما يتصل بتدفقات الإيرادات، ويمكن للمجتمع الدولي أن يدعم هذا الاتجاه.

إن أحد المجالات التي تعاني بشدة من الفساد هو المناقصات - وهي الطريقة التي تشتري بها الحكومة البضائع والخدمات. إن سوء استغلال هذا النظام له أشكال عدة. فعندما تطرح عقود القطاع العام في عطاءات بالمظاريف المغلقة، يفتح ذلك المجال لطلب الرشاوى وتقديمها والتي يطلق عليها تطلقاً "علاوات توقيع". ويمكن التلاعب في قوائم الأسعار بحيث ينتج عنها تكاليف خاطئة. فالمشكلة إذاً ليست قاصرة على السياسيين والمسؤولين بالدولة؛ إن المشكلة تشعبت لتشمل مديري البنوك والمحامين والمحاسبين والمهندسين الذين يعملون في العقود العامة. إن الفساد واسع النطاق يضيف ما لا يقل عن 25 في المائة إلى تكاليف المناقصات التي تطرحها الحكومة مما ينتج عنه تدني مستوى جودة المباني بالإضافة إلى المشتريات غير الضرورية. إن مكافحة كل ذلك بأيدي قادة أفريقيا، حيث يجب عليهم إظهار الإرادة السياسية لمتابعة ما بدأوه. إلا أنه على المجتمع الدولي أيضاً دور في هذا الصدد. حيث يجب عليه تشجيع استخدام وسائل أكثر شفافية لبيع البضائع والخدمات في كل من أفريقيا والعالم المتقدم. ويمكن أيضاً لوكالات ائتمان الصادرات بالبلدان الغنية - الجهات المدعومة من الحكومة التي تمنح القروض والضمانات والائتمانات والتأمينات لشركات القطاع الخاص التي تستثمر وتعمل في التجارة مع الدول النامية - يمكن لها أن تضع شرطاً لمنح القروض يتمثل في الالتزام بتدابير مكافحة الرشوى.

تلك هي التدابير الأساسية اللازمة بالنسبة لمفهوم الحكم، فقد خلصت اللجنة بعد دراسة جميع الأدلة دراسة تفصيلية إلى أنه ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة لتحسين كافة هذه المجالات، فإن جميع وسائل الإصلاح الأخرى التي نوصي بها - فيما يتصل بالتجارة الدولية، والديون، والمعونة - لن يكون لها سوى أثر محدود للغاية.

الحاجة إلى إحلال السلام والأمن

بعيداً عن أنظار العالم وحيث أكبر معدلات الوفيات منذ الحرب العالمية الثانية يموت حوالي 1000 شخص يومياً في جمهورية الكونغو الديمقراطية في واحد من بين كثير من الصراعات الدائرة في أفريقيا. لقد شهدت أفريقيا في العقود القليلة الماضية انقلابات أكثر وحشية، وحروب أهلية طويلة، وحالة دائمة من عدم الاستقرار أكثر من أي مكان آخر في العالم. واكتسب بعض هذه الصراعات، مثل العنف الدائر في دارفور، اهتماماً عالمياً واسعاً إلا أن ثمة عدد لا يحصى من الصراعات الدائرة على نطاق أضيق مثل تلك الدائرة بين الرعاة والمزارعين في كثير من أنحاء أفريقيا والتي لا تقل عنها ضراوة ووحشية. إن معدلات الوفيات التي يتسبب فيها العنف لا تقل عن تلك الناجمة عن المرض.

كما أن الثمن الذي يدفعه البشر لكل ذلك مدمر، حيث يفقد الملايين أرواحهم، فقد لقي ثلاثة ملايين شخص على الأقل مصرعهم خلال أربع سنوات في الحروب الأهلية الدائرة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منفردة. ونتيجة لصراع "مؤقلم" في نيجيريا على سبيل المثال راح ضحيته ما لا يقل عن 10000 شخص في الفترة بين 1999 و 2003، بالإضافة إلى تشريد ما يقدر بحوالي 800000 شخص داخل البلاد. إن عدد من أجبروا على ترك بيوتهم في أفريقيا يفوق عدد نظرائهم في أي مكان آخر في العالم وينتهي الأمر بالكثير من هؤلاء في الأحياء الفقيرة المزدهمة في المدن المزدهمة بالفعل. إن معدلات سوء التغذية والأمراض في ارتفاع متزايد، كما أن أولئك الذين ينالهم النصب الأكبر من المعاناة هم الفقراء والضعفاء. إن الحرب لا يقتصر تأثيرها على مجرد إلحاق الضرر بالناس، ولكنها تدمر الطرق والجسور ومعدات الزراعة والاتصالات ومرافق المياه والصرف الصحي. إنها تؤدي إلى غلق المستشفيات والمدارس، ناهيك عما تسببه من ركود وبطء في الحياة التجارية والاقتصادية أحياناً يصل إلى التوقف التام. ببساطة ينهار نسيج المجتمع ويتفتت إرباً إرباً.

إلا أن للصراع عواقب أكثر اتساعاً، فحالة عدم الاستقرار في أفريقيا تقوض الأمن العالمي، فالدول التي أنهكتها الصراعات تزيد من تدفقات اللاجئين دولياً، وفي الوقت نفسه تصبح تلك الدول بمثابة مأوى للمنظمات الإرهابية الدولية. وفي مواجهة كل ذلك قد يبدو من الغريب أن نتحدث عن التفاؤل، إلا أن الأمور بدأت تتغير في أفريقيا، حيث الأمل في إحلال السلام في معظم الأماكن التي مزقتها الحروب في أفريقيا مثل أنجولا وسيراليون؛ كما تبدو بوارج الأمل في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان والصومال وبعض البلدان مثل موزمبيق، التي كانت مرادفاً فيما مضى للعنف والمعاناة، فقد تم إحلال السلام فيها لأكثر من عقد. فكيف لنا أن نستكمل مسيرة الإصلاح؟

الوقاية خير من العلاج

حتى الآن ظل تركيز المجتمع الدولي قاصراً على التدخل العسكري في الصراعات أو تقديم المعونات الإنسانية. إلا أن هذه اللجنة خلصت إلى أن الجهات المانحة يجب عليها أن تركز على بناء الأسس اللازمة لضمان استمرار الأمن الإنساني، ودعم المؤسسات الأفريقية، في محاولة منها لمنع نشوب الصراعات في المقام الأول. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب.

فبمجرد بدء النزاع المسلح يكون من الصعب والمكلف أن يتم تسويته، حيث إن ذلك من شأنه أن يفضي إلى مزيد من العنف في المستقبل. وحتى بعد انتهاء الصراع تشير الدلائل إلى أن الحكومات المزعورة تستمر في المحافظة على معدلات الإنفاق المرتفعة على التسليح والإعداد العسكري. ويعني هذا أن الموارد لا توجه إلى إعادة بناء المجتمع بطريقة تعالج بعض المشكلات الاجتماعية التي أسهمت في إشعال الصراع في المقام الأول. ومن ثم فإن البلدان التي مرت بحرب أهلية واحدة قد زادت من احتمال نشوب مزيد من الحروب خلال خمس سنوات. وبذلك يضيف الصراع المسلح حلقةً أخرى إلى عدد الحلقات المفرغة التي تعاني منها أفريقيا.

إن التكلفة عالية جداً بالنسبة للمجتمع الدولي؛ لأن ردة فعل الدول المانحة على الصراعات المسلحة في الأساس تكون عبر نشر قوى حفظ السلام وأعمال التنمية بمجرد انتهاء الصراع. وهذا مكلف للغاية؛ فقد بلغت موازنة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام في أفريقيا منذ بداية العام وحتى يونيو 2005 مبلغ 2.86 مليار دولار. وتتصدر هذه الموازنة تكاليف المعونات الموجهة إلى مناطق الحروب؛ فقد حصلت أفريقيا على ما يقرب من 7 مليار دولار قيمة المعونات الإنسانية في الفترة بين 1995 و 2001 وجاءت معظم هذه المعونات نتيجة للصراعات.

تعني الحرب إعادة إعمار البنية التحتية الحيوية. فقد قُدرت الخسائر المادية أثناء حرب الإبادة في رواندا بحوالي 20 مليار دولار؛ بينما تقدر تكاليف إعادة إعمار جمهورية الكونغو الديمقراطية

بمبلغ 20 مليار دولار؛ وإذا افترضنا بدء النمو السريع والقوي فإن، البلاد تحتاج إلى عدة عقود حتى تصل إلى معدل ثروة الفرد التي حققتها عقب استقلالها عام 1960 لقد أوضحت الدراسات أن الوقاية من نشوب الصراعات أقل تكلفة من التدخل فيها. ومن بين التقديرات التي أوضحتها الدراسات أن الوقاية من نشوب الصراع في الصومال كان سيتكلف ١.٥ مليار دولار مقارنةً بمبلغ 7.3 مليار دولار التي تم إنفاقها للتدخل لوقف العنف. فقد كان يمكن إنقاذ حياة نصف مليون شخص في رواندا بالاستعانة بمجرد 5000 من أفراد قوى حفظ السلام القادرة على إحلال السلام. وتشير الدلائل إلى جدوى الوقاية.

لماذا إذن لم يكن هناك تركيز على الوقاية؟ يرجع ذلك في جزء منه إلى "عامل السي. إن. إن" حيث إن الأهمية الكبرى التي تضاف إلى بعض حالات الطوارئ إعلامياً تضغط بشدة على صانعي السياسة الدولية وتفرض عليهم التزاماً بالتصرف حيال هذه الأزمات علاوةً على ما تضيفه هذه الوسائل إلى الرصيد السياسي لمن يستجيب لهذه الضغوط. وبالعكس فإن إيجاد الآليات غير الجذابة للتعامل مع أفريقيا كمكان عرضة لنشوب الصراعات والعنف قد لا يتصدر العناوين الرئيسية إلا أنه أكثر فاعلية وأقل تكلفة. ويجب على المجتمع الدولي أن يستثمر المزيد من الأموال في منع نشوب الصراعات في أفريقيا إذا ما كنا نريد أن نحصل أفريقياً على فرصة للتنمية والرخاء.

وأفضل وسيلة لتحقيق ذلك هي دعم الآليات التي من شأنها إدارة نقاط التوتر قبل أن يستفحل الأمر ويتطور إلى العنف. وأكثر الآليات وضوحاً في هذا الصدد هي الدولة القوية والفاعلة التي تمتلك الأنظمة والأجهزة اللازمة لحل النزاعات بين الأفراد والمجموعات قبل أن تصل إلى مرحلة العنف. إلا أن مشكلة أفريقيا في هذا الصدد مزدوجة نتيجة لتعدد مصادر بؤر التوتر مع ضعف الآليات المستخدمة لإدارتها.

وتباين أسباب هذه المصادر في أفريقيا بشكل جوهري من مكان إلى آخر؛ غير أن ثمة بعض العوامل المشتركة، وهي المؤسسات الضعيفة، والحكم الفاسد التي تعتبر من أهم عوامل المخاطرة، علاوةً على أنظمة الحكم الفاشية، والفقر، وعدم المساواة، وتهميش الأقليات من السلطة. ويبدو أن الدول ذات معدلات الفساد العالية، ومعدلات المساءلة المنخفضة عرضةً أكثر من غيرها لنشوء العنف، وينطبق ذلك بالمثل على الاقتصادات التي تعتمد في جل دخلها على سلعة أولية واحدة أو سلعتين أوليتين فقط. ثمة صلة وثيقة بين البترول وغيره من مصادر الثروة المعدنية علاوةً على مخاطرة نشوء الصراع. وهناك الخلافات التي تنشأ على إمكانية الوصول إلى الأراضي والمياه وغيرها من الموارد الأقل ربحية إلا أنها حيوية. وبالطبع غالباً ما تدخل عوامل الهوية - سواء القبلية أو الدينية أو العرقية - طرفاً في الصراع على السلطة.

أضف إلى ذلك كله كمية التسليح الهائلة التي أصبح من السهل الحصول عليها في جميع أنحاء أفريقيا. حيث يمكن شراء بندقية كلاشينكوف AK-46 بمبلغ لا يتعدى 6 دولارات. ليست الأسلحة سبباً في العنف ولكنها محفزة له. فعندما تتحول الخلافات وبؤر التوتر إلى عنف، فإن انتشار الأسلحة الصغيرة هو الذي يجعل النزاعات أكثر دموية وإهلاكاً. وعندما يكون الكلاشينكوف هو أداة الحرب بدلاً من الرماح والأسهم حتماً يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الضحايا بصورة مفرقة.

قد يكون من الصعب العمل على منع الشرارة التي تشعل لهيب النزاع فمن بين عوامل إشعال فتيل النزاع ما يلي: الانتخابات المثيرة للجدل والانقلابات والاعتقالات والتدفق المفاجئ للاجئين من البلدان المجاورة والتحويلات المفاجئة في الاقتصاد. فمثل هذه العوامل يمكنها أن تحول "القابلية" الهيكلية للصراع إلى عنف حقيقي. إلا أن الحل لا يتمثل في تناول هذه الأعراض، ولكن من الأجدى معالجة الأسباب الكامنة وراءها. ويمكن الاستفادة بالكثير من توصيات اللجنة في المجالات الأخرى.

إن الاستثمار في التنمية هو ببساطة استثمار من أجل السلام. وتوصيات هذه اللجنة برمتها تسهم أساساً من أجل إحلال السلام. إلا أن ثمة عدد من المجالات الأخرى التي من شأنها إحداث خلافات:

لا يؤدي ضمان تقديم المعونة إلى تردي الأوضاع: بوسع المعونات أن تقدم الكثير من أجل الحد من العوامل الكامنة وراء التوتر وإذكاء الصراعات. إلا أن المعونات يمكن أيضاً أن تسهم بشكل غير متعمد كعامل مخاطرة وتهديد بوقوع أحداث عنف. والسبب في ذلك هو أن كثير من المعونات تكون قصيرة الأجل وتركز على الأزمات. ولذلك فغالباً ما تفشل في معالجة التفاوت الاجتماعي والتهميش اللذين يمثلان جزءاً من الأسباب الهيكلية للصراع. كما أن المعونات عادةً ما تقلل من أهمية الإصلاح في قطاع الشرطة والقضاء - وهو أمر غاية في الخطورة خاصةً بعد توقف القتال.

ومن ثم يجب على الجهات المانحة أن تبذل جهداً أكبر لمراقبة شبح الصراع وتعديل استراتيجيات التنمية التي يتبنونها تبعاً لذلك.

التحكم في انتشار الأسلحة الصغيرة: يوجد كثير من كبار مصنعي الأسلحة ومصدريها وتجارها في دول مجموعة الثماني والاتحاد الأوروبي. لقد قام المجتمع الدولي بالتوقيع على عدد من اتفاقيات التحكم في انتشار الأسلحة الصغيرة إلا أن هذه الاتفاقيات بها ثغرات يتم استغلالها من قبل الكثير من البلدان والشركات وتجار الأسلحة. وتحتاج التدابير الموضوعية للتحكم في تدفق الأسلحة إلى أفريقيا إلى أن يتم تنفيذها بصرامة. ويجب على المجتمع الدولي أن يضع على قائمة أولوياته المفاوضات بشأن معاهدة دولية للإتجار في الأسلحة. كما يجب عليه أن يتبنى اتفاقيات أكثر فاعلية وإلزاماً من الناحية القانونية بخصوص تجار الأسلحة، تنص على معايير مشتركة بخصوص الرقابة والتنفيذ. كما يجب على الجهات المانحة تقديم الدعم للبرامج الأفريقية للتعامل مع الكمية الضخمة من الأسلحة المتداولة بالفعل. إن وضع برنامج لتسجيل وكلاء النقل و تأسيس وكالة دولية لفحص الطائرات وإحكام الرقابة على قواعد تأمين الطائرات من المفترض أن يساعد على إيقاف تهريب الأسلحة إلى أفريقيا من الخارج والداخل.

مصادر الصراع: إن البترول والألماس والأخشاب وغيرها من السلع عالية القيمة كلها تذكي الصراعات في أفريقيا. كما أن الحكومات تستخدم الأموال الناتجة عن بيع هذه السلع في تمويل النشاط العسكري المتزايد سواء داخل بلادهم أو خارجها. كما تنهب المجموعات المتمردة حقول البترول والمناجم أو تسرق الأموال عنوة من المؤسسات التي تشغل هذه الحقول والمناجم. ولم تسلم الموارد التي لا تزال في باطن الأرض من البيع هي الأخرى على أيدي كلا الفريقين - وذلك للحصول على حقوق مقدمة تعرف باسم "استثمارات الغنائم"، كضمان للقروض التي تستخدم في شراء المزيد من الأسلحة. كل ذلك يسهم في إطالة مدة الحروب ويجعل نزاع فتيلها أمراً أكثر صعوبة وتعقيداً.

ويجب الضغط على الحكومات الأفريقية حتى تضع نظم تتسم بالشفافية تكشف عن كيفية إنفاق الأموال الناجمة عن الثروة المعدنية. إلا أنه يجب في الوقت نفسه تضييق السبل على الأطراف المتناحرة فيما يتصل بالإتجار في "موارد الصراع" تلك. لقد أُجريت المحاولات نحو هذا الهدف، وتحقق فيها بعض النجاح، من خلال عملية كيمبرلي - وهي مبادرة اشتركت فيها الحكومات والمجموعات الصناعية ومجموعات اللوبي مع بعضها البعض لإيقاف سيل "ماس الصراع". إن هذا البرنامج يغطي الآن ما يقرب من 98 في المائة من إجمالي تجارة الماس في العالم. ولكن في كل مرة تجب فيه السيطرة على "مورد صراع" جديد، يستلزم ذلك الخوض في عملية مطولة من المفاوضات. إن تعريفاً عاماً لموارد الصراع - وإيجاد إطار دولي للعمل على السيطرة على تدفق مثل هذه السلع - من شأنه الإسراع في بناء قدرة المجتمع الدولي على التفاعل. يجب على الأمم المتحدة أن تؤسس جهة دائمة لمراقبة الإتجار في موارد الصراع ولضمان تنفيذ العقوبات المفروضة على هذه الموارد.

دور الشركات الأجنبية في مناطق الصراع: من شأن انتهاج الشركات الأجنبية لسلوك أفضل أن يعمل على تحسين مناخ السلام والأمن في أفريقيا. أحياناً، تتسبب هذه الشركات - عن غير عمد - في سوء الأوضاع عن طريق الاستعانة بشركات أمن لحماية عملياتهم. حيث يمكن أن تتورط هذه الجيوش الخاصة في انتهاكات لحقوق الإنسان. كما يمكن أن تستولي المجموعات المتمردة على أسلحتهم. ويمكن أن تعمل هذه الشركات على تحريك أسباب التوتر عن طريق الاستعانة بفريق أمني ينتمي إلى مجموعة اجتماعية أو عرقية واحدة على حساب أخرى.

ولكن في الوقت نفسه توجد شركات تعتمد إزاء الصراع حيث تقوم بدفع مبالغ كبيرة للحكومات القمعية أو لأمرء الحرب. لدرجة أن بعض هذه الشركات تساعد على شراء الأسلحة. وتعتبر بعض هذه التصرفات جرائماً مباشرة مثل رشوة المسؤولين المحليين. في حين أن تصرفات أخرى مثل إخلاء السكان الأصليين من أراضيهم عنوة بالرغم من كونها غير قانونية في ضوء القانون الدولي لا يُنظر إليها على أنها جرائم. وفي الوقت الحاضر فإن مختلف المعايير الأخلاقية الطوعية الخاصة بالشركات مثل منظمة التعاون الإقتصادي و التنمية الخطوط الإرشادية الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات لا تقدم دليلاً إرشادياً وافياً وواضحاً بشأن ما يجب على الشركات فعله لتجنب نشوء الصراع أو تفاقمه. وينبغي أن يناط بالجهة الدائمة الجديدة في الأمم المتحدة المشار إليها أعلاه مهمة مراقبة تنفيذ هذه الإرشادات مع وضع عقوبات واضحة لعدم الالتزام بها.

بناء القدرات لمنع نشوب الصراع وحله:

إن أفضل وسائل تناول الصراعات لا تصدر عادةً إلا عن هم أقرب إلى تلك الصراعات. وتكون الهيئات والأنظمة المحلية أو الوطنية خط الدفاع الأول في هذه الحالة. فعندما تفشل هذه الجهات يبدأ دور المؤسسات الإقليمية والدولية في منع الصراع المسلح وتسويته وحماية أرواح المدنيين. لقد لعبت كل من المجتمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا والاتحاد الأفريقي دوراً متزايد الأهمية والفاعلية خلال السنوات القليلة الماضية. حيث تقوم هذه المنظمات بتطوير قدراتها للكشف عن هذه الصراعات والتوسط لحلها كما تضطلع بمهمة حفظ السلام عندما يستلزم الأمر ذلك. لقد عبر المجتمع الدولي فيما مضى عن التزاماته بتقوية قدرات حفظ السلام الأفريقية. ويجب أن يتم الوفاء بهذه العهود والوعود، على سبيل المثال، عن طريق التدريب وتقديم الدعم اللوجستي لقوات حفظ السلام الأفريقية، وهي قوات لحفظ السلام من جميع أنحاء القارة تم تشكيلها تحت رعاية الاتحاد الأفريقي. وأكثر من ذلك، يجب على المجتمع الدولي أن يزيد من الاستثمارات في إيجاد وسائل وقائية غير عسكرية أكثر فاعلية لحل النزاع.

ويجب على البلدان المتقدمة مساندة المنظمات الإقليمية والقارية في أفريقيا في إنشاء أنظمة الإنذار المبكر والوساطة وحفظ السلام. كما يجب أيضاً على المجتمع الدولي أن يعاون تلك المنظمات عن طريق إمدادها بالموارد اللازمة لإجراء بعض العمليات مثل الوساطة وبعثات تقصي الحقائق وحفظ السلام. ويمكن لإسهامات التمويل المنتظم وغير المخصص أن تسمح لتلك المنظمات بالإطلاع مباشرة على المصادر عند الضرورة وذلك من خلال سداد نصف موازنة صندوق السلام بالاتحاد الأفريقي سنوياً على سبيل المثال. وينبغي على الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية الإقليمية الاعتماد على عمل المنظمات المحلية مثل المجموعات الدينية لمعاونته في الكشف عن الصراع والتوسط لحله.

كما إنه على الأمم المتحدة دور هام يجب أن تلعبه في دعم الجهود التي تبذلها هذه الجهات الإقليمية من خلال قدرتها على منع نشوب الصراع المسلح وتسويته. ويجب على المجتمع الدولي أن يدعم تشكيل لجنة تابعة للأمم المتحدة لبناء السلام وفقاً للتوصية التي قدمتها هيئة الأمم المتحدة العليا بشأن التهديدات والتحديات والتغيير مؤخراً. وعلى هذه الجهة أن تشارك في كل من الوقاية من هذه الصراعات، وفي التخطيط والتنسيق لبناء السلام في الفترة التالية لانتهاج الصراع. وتعرف الأمم المتحدة إحلال السلام على أنه يضم كل شيء بدءاً من منع الصراع إلى إعادة بناء المؤسسات والبنى التحتية في البلاد التي مزقتها الحروب وكلاهما يحتاج إلى معالجة أسباب الصراع مثل التفاوت الاقتصادي والظلم الاجتماعي والقمع السياسي.

كما يجب على الدول الأعضاء أن تدعم عمليات إصلاح إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وتمويلها، بالإضافة إلى الإسراع في عمليات نشر القوات. كما يتوجب عليها بذل مزيد من الجهد في تدريب قواتها على عمليات حفظ السلام، وذلك عن طريق وضع أفريقيا على رأس قائمة أولويات "مجموعات القتال" التي يشكلها الاتحاد الأوروبي استجابةً لطلب الشعوب الأفريقية للدعم العسكري.

ما بعد القتال

عندما تضع الحرب أوزارها لا يحدث السلام تلقائياً. فبعد نزع السلاح وتسريح الجند غالباً ما تحدث مشكلات جديدة، على سبيل المثال مسألة إعادة دمج الجند العائدين واللاجئين الذين يجدون أن منازلهم قد احتُلت من قبل أناس لا يرحبون بعودتهم. كما تعود المشكلات القديمة لتطفو على السطح مثل التفاوت والشعور بعدم الرضا الذي أدى إلى الصراع في المقام الأول. كل هذا علاوة على البنية التحتية المدمرة، وغياب المؤسسات الفاعلة، والفقر المدقع. كل ذلك يفسر السبب وراء انتكاس جميع البلدان بعد خروجها من الصراع وعودتها إلى العنف خلال خمس سنوات.

إن مهمة إحلال السلام في أعقاب الصراع ليست بالمهمة السهلة أو اليسيرة بل هي مهمة معقدة حيث تضم عدد من المطالبات التنافسية. وكان المنهج التقليدي المتبع في القديم هو الإصرار على إحلال السلام أولاً ثم تعقبه بعد ذلك التنمية الاقتصادية. إلا أن الوسائل الأكثر جدوى في إحلال السلام الدائم تختلف إلى حد ما. فمن الواضح أنه يجب إحلال الأمن أولاً إلا أنه لا يكتفى بنزع سلاح الأطراف المتناحرة، بل يجب أن يمنحوا وظائف ونصيب في السلام. كذلك الأمر مع اللاجئين. كما يجب أن يتم تفكيك اقتصادات الحرب وإيجاد فرص اقتصادية بديلة. ويجب أن تتخذ خطوات نحو محاربة أولئك الأشخاص مثل أمراء الحرب من أصحاب المصالح في إحباط أية عملية سلام. كما

يجب دراسة المطالبات الخاصة بالمرأة حيث إن الاغتصاب والعنف الجنسي الذي ينتشر بصورة بشعة أثناء الحرب يكون له أثر بعيد المدى. كما يلزم اتخاذ ترتيبات خاصة فيما يتصل بالجند الأطفال. كل هذه العمليات تتسم بكونها طويلة المدى وبالغة التعقيد ويتحتم بناءً على ذلك تجنب أي تأجيل مرحلي بين عمليات حفظ السلام وبدء عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولا يقل التصالح أهمية عن إعادة الإعمار في معالجة الآثار التي خلفها الحروب على المجتمع. وللتصالح أشكال عديدة، أبرزها مناقشة التعديتات وانتهاكات حقوق الإنسان بحيث يبدأ الضحايا في الشعور بأن العدالة تأخذ مجراها ويستتبع ذلك زيادة المعونة المقدمة إلى قطاع العدل المحلي الذي يصبح عاملاً جوهرياً في الإصلاح. ويجب أن نتجنب أثناء إعادة الإعمار إحياء عناصر نظام ما قبل الحرب حيث قد يساعد ذلك على إشعال نار الصراع. إن عمليات السلام تتسم بكونها عمليات ذات طابع سياسي للغاية، ومن ثم تقتضي دعم مستديم للوساطة حتى بعد توقيع إتفاقية سلام.

إن نجاح عملية إحلال السلام فيما بعد الحرب يعتمد على عاملين هما التنسيق والتخطيط من جهة والتمويل من جهة أخرى. ويمكن تعزيز التنسيق والتخطيط عن طريق تشكيل مفوضية بناء السلام التابعة للأمم المتحدة. كما أن الدول الخارجة من الصراع والحروب تحتاج إلى التمويل الذي يمكنها من بدء إعادة الإعمار والتنمية في وقت مبكر، ويجب أن تكون هذه المعونات مستمرة لمدة تصل إلى 10 سنوات بعد توقف القتال.

إن المقترحات المطروحة تتسم بكونها معقدة وطموحة، لكن في الوقت نفسه فإن العمليات التي تغذي الصراع المسلح طويلة المدى وهي الأخرى تتسم بالتعقيد كما أنها غير قابلة للحلول "المؤقتة". فإذا استطعنا معاً البدء في تناول هذه القضايا فإن مستقبل أطفال أفريقيا قد يبدو مختلفاً للغاية.

لن نفوت أحداً: الاستثمار في الأشخاص

لقد حصلت أفقر الفئات في أفريقيا على نصيب هائل من اهتمام اللجنة، ففي إثيوبيا تعرف الأسر المُعدّمة بـ "الذين يطبخون الماء" في حين تعرف هذه الأسر في غانا باسم "الأسر ذات الجعبتين" - جعبة للتسول في موسم الجوع وأخرى للتسول في موسم النماء.

إن ما يقرب من سدس إجمالي سكان أفريقيا جنوب الصحراء - أي ما يزيد على 100 مليون نسمة ما بين رجال ونساء وأطفال - يعيشون في فقر مزمن؛ إنهم يعيشون في تلك الحالة من الفقر المدقع بحيث لا يستطيعون الفكك منه معتمدين على مواردهم المحدودة؛ فهم يعتمدون على العمل باليومية ناهيك عن عدم حصولهم على قدر كافٍ من التعليم وقلة الموارد. بمعنى أن مجرد فترة من المرض أو الاعتلال قد تؤدي إلى بيع آخر ما يملكون لحفظ رمقهم؛ كما أن أصغر الأزمات يمكن أن تلقي بهم من حافة العيش بالكاد إلى هاوية الموت جوعاً والعوز.

إنهم أفراد وعائلات أحيط بهم في حلقات مفرغة من الفقر مما يجبرهم غالباً على اختيار أقل المحاصيل إنتاجية حيث أقل درجات المخاطرة بالفشل في مواسم الجفاف أو ندرة الأمطار. فهم لا يملكون رفاهية الطموح بما ينطوي عليه من مخاطرة، وسرعان ما تتحول الحلقات المفرغة من الفقر إلى مزالق ومنحدرات، فعندما لا يكون بوسع الآباء أن يستثمروا في صحة أولادهم وتعليمهم ومهاراتهم وتغذيتهم، سيكون هؤلاء الأبناء من المحرومين ويزيد الاحتمال بأن يكونوا هم أنفسهم فقراء. وهناك تعبير أفريقي آخر يجسد هذه الحلقات المحكمة من الفقر المدقع حيث يتحدثون في زيمبابوي عن "الفقر الذي يبيض".

إلا أن الفقر غالباً ما يعني أكثر من مجرد انعدام الماديات، فالفئات الأكثر فقراً هي تلك المهمشة والمستبعدة من موارد المساعدة المتاحة من قبل الحكومات ووكالات المعونة أو حتى أنظمة الدعم غير الرسمية في مجتمعاتهم المحلية.

وغالباً ما يرجع السبب في ذلك إلى التمييز، حيث يكون استبعاد بعض الناس قائماً على الانتماءات والهوية - لكون الشخص امرأة أو معاق أو أحد أفراد قبيلة أو مجموعة عرقية مختلفة. كما يتم التمييز ضد البعض بناءً على اللغة أو إثر الإصابة بمرض ما مثل الإيدز. بينما يعاني البعض الآخر من التمييز لكونهم من الشباب، أو الأيتام، أو لكون الإنسان أمهق، أو من كبار السن، أو اللاجئين، أو السكان الأصليين، أو البدو الرحل - فكلهم ليس بوسعهم مقاومة أعمال التمييز والاستبعاد التي تواجههم.

وبالطبع فهناك مجموعتان من بين المجموعات المذكورة ممن لا يعدوا من الأقليات، وهم النساء والشباب، فقد تكون المرأة هي الراعي الأول والمعيّل الأول في أفريقيا، إلا أنه يتم استبعادها بصورة روتينية من الخدمات الإعلامية وهيئات صنع القرار. ويقدر الشباب تحت 17 سنة بما يتجاوز 50 في المائة من سكان القارة إلا أن صوتهم غير مسموع في معظم القرارات المتعلقة بهم والتي تؤثر فيهم.

إلا أن وضع المرأة له خطره ليس فقط كمسألة من مسائل حقوق الإنسان ولكن لأن جميع القرائن اتفقت على أن إسهام المرأة في الحياة الاقتصادية يفوق إسهام الرجل. فالمرأة تمثل العمود الفقري في جسم الاقتصاد الريفي في أفريقيا، حيث تنتج 70 في المائة من الإنتاج الغذائي، وذلك عن طريق بيع منتجات الأسرة ونصف العناية بالحيوانات بالإضافة إلى إعداد الطعام وجمع الحطب وجلب الماء ورعاية الأطفال ورعاية المرضى والعجائز. وتنفق المرأة معظم الدخل الذي تحصل عليه على احتياجات المنزل لا سيما الأبناء بينما ينفق الرجال مبالغ أكبر على أنفسهم.

وبالرغم من ذلك فإن الفرص المتاحة أمام المرأة لكسب الدخل أقل بكثير حيث إن فرصتها في الالتحاق بالمدرسة وتلقي التعليم تعد ضئيلة جداً، كما إنهن يتعرضن للتحرش والعنف؛ وفي حالة وفاة الزوج وترمل الزوجة تفقد المرأة مقوماتها. ولقد أوضحت دراسة أجريت في ناميبيا أن 44 في المائة من الأرمال فقدن الماشية وفقدن 28 في المائة من ثروتهن الحيوانية وفقدن 41 في المائة من معدات الزراعة في نزاعات مع أقارب أزواجهن بعد وفاتهم. وفي كثير من البلدان الأفريقية يفقدن جميع حقوقهن في زراعة أراضي أزواجهن.

لن يتم التعامل مع التحديات التي تواجه أفريقيا بكفاءة ما لم يتم علاج الاستبعاد والتهميش الذي تواجهه المرأة بصراحة وبدون مواربة. فيجب أن يتم إشراك المرأة، وأن يتم إطلاق العنان لمهاراتها في التنمية بكامل قوتها، حيث تعتبر المرأة جزءاً أساسياً في حل مشكلات أفريقيا. وينسحب ذلك بالمثل على بقية الفئات المهمشة، ويرجع ذلك في جزء منه إلى أن إدخال هذه الفئات وإعطائها حق المشاركة يحد من التوتر الذي يفضي إلى الصراع؛ ولكن يرجع السبب في الأساس إلى أن جميع القرائن تدل على أن التنمية تكون أكثر جدوى عندما تشمل الجميع ولا تفوت أحداً.

التعليم للجميع:

إن شعار التعليم للجميع يعتبر من أكثر الوعود التي قطعها المجتمع الدولي إثارة. ففي منتدى التعليم العالمي المنعقد في دكار - السنغال، في عام 2000، تعهدت الدول المجتمعة بتوفير التعليم الابتدائي لكل طفل في العالم بحلول عام 2015. كما اتفقت الدول على العمل على خفض معدل الأمية بين الكبار إلى النصف، وأن تحصل الفتيات على معاملة متساوية في التعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005. وأطلقت "مبادرة المسار السريع" في عام 2002 لتوفير الموارد اللازمة للوفاء بهذا الوعد.

لقد تحقق بعض التقدم، فقد زاد إجمالي أعداد الأطفال في المدارس الابتدائية في أفريقيا بنسبة 48 في المائة بين عامي 1990 و 2001؛ إلا أن هذا التقدم يتسم بعدم الاتساق حيث لا تزال المناطق الريفية تعاني من التخلف في هذا المجال، كما أن هناك فئات لا تزال مهمشة مثل الفتيات والأطفال المعاقين والأيتام. ولا يزال ما يقرب من 40 مليون طفل بعيداً عن المدارس. فعلى الرغم من جرأة شعار التعليم للجميع، فإن المجتمع الدولي لا يوفر الأموال اللازمة للوفاء بوعوده. حيث تحتاج الجهات المانحة إلى تقديم ما يقدر بنحو 7-8 مليار دولار كزيادة سنوية للوفاء بتعهداتهم، ولضمان أن القطاع بأكمله يحظى بالتمويل اللائم - بدءاً من التعليم الابتدائي مروراً بالتعليم الثانوي ثم العالي، بما في ذلك تعليم الكبار والتدريب المهني. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى القضاء على مصروفات المدارس الابتدائية في جميع أنحاء أفريقيا.

ويجب أن تنفق هذه المبالغ المرصودة حديثاً في ثلاثة مجالات للأولويات:

مزيد من المعلمين في قاعات الدرس: إن أفريقيا تعاني من عجز في عدد المعلمين بنسب خطيرة حيث إن عدد المعلمين في غانا لا يتعدى ربع العدد الذي تحتاج إليه بينما لا تتعدى النسبة الخمس في ليونو. ولا تقتصر النتيجة المترتبة على ذلك على مجرد قاعات درس مكتظة بالتلاميذ، ولكن ينتج عن ذلك أيضاً انخفاض في مستوى التعليم. ومن ثم تبرز الحاجة إلى استثمار مبالغ كبيرة في تدريب المعلمين؛ والاحتفاظ بالعاملين والتطوير المهني. كما يجب على الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن تغير السياسات التي تنتهجها لتسمح بالإنفاق المتكرر - بما في ذلك رواتب المعلمين - من أموال المعونات.

زيادة عدد الفتيات في قاعات الدرس: تشير الدراسات إلى أن التحاق الفتيات بالمدارس يعتبر أمراً غاية في الأهمية بالنسبة لعملية التنمية. حيث يرتفع معدل الانتاجية الاقتصادية بتعليم الفتيات. كما يسهم ذلك في انخفاض معدلات وفيات الأطفال والأمهات أثناء الولادة، وبالتالي تحسين التغذية والصحة والحد من انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. كما إن حصول الفتيات على التعليم لعام إضافي يزيد دخولهن بنسبة تتراوح بين 10-20 في المائة بما يسمح باستثمار قوي في تعليم الأجيال التالية. ويعتبر الإعفاء من الرسوم المدرسية عاملاً مساعداً بالنسبة للفتيات على وجه الخصوص تماماً مثل الوجبات المدرسية المجانية والمنح الدراسية. فقد أدى إلغاء الرسوم المدرسية في أوغندا إلى مضاعفة أعداد الفتيات الفقيرات جداً الملتحقات بالتعليم. ويجب على المانحين أن يدعموا هذه الاتجاهات إلى أن تصبح البلدان قادرة على أن تتولى هذه النفقات بنفسها، كما يجب على الحكومات الأفريقية أن تخطط بشكل أكثر تنظيماً لاتخاذ التدابير التي من شأنها تحقيق قدر أكبر من المساواة بالنسبة للفتيات.

تقديم المادة الدراسية المناسبة: يجب أن يتم تطوير المناهج الدراسية في أنحاء أفريقيا لتكون أكثر اتصالاً بالواقع، حيث إن المناهج المدرسية الآن تقتصر بشكل كبير على المواد الأكاديمية، ولا يلتفت كثيراً إلى اكتساب المهارات اللازمة لتنمية الاتجاهات نحو عمل المشروعات أو الحصول على وظيفة. كما أن المهارات الحياتية التي تتناول فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تعتبر ذات أهمية وحيوية خاصة. فيجب على كل بلد أفريقي أن يفقد عملية تطوير المناهج معتمداً على عمل المؤسسات التعليمية في المناطق الأفريقية.

تفعيل الخدمات الصحية في أفريقيا:

يلقى واحد من بين كل ستة أطفال حتفه في أفريقيا قبل بلوغه الخامسة من عمره. ويرجع ذلك بالأساس إلى أنظمة تقديم الرعاية الصحية التي قاربت على الإنهيار في أعقاب سنوات تدني الاستثمارات بصورة كبيرة. فقد تراوح متوسط الانفاق على الرعاية الصحية للفرد في أفريقيا في عام 2001 بين 13 و 21 دولار بينما يتجاوز هذا المعدل في العالم المتقدم 2000 دولار للفرد سنوياً. إلا أن هناك بريق أمل فيبعد صدور إعلان أودجا عام 2000 رفعت 45 في المائة من البلدان الأفريقية الموازنات الخاصة بالرعاية الصحية، وصل بعضها إلى أكثر من 10 في المائة من معدلات إنفاق الحكومة. ويتحتم على الجهات المانحة دعم هذا الاتجاه بمبلغ 10 مليار دولار إضافية سنوياً بحلول عام 2010، تزيد إلى 20 مليار دولار بحلول عام 2015 لتعزيز أنظمة الرعاية الصحية. وبدون إتخاذ أي إجراء في هذا الصدد يكون الفشل هو المصير المحتوم لمعظم الاستثمارات الأخرى في مجال الرعاية الصحية؛ ومن الممكن تحقيق تقدم ملموس على المدى القصير عن طريق دعم الجهات المانحة للبرامج الرامية إلى تقوية دعائم أنظمة الرعاية الصحية التي حددها برنامج نيباد التابع للاتحاد الأفريقي. وفي هذا السياق يجب أن يكون للمجالات التالية الأولوية:

أزمة العاملين في مجال الصحة:

العمل على تعاون الجهات المانحة: قد تتسبب الجهات المانحة الدولية في إحداث مشكلات بالتركيز على مختلف الأمراض بصورة غير منتظمة، حيث تصر على استخدام عقاقير تختلف عن بعضها البعض، وتطالب الجهات المانحة باستخدام طرق مختلفة لتوصيل الأدوية والعقاقير، إلا أنها لا تستطيع أن تفي بتعهداتها المالية. كما أنهم يقدمون الأموال عبر أطر زمنية قصيرة الأجل مما يردع الحكومات الأفريقية عن قطع تعهدات طويلة الأجل بعمل مشروعات يعلمون أنهم لن يستطيعوا أن يقوموا باستكمالها إذا ما نضب معين التمويل بعد سنة أو سنتين. وفي بعض الأحيان عندما تكون المعونة غير مؤثرة يلقي باللوم على الجهات المانحة تماماً مثل متلقي المنح. ومن هنا يجب على الجهات المانحة أن تغير منهجها حيث يجب أن تعمل جميعاً من أجل اتفاق واحد يتم إبرامه بينهم من قبل حكومة كل بلد أفريقي. ويجب أن تسدد المبالغ التي وعدت بها، كما يجب عليها أن تقطع عهداً على أنفسها بمنح المعونات عبر أطر زمنية أطول بما يمكن الحكومات الأفريقية من التخطيط بشكل أفضل. ولا تشكل رسوم المستشفيات التي يؤديها الأفارقة الفقراء في المتوسط إلا خمسة في المائة من موازنات الرعاية الصحية. وإذا ما تحملت الدول الغنية هذه الرسوم فسوف تكون التكلفة قليلة نسبياً. فتكلفة إلغاء رسوم الرعاية الصحية الأولية في تنزانيا لا يتجاوز 31 مليون دولار. ولقد أدى إلغاء رسوم العلاج في أوغندا إلى مضاعفة عدد المترددين على العيادات وأكثرهم من الفئات الأكثر فقراً. ويتوجب على الدول الغنية أن تدعم إلغاء الرسوم المحصلة على الرعاية الصحية الأساسية إلى أن تتمكن الحكومات الأفريقية من تحمل هذه التكاليف بنفسها، فيجب توفير الرعاية الصحية بالأساس للفقراء مجاناً.

القضاء على الأمراض التي يمكن الوقاية منها: إن أفريقيا مصابة بعدد من الأمراض التي يمكن الوقاية منها بالكامل. فثلثي الأطفال الأفارقة ممن يموتون دون الخامسة يمكن أن يتم إنقاذهم بوسائل علاج منخفضة التكلفة مثل إضافات فيتامين أ، وأملاح معالجة الجفاف التي تؤخذ عن طريق الفم، و الناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية لمكافحة الملاريا. ويرجع السبب في عشر الأمراض التي يعاني منها الأطفال الأفارقة إلى ديدان الأمعاء التي تصيب 200 مليون شخص، والتي يمكن علاجها بما لا يتجاوز 25 سنتاً للطفل الواحد. كما يمكن إنقاذ عدد كبير من معدل وفيات النساء نتيجة لمشاكل الحمل والوضع الذي يصل إلى 250000 امرأة (مقارنةً بمعدل 1500 امرأة في أوروبا) إذا ما ركزت الحكومات الأفريقية والجهات المانحة بصورة أكبر على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية.

زيادة امدادات المياه والصرف الصحي:

لا يزال ما يزيد على 300 مليون نسمة - أي ما يقرب من 42 في المائة من تعداد سكان أفريقيا - محرومين من المياه الصالحة للشرب. بينما لا يزال ما يقرب من 60 في المائة محرومين من خدمات الصرف الصحي الأساسية. إن إتاحة المياه النظيفة من شأنه أن يوفر على النساء والفتيات العبء اليومي لعناء السير ما يقرب من ستة كيلومترات في المتوسط لجلب المياه، مما يتيح لهن وقتاً أطول للأسرة والدراسة والأعمال الإنتاجية. فبدون المياه النظيفة لن يكون العلاج بمضادات الفيروس المسبب للإيدز ذا جدوى، كما يتعذر استخدام تركيبة اللبن بأمان لمنع نقل العدوى بفيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. ويمكن من خلال إدارة المياه بصورة أفضل أن نحد من الأماكن التي تعتبر بمثابة بيئة خصبة لتكاثر ناموس الملاريا. إلا أن المعونة المقدمة إلى القطاع انخفضت بصورة كبيرة بنسبة 25 في المائة منذ عام 1996. وهو انخفاض يتسم بقصر النظر، ومن ثم يجب تداركه على الفور، وإعطاء الأولوية لتلك البلدان الأكثر احتياجاً. ولقد تقدمت مجموعة الثمانية بالفعل بخطة عمل شاملة بخصوص المياه بالنسبة لأفريقيا وقد أن الأوان للوفاء بهذه العهود والالتزامات.

حماية الضعفاء:

ثمة طريقة أخرى لمساعدة الفقراء وهي أن تدفع الدولة بدلات نقدية للأطفال والأرامل والأيتام وأصحاب الاحتياجات الخاصة وكبار السن. ويمكن أيضاً تقديم "الحماية الاجتماعية" في صورة مزايا غير نقدية، مثل الرعاية الصحية الأساسية، والتعليم المجاني، والوجبات المدرسية المجانية، وخطط لضمان التوظيف، أو تدريب الفقراء على اكتساب المهارات. كما يمكن أن تقدم هذه الحماية أيضاً عن طريق الدفاع عن حقوق الناس خاصة حقوق المرأة والطفل في الميراث، وحمايتهم من العنف المنزلي والاعتصاب.

إن الحكومات الأفريقية تكثف من تدابير الحماية الاجتماعية لأن جميع القرائن تشير إلى أن ذلك أقل تكلفة - حيث يوفر هذا الاتجاه كثيراً من التكاليف المتكبدة في معالجة الأزمات. لقد ازداد معدل الالتحاق بالمدارس إلى 90 في المائة في زامبيا منذ بدأ إعطاء منحة رعاية الطفل وقدرها 6 دولارات شهرياً إلى كبار السن الذين يقومون برعاية الأطفال الضعفاء علاوة على تحسين التغذية،

بما في ذلك الإدارة التي تتكلف 100 دولار لكل منزل في السنة مقارنةً بمبلغ 250 دولار سنوياً للمعونات الغذائية. وعليه فإنه يجب على الجهات المانحة الدولية أن تدعم هذا التحول في الاستراتيجية، وأن تقدم التمويل المتوقع لتغطية المزايا البسيطة على نطاق أوسع. ويجب على الجهات المانحة أن تقدم 2 مليار دولار سنوياً كبدية لترتفع بعد ذلك إلى مبلغ يتراوح بين 5-6 مليار دولار سنوياً للأيتام والأطفال الضعفاء بما في ذلك الجنود الأطفال الذين يتم إنقاذهم. ويجب أن تدفع هذه الأموال عن طريق الأسر والتجمعات التي ترعى 90 في المائة من الأيتام. فمع تزايد أعباء الإيدز ستنهار هذه الأنظمة بدون الحصول على الدعم.

لماذا يتفاقم مرض الإيدز في أفريقيا:

تخلف كارثة الإيدز العالمية أثرها غير المتكافئ على أفريقيا حيث يعيش بها 62 في المائة من سكان العالم حاملين لفيروس نقص المناعة البشرية والذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 عاماً. إن نطاق تفشي الوباء يصيب الإنسان بالذعر حيث لقي ما يقرب من 25 مليون شخص حتفهم حتى الآن. هذا وقد تراجعت معدلات متوسط العمر في بعض البلدان الواقعة في الجنوب الأفريقي إلى معدلاتها قبل فترة الخمسينيات من القرن العشرين. بينما يعيش 25 مليون أفريقي آخرون حاملين لفيروس نقص المناعة البشرية من بينهم ما يقرب من 40 في المائة من سكان بتسوانا، ولم تتضح تماماً حتى الآن المضامين الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية لذلك.

لا يقتصر التأثير المدمر للإيدز على جيل واحد ولكنه يمتد ليهاجم ثلاثة أجيال - وهم الأفراد حاملين لفيروس نقص المناعة البشرية والأطفال الذين يولدون بهذا الفيروس والأجداد المضطرون إلى رعاية الأطفال وإنتاج الغذاء بصورة لا تناسب سنهم المتقدم.

ناهيك عن الأثر المدمر للإيدز على الاقتصاد حيث يصيب هذا المرض في المقام الأول من هم في سن العمل أي البالغين المنتجين. فما يقرب من 90 في المائة ممن يعيشون حاملين فيروس نقص المناعة البشرية ومصابين بالإيدز تتراوح أعمارهم بين 15 و 49 سنة. وهذا يعني أنه بناءً على تصورات الحاضر ستفقد البلاد الأكثر إصابة بالمرض ما بين 20 في المائة و 40 في المائة من القوى العاملة. وغالباً ما تأتي الإصابة بالإيدز بمشكلات غير متوقعة، فقد اكتشف المزارعون في زيمبابوي ممن وجدوا أن معدات الري لا تعمل جيداً أن التركيبات النحاسية المثبتة في أنابيب المياه الخاصة بهم قد تمت سرقتها لاستخدامها كمقابض للتوابيت.

كما يؤثر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بصورة غير متكافئة على النساء الذين غالباً ما يلعبن الدور الأكثر حيوية في التنمية، فحوالي 57 في المائة من بين تعداد 25 مليون نسمة حاملين لفيروس نقص المناعة البشرية والمصابين بالإيدز في أفريقيا من النساء مقارنةً بنسبة 47 في المائة في غيرها من أنحاء العالم. وتشير البيانات الواردة من زامبيا إلى أن احتمال إصابة الفتيات بمرض الإيدز يفوق ثلاثة أضعاف إصابة الشباب من الذكور، حيث إن القابلية البيولوجية للإصابة بالمرض لدى النساء أكبر، في حين أن عوامل الإصابة بالمرض هي بالأساس عوامل اجتماعية: مثل البداية المبكرة للنشاط الجنسي، والمستوى الاجتماعي والاقتصادي المتدني، وعدم تمكنهن من الإصرار على استخدام العازل الذكري.

ويخلف كل ذلك أعداداً ضخمة من الأيتام حيث وصل عدد الأيتام في أفريقيا في عام 2003 إلى 43 مليون يتيماً كان الإيدز مسئولاً عن 12 مليون منهم، إلا أن هذا العدد من المتوقع أن يزداد ليصل إلى 18 مليون بحلول عام 2010 ويصل إلى معدلات أعلى لمدة عقد آخر على الأقل. وتعتبر الآثار الاجتماعية الأكثر اتساعاً سبباً في إثارة المخاوف، ففي زامبيا 71 في المائة من الأطفال الذين يمتهنون الدعارة من الأيتام.

إن الآثار الاجتماعية والاقتصادية لفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز واسعة الانتشار؛ ففي القديم كان يقوم ذوو الحصاد الوفير بإقراض ذوي الحصاد الهزيل؛ إلا أنه في المناطق التي يرتفع بها معدل الإصابة بالإيدز انخفضت كمية الفائض بشكل عام؛ فمخدرات واستثمارات الأسر المصابة بالإيدز أقل بكثير وغالباً ما يترك أبناؤها المدارس؛ ومن المتوقع أن تحقق اقتصادات الدول النامية التي ترتفع فيها معدلات الإصابة بالإيدز خلال عشرين عاماً بمعدل ثلث ما يتوقع لها إن لم تكن مصابة بهذا المرض.

وإلى وقت قريب كان علاج فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز يأتي في مكانة متأخرة بالنسبة للجهات المانحة، إلا أن مستويات التمويل بدأت تشهد ارتفاعاً في الوقت الحالي؛ وإنه لمن الضروري ألا يتعامل المجتمع الدولي مع الإيدز على أنه مجرد مشكلة طبية. فعلاج المرض يحتاج إلى أنظمة رعاية صحية وعقاقير طبية تعمل بكفاءة. ولكنها في الوقت نفسه تستلزم استجابة ثقافية واجتماعية. وفي إحدى المشاورات استمعنا إلى قصة مأساوية لامرأة من نيروبي

تشرح أنها لم تستسلم للإيدز إلا بعد خمس سنوات في حين لم يستغرق الأمر بضعة شهور حتى مات طفلها جوعاً. ومن ثم فقد وجدت هذه المرأة أن ممارسة الجنس بدون حماية سعياً إلى كسب المال هو الحل العقلاني الذي يجب اللجوء إليه، حيث إن هذا هو الطريق الوحيد للحفاظ على حياة طفلها - ذلك هو المنطق المفزع للفقير.

ولن يتوقف انتشار مرض الإيدز إلا عندما يتناول الذين يتولون مكافحته بصراحة العوامل الثقافية الخاصة بالفقر، والخيارات، والتقاليد، والمعتقدات، والنظرة إلى الحياة والموت، والشعوذة، وعقاب الأسلاف، والتسلسل الهرمي للسلطة، والمعايير الخاصة بالنوع البشري، و المحاذير الاجتماعية، والطقوس الروحانية، والسيطرة على الحياة الجنسية للأثني، والسعي إلى تحقيق الفحولة من قبل الرجال، علاوة على الضغوط التي تمارس على الأرامل للزواج بأقرب أقرباء الزوج الذي توفي مؤخراً جراء إصابته بالإيدز. ويجب على من يعملون في حقل الرعاية الصحية أن يواجهوا تلك القضايا وأن يتعاونوا مع القادة الدينيين، والمعالجين الروحانيين الذين غالباً ما يكون لديهم مفهوم بخصوص الثقافة، والنوع البشري، وعلاقات القوة، والسلطة.

ويحتاج كل ذلك إلى تمويل إضافي، إلا أن التعهدات الموجودة حالياً المنصوص عليها في إعلان الالتزام بشأن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الصادر عن الأمم المتحدة لم يتم تفعيله بعد بالكامل؛ ويرجع ذلك في جزء منه إلى الجهات المانحة التي لا توفي بوعودها. كما يرجع ذلك أيضاً إلى مختلف وكالات المعونة التي تتبنى مناهج غير متناسقة، حيث يدعو البعض إلى الامتناع عن استخدام العازل الذكري بينما يدعو البعض الآخر إلى استخدامه. ويرجع ذلك جزئياً إلى إقبال الجهات المانحة المتزايد على مجال من المجالات تاركين فجوات في أماكن أخرى. فمن الضروري أن تتفق البلدان الغنية على نهج مشترك في أفريقيا، مع إيجاد التخطيط المالي السليم، والاتفاق على توزيع الأدوار على الوكالات، وعلى المبادئ المشتركة الخاصة بحسن التصرف، والسلوك السليم. إلا أننا في حاجة إلى مزيد من الأموال؛ حيث لا تكفي الموارد المتاحة في الوقت الحاضر لتقديم نطاق معقول من أساليب الوقاية، والعلاج، وخدمات الرعاية الصحية؛ ويجب على الجهات المانحة الدولية أن تسارع بزيادة التمويل المقدم منه للوفاء بالحاجات الأنية. كما يجب أن يزيد التمويل ليصل إلى 10 مليار دولاراً على الأقل خلال خمس سنوات. ويجب أيضاً أن تتصدر مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) قائمة الأولويات بالنسبة للمجتمع العالمي.

الحصول على نتائج:

يحتاج مجال التنمية البشرية إلى أكبر قدر من الموارد لإحداث تغيير. فيجب انفاق ما يقرب من نصف المعونة الإضافية التي نوصي بها على الصحة والتعليم وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). إلا أن الحصول على نتائج في هذا المجال مثله مثل كثير من المجالات الأخرى لا يتأتى بمجرد الزج بالمال في مواجهة المشكلة. فالاستخدام الفاعل لهذا التدفق الجديد الهائل من الموارد يحتاج إلى استراتيجيات شاملة للتنفيذ وللمراقبة النتائج. وسعياً إلى تحقيق هذه الغاية يجب على الحكومات الأفريقية أن تستمر في تعزيز الحكم الرشيد، وضمان مشاركة عامة الشعب والمجتمعات المحلية في صناعة القرارات الخاصة بالتنمية. فإذا ما تمكن المجتمع الدولي من تحقيق هذا التوازن عن طريق الوفاء بوعوده، سوف يؤدي ذلك إلى تحقيق قدر هائل من الإنجازات على صعيد التنمية البشرية وبناء القاعدة اللازمة للنمو الاقتصادي.

سعياً للنمو

لقد كانت بتسوانا منذ ثلاثين عاماً إحدى أكثر البلدان فقراً واعتماداً على المعونات في العالم. أما اليوم فقد أصبح هذا الشعب حبيس اليابسة بطلاً لإحدى كبرى قصص النجاح في أفريقيا. فقد مضت في طريق النمو الاقتصادي بخطى ثابتة إلى درجة أنها تصنف الآن كبلد "متوسط الدخل".

قد يقول الكثيرون أن ذلك كان أمراً متوقعاً؛ فبالرغم من كل شيء، فإن بتسوانا تتمتع بثروة الماس؛ إلا أن ما عهد عن أفريقيا في غالب الأمر هو سوء استخدام المنح الربانية. فإذا ما ألقينا نظرة على القارة نجد أن تلك البلدان التي تمتلك أكبر كميات من المعادن وغيرها من الثروات هي ذاتها التي تعاني من أكثر المشكلات تعقيداً. حيث تصبح الموارد الطبيعية في كثير من البلاد مدعاةً للحرب. فهي تثيري حفنة من الناس بينما تعمل من جانب آخر - بالنسبة لمعظم الناس - على زيادة الفساد، والفقر، والتآكل البيئي، والإضرابات السياسية. كما أن معدل الإنفاق على الخدمات الصحية والتعليمية متدني في تلك البلدان غير أن بتسوانا كسرت القاعدة.

إن أفريقيا هي أفقر مناطق العالم؛ حيث لم تحظ شعوبها خلال الثلاثين سنة الماضية، في المتوسط، بأية زيادة ملموسة في دخولها. والرسالة واضحة: بدون النمو الاقتصادي، لن تتمكن أفريقيا من الحد الحقيقي من الفقر. وتعتبر بتسوانا شاهداً على ذلك. حيث لا يعمل في مجال صناعة الألماس سوى اثنان في المائة من العاملين في بتسوانا التي تتسم بقلّة السكان الذين يتمتعون بوظائف مقيدة على الاقتصاد الرسمي. إلا أن الإيرادات الناجمة عن صناعة الألماس التي دخلت خزانة الحكومة تم استثمارها بدلاً من إهدارها. مما أدى إلى نمو الاقتصاد وانخفاض عدد من يعيشون في فقر مدقع ومفزع. (وفي الوقت نفسه فإن بتسوانا تلقي الضوء على أحد التهديدات الكبرى التي تواجه نمو أفريقيا وتنميتها وتطورها - حيث تعاني من أكبر معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا).

ومن ثم يتضح أنه ليس محكوم على أفريقيا بالنمو البطيء، حيث إن بتسوانا ليست المؤشر الوحيد لذلك. فخلال العقد الماضي، شهدت 16 بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء نمواً يتجاوز متوسط معدلاته 4 في المائة، من بينها عشرة بلدان يتجاوز معدل النمو فيها خمسة في المائة بينما تتجاوز المعدلات في ثلاثة منها سبعة في المائة. وتعتقد هذه اللجنة أن التوصيات المبينة في هذا التقرير من شأنها أن تمكن البلدان الأفريقية من تحقيق معدلات نمو تصل إلى سبعة في المائة مع نهاية العقد والحفاظ عليها.

فما هي العوامل المشتركة في قصص النجاح تلك؟ تقودنا دراستنا لجميع الدلائل والقرائن المتاحة إلى أن نخلص إلى أن الحكم هو لب النجاح. حيث إن القطاع الخاص هو الذي يدفع النمو الاقتصادي بالأساس. غير أن للدولة أيضاً دوراً حيوياً حيث إنها تهيئ المناخ المناسب لإزدهار روح المغامرة في القطاع الخاص. ويتبين من تحليلنا أن هناك ثلاثة أشياء جوهرية يجب على الدولة القيام بها. فيجب عليها تهيئة المناخ الاقتصادي والسياسي المشجع على الاستثمار. ويجب أن تكثف الاستثمار في مجال البنية التحتية بما في ذلك الزراعة. كما يجب عليها أن تتبنى استراتيجية تستطيع من خلالها معالجة جذور مشكلة بطالة الشباب وقلّة نسبة التوظيف وعليها أن تشجع المشروعات الصغيرة وأهمها في أفريقيا المزارع العائلية.

مكان أمن للاستثمار

لكي يشعر الناس بالأمان عند استثمار أموالهم في بلد ما، يجب أن يشعروا أيضاً بالثقة في منظومة كاملة من الأشياء، ألا وهي، تطبيق القانون والالتزام به، وتنفيذ العقود والوفاء بها، وضمان أن اللوائح المنظمة للأعمال لا تفرض بغرض تأمين سيل لا ينتهي من الرشاوى للموظفين الفاسدين. كما يحتاج المستثمرون إلى سياسات اقتصادية مستقرة ونظم جيدة للإدارة المالية العامة، علاوة على نظام المحاسبة الضريبية الذي يتسم بالشفافية والوضوح وقوانين فاعلة فيما يتصل بالمنافسة. وتنسحب كل هذه المطالبات على المستثمرين المحليين والأجانب في أفريقيا تماماً مثل كثير من البلدان النامية الأخرى، حيث إن 80 في المائة من الاستثمار يتم محلياً، بينما يشكل الاستثمار الأجنبي 20 في المائة. لقد أثبتت هذه التدابير جدارتها في تنزانيا، حيث أدى تحسين مناخ الاستثمار إلى تحقيق البلاد لأسرع نمو لها منذ 15 سنة. أما في موزمبيق فقد أدى تحسين المناخ الاقتصادي إلى مضاعفة الاستثمار الخاص.

ولكي يتم تعميم هذه التحسينات والإصلاحات في جميع أرجاء القارة فقد اقترح برنامج نيباد التابع للاتحاد الأفريقي إنشاء صندوق لتهيئة مناخ الاستثمار. إن دعم هذه الفكرة لن يكلف كثيراً - حيث لن يتعدى إجمالي مبلغ 550 مليون دولار من الجهات المانحة والقطاع الخاص على مدار سبع سنوات - إلا أن عوائد هذا الاستثمار ستكون ذات بال. فسيقوم الصندوق بالتصرف حيال العوائق الرئيسية التي تعيق إقامة الأعمال والمشروعات بما في ذلك تلك المحددة في آلية مراجعة النظراء الأفارقة، وغيرها من العمليات. كما سيكون لهذا الصندوق دور في رسم السياسات وتشكيلها عبر نطاق واسع من المجالات وسيمنح القطاع الخاص الحق في الإدلاء بصوته فيما يتصل بتقرير أولويات البنية التحتية الجديدة.

إن أحد أهم المعوقات في سبيل الاستثمار بالنسبة لأفريقيا يتمثل في الرؤية الخارجية لأفريقيا على أنها بلد واحد ترتفع فيه معدلات المخاطرة بشكل كبير - وهي رؤية مستقاة من وسائل الإعلام والافتقار إلى المعلومات والمعرفة الحقيقية. إلا أننا على قناعة بأنه من واقع التقدم الذي رأيناه يتحقق عبر أرجاء المنطقة في السنوات القليلة الماضية، ومن واقع ما صرحت به أعمال دولية كبرى، فإن هذه النظرة خاطئة وقديمة. فهؤلاء الذين يعرفون أفريقيا أكثر اقتناعاً بفكرة الاستثمار فيها. ومن ثم يتحتم على الصندوق المقترح إنشاؤه أن يناقش الرؤى والأفكار. وبالإضافة إلى ذلك يجب على البلدان المتقدمة أن تدعم صندوق الوكالة العامة العالمية لتحمل المخاطر، ووكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف، لتأمين المستثمرين الأجانب والمحليين في البلدان الأفريقية

فيما بعد الحرب. كما إنه من المفيد أن يقدم الدعم إلى المستثمرين المحليين في أرجاء أفريقيا جنوب الصحراء التي يجب عليها أن تعزز الاستثمار بصورة كبيرة.

تحسين البنية التحتية

ويذكر كل من مجتمع الأعمال ووزراء المالية في أفريقيا مشكلات الطرق، والسكك الحديدية، والموانئ، و النقل الجوي، والطاقة، والاتصالات، وغيرها من المشكلات المتصلة بالبنية التحتية كأحد أهم العوائق التي تقف في طريق النمو الاقتصادي في أفريقيا. وفي الوقت نفسه يشيرون إلى أن الري، والطاقة، ومياه الشرب، والصرف الصحي تأتي علي رأس قائمة أولويات الفقراء. وتحتاج أفريقيا إلى أن تنفق مبلغ 20 مليار دولار إضافية سنوياً على استثمارات البنية التحتية وصيانتها من الآن وحتى 2015 للحفاظ على معدل النمو بنسبة سبعة في المائة.

وكمرحلة أولى يجب على البلدان المتقدمة أن تقدم مبلغ 10 مليار دولار إضافية سنوياً لتحسين البنية التحتية في أفريقيا. ويجب أن يزداد هذا المبلغ ليصبح 20 مليار دولار بعد 2010، وهذه الزيادة محل نظر. كما يجب في هذه المرحلة أن يتم تجنب تمويل المشروعات البراقة التي غالباً ما كان ينتهي بها الأمر في الماضي إلى مشروعات باهظة الثمن ومنعدمة الفائدة والنفع؛ فيجب أن تغطي المشروعات نطاقاً كاملاً من مشروعات البنية التحتية - بدءاً من الطرق الريفية، وري قطع الأراضي الصغيرة إلى مشروعات الطاقة الكهربائية، والموانئ، والبنية التحتية الإقليمية. ويجب أيضاً أن تغطي تكاليف الصيانة الخاصة بالبنية التحتية القائمة حالياً. فمن الممكن أن يتم بناء المشروعات الكبرى وتسليمها بالاشتراك مع القطاع الخاص. وإذا ما كنا نرغب في الوصول إلى هذه المستويات مع نهاية هذا العقد يجب أن تتخذ القرارات الآن، مع الأخذ في الاعتبار الفترات الزمنية والتأخير الذي عادةً ما يصاحب استثمارات البنية التحتية.

إلى المزرعة

تظل الزراعة تشكل جزءاً محورياً في اقتصاد كل دولة من دول أفريقيا، حيث يعتبر المزيد من النمو في الزراعة هاماً وضرورياً لتحقيق المزيد من النمو في الاقتصاد بمفهومه الواسع. كما أن الزراعة تعتبر حيوية من وجهة أخرى، حيث إن 80 في المائة من السكان يعتمدون على الزراعة في تحصيل دخلهم، فإن النمو هنا يكون له تأثير خاص فيما يتصل بالحد من الفقر. وبما أن المرأة تلعب دوراً رئيسياً في الزراعة الأفريقية، فإن ذلك بدوره سيؤدي إلى مكافحة التفاوت والإجحاف الذي تواجهه المرأة في الحياة الأفريقية، وهي عامل أساسي في تعميق الفقر وترسيخه.

إن الزراعة هي مفتاح أفريقيا؛ حيث تشير الدلائل من أنحاء العالم أجمع إلى أن التصنيع يتلو فترة من النمو الزراعي. إلا أن الزراعة في حد ذاتها يمكن أن تكون عاملاً حقيقياً للنمو طويل المدى، مثال ذلك الاتساع السريع في نطاق التنوع الزراعي ليشمل زهور الزينة وغيرها من المحاصيل غير التقليدية في كينيا وأوغندا وإثيوبيا. إلا أن الزراعة في الوقت الحاضر تركز على نقطتين رئيسيتين هما: زراعة المحاصيل بغرض حفظ قوام الحياة والتصدير إلى العالم الصناعي. فإذا ما أردنا إضافة نقطة ثالثة ستكون زراعة المواد الغذائية الأساسية والضرورية لتلك الأجزاء من أفريقيا التي تعاني من عجز دائم في المواد الغذائية؛ ومن ثم يمكن أن تكون الزراعة سبباً في نمو المناطق التي يمكن أن تصبح منتجة للحبوب. وهذا من شأنه أن يقلب الأوضاع تلقائياً حيث إن ما لا يقل عن 25 في المائة من السكان يعانون من سوء التغذية، كما يعاني ما يقرب من نصف البلدان الأفريقية من أزمات غذائية روتينية. وهذا من شأنه الحد من استيراد الأغذية على النطاق المعمول به حالياً 22 - مليار دولار من الأغذية مضافاً إليها المعونات الغذائية المكتملة بما يعادل 1.7 مليار دولار في 2002. وفي ظل الزيادة السكانية ستصبح أسواق المواد الغذائية غزيرة الإنتاج الأسرع نمواً من بين جميع الأسواق الزراعية في أفريقيا خلال العشرين سنة المقبلة. وفي ظل الهيكل الحالي للإنفاق، فمن المتوقع أن يتنامى الطلب المحلي على الغذاء بصورة أسرع من نمو أسواق التصدير.

وما يستفاد من قصص النجاح الزراعي في أفريقيا هو أنه لا يوجد ثمة "مفتاح" واحد لحل لغز النمو الزراعي. فعلى الرغم من توافر الموارد في أفريقيا يجب أن تتدخل المساعدات بالتوازي مع هذه الموارد في عدد من المناطق. فزيادة الإنتاج لن تكون ذات جدوى إذا لم يواكبها تحسين الأسواق لبيع هذه المنتجات، أو تحسين البنى التحتية اللازمة لنقلها. وهنا تبرز الحاجة إلى مناقشة عدد من المجالات المتشابهة والمتداخلة في ذات الوقت بدلاً من مناقشة كل مجال على حدة.

الري: ثبت أن الأراضي المروية تكون أكثر إنتاجية من الأراضي التي تعتمد على مياه الأمطار؛ حيث يكون حصاد الأراضي المروية من المحاصيل أعلى قيمة وأقل عرضة للأخطار. كما أن هذه الأراضي تكون متاحة للزراعة طوال أيام السنة، ولا تكون أقل عرضة لتقلبات الأحوال الجوية. وفي الوقت نفسه يمكن زيادة معدلات الري بالاستعانة بالاستشارات الملائمة بدون الإضرار

بمستخدمي المياه الآخرين. ويجب على المجتمع الدولي أن يزيد حجم التمويل اللازم للري وذلك لمضاعفة رقعة الأرض الزراعية المروية بحلول عام 2015، وذلك بالتركيز مبدئياً على تمويل زيادة بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2010 مع التركيز على الري على نطاق ضيق.

الوصول بالمحاصيل إلى الأسواق: يهدر حوالي 50 في المائة من الحصاد في أجزاء كثيرة من أفريقيا بسبب عدم قدرة المزارعين على عرض بضائعهم في السوق. وهذه النسبة تعادل ضعف متوسط الحصاد المهدر في البلاد النامية الأخرى. ويجب على البلدان المتقدمة أن تقدم التمويل اللازم لإيجاد مرافق تخزين وإنشاء الطرق والبنى التحتية اللازمة لتوليد الطاقة في المناطق الريفية في أفريقيا؛ حيث إن استثمار مبلغ يتراوح بين 30 و50 مليون دولار خلال عشر سنوات من شأنه أن يوفر 480 مليون دولار كل عام فيما يتعلق بمحصول الذرة فقط.

البحث والتجديد: إن الحاجة إلى إجراء المزيد من البحوث ملحّة وجوهرية؛ ويجب أن يُراعى في هذه البحوث أن تتناول مشكلات المزارعين المحليين واحتياجاتهم في كل مكان على حدة. وبالفعل فهناك الكثير من الوسائل والمنتجات ذات القيمة مثل المحاصيل المهجنة إلا أنه لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من العمل. وفي هذا الصدد يجب على أفريقيا أن تحدد أولوياتها البحثية؛ كما يجب على المجتمع الدولي أن يدعم جهود أفريقيا لمزيد من التجديد في مجال الزراعة عبر السنوات العشرة القادمة. ويجب أن يقدم هذا الدعم عن طريق المنظمات والجامعات الأفريقية.

البيع داخل أفريقيا: إن السوق العالمية تستهدف في الوقت الحاضر المحاصيل التصديرية؛ حيث إن هذه المحاصيل تدر دخلاً سنوياً قدره 17 مليار دولار لا يمكن الاستغناء عنه. إلا أن السوق الداخلية الأفريقية قد تصل قيمتها إلى 50 مليار دولار سنوياً. إن تنمية الأسواق المحلية والإقليمية من شأنه أن يمنح صغار الملاك وغيرهم من المنتجين فرصاً أكبر لبيع منتجاتهم الغذائية، علاوة على فرصة التنوع في إنتاج محاصيل جديدة. ويحتاج ذلك إلى مؤسسات نقل ومؤسسات مالية محلية لتقديم التمويل لفقر صغار المزارعين وللمحتاجين.

الحقوق العقارية ونظام الحيازة العقارية المؤمن: إن منح الفقراء ضمان لحيازة أراضيهم في كل من المناطق الريفية والعمرانية يعدّ جوهرياً وضرورياً لتشجيع الاستثمار المحلي. إن الإصلاح العقاري يعد قضية سياسية بالدرجة الأولى في أفريقيا ولقد انسحبت الكثير من البلدان المانحة من مناقشة هذه القضية خلال العقود القليلة الماضية. ولكن ينبغي على الحكومات الأفريقية أن تتخذ التدابير اللازمة لمنح الفقراء - خاصة من النساء - فرصة امتلاك الأراضي، وضمان حقوقهم في أراضيهم؛ فعندما يمتلك الأشخاص أراضيهم يشعرون بثقة أكبر في الاستثمار، كما يمكنهم استخدام عقود الملكية كضمان للحصول على قروض.

تحدي الزحف العمراني:

يجب أن تتناول أي استراتيجية توضع بغية النمو ومحاربة الفقر قضية الزحف العمراني بجدية. إن أفريقيا أسرع قارات العالم اتجاهاً نحو الحياة الحضرية والعمرانية حيث إن هذا الاتجاه يتنامى فيها بسرعة تصل إلى ضعف معدلها في أمريكا اللاتينية وآسيا. وتشير التوقعات إلى أنه خلال 25 سنة سيعيش نصف إجمالي سكان القارة في المدن. إن أفريقيا تسير في طريق المستويات الأوروبية من العمران والحضرية، ولكن يعوزها في ذلك الأساس الاقتصادي الذي يدعم هذا الاتجاه. ومن ثم لا تستطيع المدن على التفاعل مع هذا المعدل، ويطلق على هذه الظاهرة "الزحف الحضري السابق لأوانه"، حيث غياب الصناعات التي تنشأ عنها فرص العمل، وفي الوقت نفسه يعيش كثير من الناس - حوالي 72 في المائة من إجمالي تعداد سكان المناطق الحضرية في أفريقيا - في الأحياء الفقيرة والمزدحمة؛ كما أنهم يعيشون في تهديد دائم بالإخلاء ناهيك عن تردي ظروف المعيشة بالنسبة لتلك الأسر نتيجة ندرة أو انعدام المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات. ويعيش كل سكان المناطق الحضرية تقريباً في تشاد وإثيوبيا في الأحياء الفقيرة المزدحمة. وفي بعض المدن - مثل نيروبي حيث يعيش ما يقارب على المليون نسمة في كيبوا، أكبر المجاورات المؤلفة من المستوطنات الفقيرة والمزدحمة - لا تلقى تلك المناطق أية رعاية اجتماعية.

وفي جميع أنحاء العالم يقع عبء إدارة المدن مباشرةً على عاتق السلطات المحلية. غير أن السلطات المحلية مقيدة بنظام الحكم السقيم وغياب القدرات والموارد. كما أن سلطات المدينة لا يوجد لديها الأموال أو فريق العمل اللازم لإدارة عملية الزحف العمراني المتسارعة والتي أدت بدورها إلى عجز في الوحدات السكنية يقدر بالملايين. ولقد وضع القادة الأفارقة هذه الظاهرة على قائمة الأولويات في قمة الاتحاد الأفريقي المنعقدة في مابوتو عام 2003. ولقد أطلقت بعض البلدان مثل نيجيريا وبوركينا فاسو وأوغندا وجنوب أفريقيا حملات وطنية بشأن الحكم الحضري. ولقد تم التوصل إلى إجماع متزايد تحت مظلة برنامج نيباد العمراني التابع للاتحاد الأفريقي مفاده أن الحكم المحلي القوي واللامركزية ونظم المشاركة المجتمعية تعتبر جوهرية في الوقت الحالي. ويجب

على المجتمع الدولي أن يمكن الحكومات الأفريقية من التخطيط للتطور الحضري السريع. وفي هذا الصدد يعتبر بناء القدرات جوهرياً وهاماً على مستوى الحكومة المحلية وذلك لتشجيع الأفكار الجديدة الناشئة مثل صندوق برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (هابيتات) لترقية الأحياء الفقيرة الذي سوف ينشئ نظم ضمان القروض للاستثمار في الإسكان في الأحياء الحضرية الفقيرة.

التغير البيئي والمناخي

ثمة عامل واحد أخير سيتضح أثره البالغ على مستقبل النمو الاقتصادي في أفريقيا، ألا وهو البيئة، ويؤكد الفقراء في أفريقيا باستمرار على ما تشكله البيئة من أهمية بالنسبة لسبل عيشهم. إلا أن عامل الفقر يتداخل في عملية مزدوجة مع المشكلات البيئية، مثل التصحر، وقطع الغابات، والقضاء على التنوع الحيوي، وتآكل الأراضي الزراعية، ونضوب مياه الشرب. وتعتبر الإدارة البيئية الجيدة أساسية وجوهرية للتغلب على هذه التحديات؛ وعليه فإن الحكومات الأفريقية مطالبة بتضمين اعتبارات الاستدامة البيئية في استراتيجيات مكافحة الفقر التي يضعونها. وفي الوقت نفسه يجب على الجهات المانحة تعزيز الاعتبارات البيئية في جميع أعمالها في أفريقيا، وذلك دعماً منهم للمبادرة البيئية المقدمة من برنامج نيباد التابع للاتحاد الأفريقي.

إن التغير المناخي أصبح يشكل مصدراً أساسياً للقلق والإزعاج، حيث أصبح المناخ في أفريقيا عرضةً للتقلبات بشكل متزايد. كما انخفض معدل سقوط الأمطار وكميتها وهو أحد الأسباب التي دعتنا إلى التركيز على الري بقوة. وتشير التوقعات الحالية إلى أن إمكانية تعرض القارة إلى ظاهرة الاحترار الكوني مستقبلاً تتراوح بين 0.2 و 0.5 درجة كل عشرة أعوام. ومن المتوقع أن يصبح المناخ جافاً في خطوط العرض الشمالية والجنوبية من القارة، في حين يكون ممطراً في المناطق الاستوائية، مع التباين الكبير داخل الأقاليم والبلدان. ومن المحتمل تزايد ظاهرة التغير المناخي، مع تزايد معدلات وشدة الأحوال الجوية القاسية. كما إن ظواهر ارتفاع مستوى سطح البحر، والتآكل الساحلي (التحات) وامتداد المياه المالحة، والفيضانات كل ذلك من المتوقع أن

البيسط، والبائع الجائل، وسائق سيارة الأجرة، وماسح الأحذية، والغالبية العظمى من الشعب جميعها تظل مستعبدة ومحرومة من المعلومات، وخدمات الأعمال، وإمكانية الحصول على القروض. وثمة مظهر آخر من مظاهر تهميش المرأة، حيث إن المرأة الأفريقية عادةً ما تلعب دوراً محورياً في الأعمال غير الرسمية، ففي جمهورية بنين (غرب نيجيريا) على سبيل المثال تشكل المرأة ما يزيد على 90 في المائة من إجمالي نسبة العمل التجاري غير الرسمي.

وعادةً ما تقوم معظم الأعمال الصغيرة - حيث يتألف كثير منها من فرد واحد - على شبكات عائلية واجتماعية بغية تكوين رأس المال العامل اللازم لبدء المشروع ونموه. وخلال العقد الماضي ساعد نمو المؤسسات المالية متناهية الصغر - والتي أطلق عليها هذا الاسم لكونها تتعامل في مبالغ ضئيلة للغاية بما يخدم مصلحة المصارف التجارية - التي ساعدت على حشد المدخرات وتوفير القروض قصيرة الأجل لعدد متنامي من الفقراء. لقد بدأت المؤسسات المالية متناهية الصغر في البداية معتمدة اعتماداً كبيراً على الجمعيات الخيرية، ووكالات المعونة، والمنظمات غير الحكومية. ولتعزيز النجاح ومضاعفته تطالب هذه المؤسسات البنوك بالمشاركة، حيث إن لديهم موارد أكبر بكثير من تلك المؤسسات، إلا أنه في الوقت الحاضر تتبنى معظم المصارف اتجاه قصير المدى مضاد للمخاطرة حيال المشروعات المتناهية الصغر، كما أنها تتجنب المشاركة فيها خوفاً من ضالة هامش الربح المتوقع من هذه المشروعات.

ويمكن أن تساعد المشروعات الأجنبية في تعزيز الفرصة ويجب على الشركات متعددة الجنسيات وكبرى المتاجر في البلدان الغنية أن تتجاوز نظرتها إلى المسؤولية الاجتماعية للشركات، على أنها شكل من أشكال الأعمال الخيرية؛ وعليها بالأحرى أن تفحص أثر نشاطها التجاري المحوري على الفقراء. وكبداية يجب أن تشارك بالتوقيع على قوانين رائدة في مجال السلوك الاجتماعي والبيئي الجيد بما في ذلك قوانين بشأن الشفافية والفساد؛ إلا أنها يجب أن تخرج بهذه القوانين من حيز الشعارات وتجميد المفاهيم في قوالب. كما يجب أن يتأكدوا من تكييف الأنظمة بحيث تفي باحتياجات الموردين الأفارقة - بما في ذلك دفع مستحقاتهم بشكل فوري.

ويمكن أن يكون للشركات الأجنبية والمحلية الأكبر حجماً دور في تنمية مهارات الأعمال الأفريقية عن طريق استهداف فريق العمل المحلي للمراكز الإدارية الرئيسية وتعليم وتدريب مدراء المشروعات الصغيرة وتوفير التدريب على الأعمال والمساعدة على إتاحة مصادر التمويل. ويجب على الحكومات المانحة أن تمول المبادرات الساعية إلى تكوين تلك الشراكات.

ولتقديم العون في كل ذلك يجب على البلدان المتقدمة أن تنشئ صندوق لمواجهة تحديات المشروعات الأفريقية قوامه 100 مليون دولار لزيادة فرصة المشروعات الصغيرة في الحصول على التمويل، ولتعزيز قدراتهم على إيجاد روابط مع المشروعات الأخرى. ويجب أن يركز الصندوق الجديد بصورة خاصة على معالجة مشكلة البطالة بين الشباب، علاوةً على تناول العوائق الاقتصادية التي تواجه المرأة. ولاستكمال هذا الاتجاه يجب على البلدان المتقدمة أن تمنح مبلغ 20 مليون دولار لمبادرة الأعمال المستدامة والمتنامية التابعة للأمم المتحدة في أفريقيا لمساعدة الشركات الأجنبية والمحلية على تنمية المشروعات الاستثمارية القابلة للتطبيق تجارياً لمنفعة الفقراء.

وتعتبر هذه التدابير الخاصة بالنمو والحد من الفقر مثلها مثل بقية التدابير التي عرضناها مجموعة متكاملة غير قابلة للتجزئة حيث يجتمع فيها النمو والحكم. وذلك تفادياً لخطأ الماضي حيث كان الاعتقاد السائد هو إمكانية العمل على أحد هذين الطرفين (النمو والحكم) بمعزل عن الآخر.

مزيد من التجارة:

لطالما كانت التجارة بمثابة عامل دفع رئيس للنمو الاقتصادي عبر الخمسين سنة الماضية، بدأت في العالم الغربي واليابان، وتلتها مؤخراً كل من الصين والهند. لقد استخدمت الدول النامية، خاصةً في آسيا، التجارة لاقتحام أسواق جديدة وتغيير شكل اقتصاداتها؛ فمند عقدين كان سبعون في المائة من تجارة هذه الدول يتركز إلى المواد الخام، ولكن الآن تغير الوضع حيث أصبحت نسبة 80 في المائة من التجارة تقوم على البضائع المصنعة.

وللأسف فإن أفريقيا بعيدة عن هذا الاتجاه. وعلى العكس بل وأكثر من ذلك فقد شهدت البلدان الأفريقية خلال الثلاثة عقود الماضية ركوداً وانهياراً في حصتها في التجارة العالمية، التي تقلصت من حوالي ستة في المائة عام 1980 إلى اثنين في المائة عام 2002. ويرجع السبب، في جزء منه، إلى عدم تغير مكونات الصادرات الأفريقية بصورة جوهرية. فبينما حققت أقاليم ومناطق أخرى أكثر ديناميكية وتنافسية تحولات جذرية نحو التصنيع، ظلت أفريقيا في ذيل القائمة. وبالطبع فإن مهمة اللحاق بهذه البلدان تزداد صعوبة كل يوم.

وبالتحليل لما سبق يتضح لنا حقيقة غاية في الأهمية ألا وهي أن الكثير من الناس يعتقدون أن مشكلات أفريقية فيما يتصل بالتجارة تنشأ في المقام الأول عن الحواجز التجارية المفروضة عليها من الدول الغنية. وفي الواقع فإن تلك الحواجز غير مقبولة على الإطلاق، حيث تعاني من الجمود السياسي، والأمية الاقتصادية، والتدمير البيئي؛ ومن ثم فهي لا تعدو من الناحية الأخلاقية أن تكون مجرد بيتاً من الزجاج. وكما سنوضح في هذا السياق، يجب أن يتم التخلص من هذه الحواجز. ولكن، بعكس ما يفترض غالباً، فثمة سبب آخر وهو ما يلي: إن أفريقيا ببساطة لا تنتج كمية من البضائع تكفي للإتجار، فهي على الأقل لا تنتج الأصناف المطلوبة بالجودة المقبولة أو بالسعر السليم. وإذا ما كنا نرغب في إزدهار أفريقيا يتعين علينا تناول هذه القضايا والحواجز التجارية التي تواجهها أفريقيا بالدراسة.

وحتى تنمو التجارة تحتاج إلى ذات المناخ الذي يحتاجه بقية الاقتصاد. ولكن هناك ثلاثة مجالات أخرى يجب على أفريقيا مدعومة من العالم الغني أن تحدث تغييراً فيها ألا وهي: تحسين البنية التحتية للمواصلات ووسائل النقل، الحد من الحواجز التجارية الداخلية في أفريقيا، وتنويع الاقتصادات الأفريقية بعيداً عن مستويات الاعتماد الحالي على السلع الأولية.

تحسين البنية التحتية لوسائل النقل:

تحتاج أفريقيا إلى نظام مواصلات واتصالات فاعل حتى تتمكن من الوصول ببضائعها إلى السوق. وتعتبر هذه إحدى المجالات الرئيسية التي يمكن للدول الغنية أن تمد فيها يد العون. وفي الوقت الحاضر يمكن أن تكون تكلفة وصعوبة نقل البضائع داخل أفريقيا أعلى بكثير من نظيرتها في البلدان الأكثر ثراءً - حيث تصل إلى الضعف في كثير من الحالات. وقد تصل تكاليف النقل في البلدان الحبيسة إلى ثلاثة أرباع قيمة الصادرات؛ وينشأ عن تكاليف النقل ما يعادل 80 في المائة ضرائب على صادرات الملابس من أوغندا. وتحول هذه التكاليف الباهظة دون وصول البضائع إلى السوق بسعر منافس. ولا تقتصر المشكلة على وسائل النقل البري حيث يتكلف تفريغ الحاوية التي تبلغ سعتها 20 قدماً في ميناء دكار ذات المبلغ، وتكلف مثيله عند شحنها من دكار إلى ميناء أوروبي في الشمال. ومن هنا تبرز أهمية وسائل النقل في حزمة البنية التحتية التي أوصينا بها آنفاً.

إزالة العقبات من الطريق:

هناك الكثير من العقبات التي تعرقل طريق التجارة في أفريقيا والتي تقوض قدراتها على النمو للخروج من حالة الفقر التي تعيش فيها. ومن بين هذه العقبات، البيروقراطية المفرطة، والإجراءات الجمركية المرهقة والبطيئة، وفساد موظفي الدولة الذين يلجأون إلى الرشاوى كوسيلة لمساعدتهم على العيش إلى جانب روايتهم الزهيدة. إن العقبة الأفريقية تعد رمزاً لكثير من هذه النماذج. فنقاط التفتيش، الرسمية وغير الرسمية، تعد من أكثر المظاهر انتشاراً في أي من كبرى الطرق الأفريقية. فعلى الطريق من لاجوس إلى أبيدجان تعترض المارة نقطة تفتيش كل 14 كم. وفي ساحل العاج فإن استخدام سيارة نقل من أحد أطراف البلاد إلى الآخر تكلف 400 دولار أمريكي إضافية لتكاليف الرحلة مقابل الرشاوى والرسوم.

وتحتاج الجمارك إلى إصلاح سريع حيث تعاني أفريقيا من أعلى نسبة لمتوسط التأخر الجمركي في العالم، تصل إلى 12 يوم في المتوسط. فالتخليص الجمركي لا يستغرق إلا يوماً واحداً في إستونيا وليتوانيا، أما في إثيوبيا فيستغرق ذلك 30 يوماً في المتوسط. وغالباً ما تتسم الإجراءات الجمركية بكثير من التعقيد، حيث يعترض مسيرة البضائع في المتوسط ما يقرب من 20-30 لجنة شرطة، و 40 وثيقة، و 200 معلومة يتم تكرار 30 منها ما لا يقل عن ثلاثين مرة. وتضيف التأخيرات الجمركية في جميع أنحاء أفريقيا ما يفوق 10 في المائة إلى تكاليف الصادرات. وهذا وحده كفيل بإحداث ضرر يفوق الضرر الواقع من الكثير من الحواجز التجارية التي تفرضها البلدان الغنية.

وثمة إشكالية أخرى وهي ندرة التجارة أو انعدامها فيما بين الدول الأفريقية بعضها البعض. حيث لا تتجاوز نسبة البضائع الأفريقية التي تصدر إلى البلدان الأفريقية الأخرى 12 في المائة. ويقتضي ذلك تخفيض وتيسير أنظمة التعريف الجمركية الأفريقية، وإيجاد مناطق تجارة حرة إقليمية. كما يتطلب ذلك التقليل من الحواجز التشريعية والتنظيمية وغيرها من الحواجز على الحدود. كما تتباين اللوائح والضوابط الخاصة بارتفاع جزع الشاحنة وحمولته في كل من بتسوانا وناميبيا وزامبيا، وتوجد ثلاثة عروض للسكك الحديدية في أفريقيا.

وتخشى كثير من الحكومات الأفريقية انقطاع دخلها إذا ما أزلت هذه الحواجز حيث تشكل عوائد الجمارك ما يقرب من ربع دخل الحكومة في أفريقيا. إلا أنه اتضح بالتجربة والخبرة إنه من الممكن تخفيض التعريفات الجمركية والحفاظ في الوقت نفسه على الدخل. فقد تضاعف دخل

ليسوثو بواقع ثلاثة أضعاف عندما ساوت معدلات ضريبة القيمة المضافة لديها بنظيرتها في جنوب أفريقيا، وأجرت ترتيبات أخرى مما أدى إلى الحد من التهريب، وتيسير عملية تحصيل العوائد على الحدود.

لطالما ضغطت الحكومات الأفريقية لعقود على الدول الغنية لإزالة الحواجز الجمركية متناسين ما يستطيعونهم أن يحققوه إذا ما قاموا هم بتخفيض العوائق الداخلية لديهم على التجارة. وفي الوقت نفسه فإن ثمة عدد كبير من هذه الحواجز التي يمكن إزالتها بسهولة ويمكن إجراؤها من جانب واحد. يجب أن يكون هذا الموضوع على قائمة الأولويات في أفريقيا بلا منازع. إن إزالة الحواجز الجمركية في موزمبيق والتحول السريع في ميناء دار السلام التنزاني ليصبح متماشياً مع المعايير العالمية للكفاءة يعتبراً من النماذج التي يمكن الاحتذاء بها والاستفادة من تجربتها. ففي موزمبيق يتم تخليص البضائع جمركياً أسرع أربعين مرة مما كانت عليه قبل إجراء الإصلاح، وزادت عوائد الجمارك خلال السنتين الأوليين بمعدل 38 في المائة. فيجب على الحكومات الأفريقية أن تجري إصلاحات في هذا الصدد، وأن تضعها على قائمة أولوياتها.

كما يجب على الجهات المانحة أن يمولوا تحركات الحكومات الأفريقية نحو إزالة التعريفات الجمركية الداخلية والعوائق اللائحية. ويجب عليهم أيضاً أن يدعموا سياسة إصلاح الجمارك وإدارة الموانئ، وأن يتبادلوا الخبرة في مجالات مثل تشغيل أجهزة الجمارك أوتوماتيكياً. ولن يحتاج هذا إلى تقديم مساعدات جوهرية من قبل الجهات المانحة إلا أن العائد الاقتصادي لهذه الإصلاحات سيكون هائلاً.

التقليل من الاعتماد على السلع الأولية:

إن العمل الوحيد الكبير الذي يمكن لأفريقيا القيام به للتقليل من اعتمادها على المواد الأولية هو مساعدة الشركات الكبرى والمزارع العائلية على البدء في إنتاج منتجات جديدة وممارسة أنشطة مختلفة. ويعتبر الدعم القوي المقدم من دول مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي، كما بيننا سابقاً، جوهرياً لبناء هذه القدرة على الإتجار، ولكن يجب عليهم في الوقت نفسه مساعدة أفريقيا على تطوير قدراتها على تصنيع المنتجات الزراعية وتحسين إنتاجية المواد الأولية وجودتها. يجب عليهم تمويل تنمية المنظمات لمساعدة صغار المزارعين على تسويق منتجاتهم. كما أنه بوسع المتاجر الكبرى أن تقدم الكثير لتمكين المزارعين العاديين من أن يتحولوا إلى موردين.

تجارة أكثر عدالة:

"أولاً لا تؤذ"، هذه خلاصة يمين أبوقراط الذي يؤخذ على الأطباء عبر العصور. ويجب أيضاً أن يطبق الشعار على المسؤولية التي تقع على عاتق العالم الغني تجاه أفريقيا. لطالما كانت العلاقة التجارية بين العالمين المتقدم والنامي واقعة تحت سيطرة شبكة معقدة من القواعد، والضرائب، والتعريفات، وقوائم الأسعار مهمتها الانحياز الكامل في مجال التجارة الدولية لخدمة مصالح الدول الغنية. ويجب على دول مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي، إذا ما رغبوا في المساعدة على تحسين قدرة أفريقيا على الإتجار بصورة تنافسية، وأن يتنافسوا بصورة أكثر عدالة. وهناك ثلاثة مجالات يمكن للدول المتقدمة أن تقدم فيها المزيد، فعليهم أن يعقدوا صفقة في جولة الدوحة لمبادرات منظمة التجارة العالمية تهدف بالأساس وبصدق إلى المساعدة على التنمية. كما يجب عليهم تفعيل "الأولويات التجارية" القائمة بالفعل بصورة أفضل. كما ينبغي عليهم توفير الأموال اللازمة لمساعدة الدول الأفريقية على التكيف مع الفرص التجارية الجديدة.

وتمثل الزراعة قوام حياة الغالبية العظمى من الأفارقة الأكثر فقراً؛ وبالعكس فإن الزراعة لا تكتسب أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة للدول الأكثر تقدماً، حيث لا تشكل ما يتعدى بضعة في المائة من الدخل القومي أو أقل. إلا أن القطاعات الزراعية في كثير من بلدان مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي هي التي تتلقى أكبر كمية من الدعم والحماية في اقتصادات العالم الصناعي. حيث تنفق البلدان الغنية ما يقرب من 350 مليار دولار سنوياً على الحماية الزراعية والدعم، وهو ما يعادل ستة عشر أضعاف المعونة المقدمة إلى أفريقيا. كما إن الاتحاد الأوروبي يعد مسؤولاً عن 35 في المائة من هذا المبلغ، بينما يبلغ نصيب الولايات المتحدة واليابان 27 في المائة و 22 في المائة على التوالي.

ولهذه السياسات أثر ضار على كل من العالمين الفقير والغني، حيث يتحمل ممولو الضرائب والمستهلكون حملاً ثقيلاً لدعم مزارعيهم، إلا أنه مما يثير السخرية في الوقت نفسه هو أن هذا الدعم لا يصل إلى صغار المزارعين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة حيث إنهم لا يحصلون إلا على 4 في المائة فقط من الدعم بينما يذهب أكثر من 70 في المائة منه إلى 25 في المائة من أكثر المزارعين ثراءً، وملوك الأراضي، وشركات الأعمال الزراعية. وكان من نتيجة ذلك الدعم

الهائل المقدم من الاتحاد الأوروبي لينجر السكر لدرجة أن أماكن زراعته في أوروبا لا يتسم اختيارها بالمعقولية سواء اقتصادياً، أو من حيث الفاعلية والكفاءة. كما أن الدعم المقدم في الولايات المتحدة لما لا يزيد على 25000 مزارع ممن يحصلون على ضعف سعر السوق بالنسبة للقطن يهدد وسائل العيش بالنسبة لأكثر من 10 ملايين شخص في غرب أفريقيا ممن ينتجون المحصول بثالث السعر.

ومن هنا تبرز أهمية إصلاح السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى مزيد من الإصلاح فيما يتصل بحماية الزراعة ودعمها في كل من الولايات المتحدة واليابان. فثمة وسائل أخرى كثيرة بالنسبة للبلدان الغنية لممارسة حقها في دعم مناطقهم الريفية مثل دعم الدخل المباشر للمزارعين وعمل استثمارات في مجال التنمية الريفية والبيئة. حيث إن استخدام الحماية الزراعية لتدمير سبل عيش ملايين الفقراء في أفريقيا غير مقبول أخلاقياً.

وعليه يجب إجراء الأعمال التي تعمل على إعادة التوازن لهذا الخلل التجاري في المجالات التالية:

إلغاء التعريفات الجمركية

تواجه البلدان النامية عوائق مشينة في أسواق العالم المتقدم. تعتبر الزراعة أهم قطاعات التصدير بالنسبة للفقراء في أفريقيا. وعلى الرغم من ذلك، ومع العلم به، فإن أوروبا تفرض ضرائب على المنتجات الزراعية تصل إلى ثلاثة أو أربعة أضعاف التعريفات الجمركية المفروضة على البضائع المصنعة، ويرتفع معدل التعريفات على البضائع ذات الأهمية بالنسبة لأفريقيا. إذن فمن الضروري أن تتوقف البلدان الغنية عن التمييز ضد البضائع القليلة التي تتمتع فيها أفريقيا بميزة نسبية. ويجب على بلدان مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي الإسراع في عملية تفكيك الحواجز الجمركية لمنح أفريقيا الفرصة لتوسيع صادراتها، وذلك عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية تدريجياً لتصل إلى صفر بحلول عام 2015. ويجب أن يكون هذا الهدف على رأس أولويات مفاوضات جولة الدوحة التابعة لمنظمة التجارة العالمية.

وثمة عوائق جديدة أيضاً مثل الصحة ومعايير السلامة والأمان حيث الحاجة الماسة لتقديم المساعدة. فإذا ما استخدم الاتحاد الأوروبي المعايير الدولية بخصوص المبيدات الحشرية على الموز بدلاً من معاييرها، من المتوقع أن تنمو الصادرات الأفريقية بما يعادل 410 مليون دولار. فيجب على مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي تطبيق "اختبار التنمية" عند تصميم المعايير ووضعها لتجنب ارتكاب ضرر تنموي فادح نظير مكاسب تافهة. كما يجب على البلدان الغنية أن تمد أفريقيا بالتمويل اللازم للوفاء بهذه المعايير الجديدة.

تخفيض الدعم:

يجب على البلدان الغنية أن تتوقف عن دعم مزارعيها لتحقيق نسبة أكبر من الإنتاج مما يتسبب في انهيار الأسعار العالمية، وبالتالي إغراق الأسواق الأفريقية بما يفيض من منتجاتهم. فعندما يجتمع وزراء التجارة في هونج كونج في كانون الأول من هذا العام، يجب على بلدان مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي الالتزام بإنهاء جميع مظاهر دعم الصادرات، والدعم المسئول عن تشويه التجارة بحلول عام 2010. وكدفعة مقدمة لإثبات حسن النوايا، يجب أن يتم إزالة الدعم المسئول عن تشويه تجارة القطن والسكر على الفور. فاتخاذ هذا الإجراء، بالإضافة إلى تخفيض التعريفات الجمركية، سيؤدي بالضرورة إلى توفير قدر كبير من المبالغ المهدرة، وتقديم مزايا هائلة لشعوبهم، وأفريقيا، وغيرها من البلدان النامية. فمن شأن هذه الإصلاحات أن تكون في صالح الجميع. ويمكن تحويل الأموال التي يتم توفيرها من هذه الإصلاحات إلى مجال التنمية الريفية والحاجات البيئية في العالم الغني وزيادة المعونات المقدمة إلى أفريقيا.

التقدم في مجال الأفضليات التجارية:

بعكس الاعتقاد السائد بأن أفريقيا منعزلة تماماً عن الأسواق في بلدان العالم الغني، فإن القارة تستطيع الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة بشكل جوهري، وذلك من خلال النطاق الواسع لخطط الأولويات التجارية - وهو نظام تمنح بمقتضاه البلدان ذات الدخول العالية البلدان النامية إمكانية جزئية للدخول إلى أسواقها.

إلا أن هذه الأولويات لا يتم تفعيلها بكفاءة كما ينبغي، فهي عادةً ما تكون مؤقتة ومعقدة بصورة غير ضرورية (فلمجرد محاولة الوفاء بالشروط قد يتكلف ذلك 10 في المائة من قيمة البضائع التي تضمنها الخطة). ولدى بعض الدول قواعد يتم تطبيقها بأسلوب يتعمد العرقلة والتعويق، مثل: "قواعد المنشأ"، وهي قواعد وضعت بغية بيان أن البضائع الواردة من أفقر البلدان الأفريقية قد تم صنعها هناك بالفعل وأنها أصلية، فقد تم استخدام هذه القواعد بشكل متطرف مثير للسخرية -

لدرجة أن السمك يكون غير مطابق إذا كانت المركب المستخدمة في صيده غانية ولكن القائم على هذه المركب من جنوب أفريقيا. لقد كان النظام الأمريكي ذا فائدة أكبر بالنسبة لبعض البلدان في مجال المنسوجات. حيث تمكنت البلدان الأفريقية الأكثر فقراً من استيراد الملابس حتى إن كانت مصنوعة من أقمشة مصنعة في مكان آخر: وهنا لا تطبق قواعد المنشأ إلا على التجميع فقط. ولقد أدى هذا الإتجاه إلى إيجاد 40000 فرصة عمل في مجال المنسوجات في ليسوتو.

يجب على بلدان مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي كخطوة أولى أن يوسعوا من خططهم لتغطي جميع البلدان الأفريقية منخفضة الدخل بحيث لا يتم استبعاد البلدان الفقيرة مثل غانا وساحل العاج وكينيا. كما يجب أن يطبقوا قواعد المنشأ بما يسمح للبلدان بالحصول على المكونات التي تحتاجها بشكل تنافسي من أي مكان في العالم، وألا تطالب هذه البلدان إلا بإضافة ما لا يقل عن 10 في المائة من قيمة صناعاتها التصنيعية أو العلاجية.

إن تفعيل هذه الخطط بصورة أفضل من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع الدخل في أفريقيا بما يصل إلى 5 مليارات دولار سنوياً، كما يؤدي إلى زيادة معدل النمو عبر القارة بما يعادل حوالي واحد في المائة.

المساعدة على التغيير:

لا يمكن أن تؤخذ الأفضليات على أنها نظام دائم، ففي النهاية يجب على أفريقيا أن تتكيف مع المنافسة المفتوحة مع بقية دول العالم. إن إحداث هذه التعديلات عبارة عن عمل تدريجي، وهو ما تتناوله المفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية. إلا أن هذه التغييرات تتضمن التكاليف. ويجب على العالم الغني أن يساعد في تمويل هذا التغيير، وتيسير عملية توفير الأوضاع. ويعني هذا: مساعدة الفقراء على الاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة، ومساعدة الفئات التي تتعرض دخولها للتخفيض، ودعم الحكومات بما يمكنها من مواجهة خسائر العائد التجاري، ومجابهة أثر ارتفاع أسعار الأغذية بالنسبة لبعض البلدان المستوردة، ومعاونة البلدان على توفير أوضاعها والتكيف مع الخسائر حيث إن قيمة الأفضليات تتآكل عندما تتم إزالة العوائق التجارية المفروضة من قبل البلدان الغنية.

التنمية في الدوحة:

وأخيراً نأتي للنقطة الأكثر أهمية وهي أن أكثر ما تحتاجه أفريقيا هو التوصل إلى إتفاق طموح في جولة الدوحة لمحادثات التجارة العالمية المزمع إنعقادها في موعد أقصاه نهاية عام 2006. ولا يمكن تحقيق ذلك ما لم تتفق البلدان الغنية على إحداث تخفيضات هائلة في دعمها لقطاعات الزراعة بها. كما يتعذر تحقيق ذلك بدون أن تزيل الدول الغنية العوائق التجارية. وبدون التخلص من فكرة أن الشعوب الفقيرة يجب عليها أن تقوم بعمل تنازلات متبادلة في مقابل تلك التي تقوم بها البلدان الغنية: حيث إن المجال هنا ليس مجال تكافؤ. فيجب ألا تجبر البلدان الأفريقية على تحرير التجارة كشرط لإجراء مفاوضات بشأن التجارة أو المعونات. ويجب السماح للبلدان الأفريقية كل على حدة بأن تجري الإصلاحات التجارية الخاصة بها في سلسلة متشعبة مع خطط مكافحة الفقر والتنمية التي تتبناها؛ ويجب ألا تجبر هذه الدول على فتح أسواقها للواردات الأجنبية بشروط من شأنها تدمير صناعاتها الوليدة. وتسمح منظمة التجارة العالمية بـ"معاملة خاصة" للدول النامية؛ ولكن يجب تفعيل هذه الآلية بصورة أفضل لتحقيق ما قرره آنفاً. ويجب على البلدان المتقدمة أن تقدم المزيد من المعونات الضرورية لمساعدة أفريقيا على توفير أوضاعها بما يلائم الأسواق الأكثر انفتاحاً.

وينبغي أن تسمح أية صفقة تعقد في الدوحة بإجراء الإصلاحات اللازمة للمضي قدماً بمعدل توافق عليه أفريقيا، وألا يفرض ذلك عليها. فيجب أن يتسم النقاش بمزيد من الشفافية والمشاركة في صنع القرار أكثر مما يتم عادةً في مفاوضات منظمة التجارة العالمية. كما يجب ضمان أن الحكومات الأفريقية التي تعاني من تدني مستوى أو عدد العاملين بها يمكن أن تحصل على صفقة عادلة عندما تشارك في مفاوضات تجارية بالغة التعقيد (ترتكز على قواعد وأسس أكثر تعقيداً) حيث تحرص البلدان الغنية على مشاركة مجموعة كبيرة من المحامين (الذين يحصلون على أتعاب باهظة) للتفاوض نيابة عنهم في هذه المفاوضات.

وبينما تتسم جولة الدوحة بكونها متعددة الأطراف، فإن التدابير الثنائية - مثل اتفاقات التجارة الحرة التي يتم التفاوض بشأنها فيما بين الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي وأفريقيا - من شأنها إحداث الضرر وذلك بفرض شروط ومطالبات إضافية. فيجب على الاتحاد الأوروبي أن يضمن أن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الجارية التفاوض بشأنها مع أفريقيا مصممة مبدئياً بغرض التنمية وأنها تسترشد بذات المبادئ التي نادينا بها في جولة الدوحة؛ كما يجب أن تمنح المنتجات الأفريقية كامل الحق في الدخول إلى سوق الاتحاد الأوروبي مع عدم مطالبة الاتحاد

الأوروبي بتقديم أية تنازلات من جانب أفريقيا في المقابل، وتقديم المعونات اللازمة لزيادة قدرة أفريقيا على التجارة. يجب أن تبذل هذه المفاوضات العناية الكافية لما يمكن أن يحدثه ذلك من أثر بالنسبة للفقير.

ويجب أن يتم السعي نحو تنفيذ هذه السياسات - زيادة فرص التجارة وإزالة العوائق التجارية - بالتوازي مع بعضهم البعض. نحن ندرك أن جدول الأعمال المطروح يتسم بالطموح، إلا أننا على قناعة بأنه واقعي. حيث إن أي طرح يقل عن ذلك لن يمنح أفريقيا الفرص التي تحتاج إليها لزيادة حجم التجارة في كل من المنتجات التقليدية والجديدة. وفي الوقت نفسه يجب ألا يتم تناول هذه السياسات بمعزل عن التوصيات الأخرى المقدمة من اللجنة. حيث إنه من المستحيل أن تخرج أفريقيا من حلقاتها المفرغة المتداخلة بتبني حلول بالية، وسياسة غير متماسكة.

من أين لنا بالمال؟

قال ألبرت أينشتاين ذات مرة إنه عندما تواجه مشكلة عويصة حقاً عليك أن تغير اتجاهك العقلي كليةً. فتشبهتك بفكرك القديم لن يحل المشكلة؛ عليك أن تتحرك بفكرك إلى مستوى مختلف.

وينسحب ذلك عندما نتناول قضية أفريقيا ومسألة تمويل المتغيرات المطلوبة من قبل العالم. إن المشكلات التي نتناولها ضخمة حيث إنها نتاج ثلاثة عقود من الركود. وفي الحقيقة إذا ما اتخذنا مزيداً من الخطوات في ذات الاتجاه الذي قطعناه من قبل، فلن نصل إلى شيء. إن التغيير يقتضي فقرة كمية، وهذا هو السبب وراء المقترح المقدم بمضاعفة المعونات المقدمة إلى أفريقيا خلال السنوات الثلاثة إلى الخمسة القادمة.

إنها مبالغ ضخمة، إلا أن هذا ليس بالوقت المناسب للتخوف، فإذا ما خطونا الخطوات الصحيحة، فسوف نرى في غضون عشرين عاماً أفريقيا قوية وأخذة في النمو؛ ومن ثم يتقلص حجم المعونات التي ستحتاج إليها تماماً كما حدث في آسيا. ولكن إذا ما سرنا في المسار الخاطئ، فإن أطفال أفريقيا سيحكم عليهم بعيش حياة من البؤس الطاحن تماماً كتلك التي يحيها أبائهم وأمهاتهم، وستسوء الأوضاع.

وفي الوقت الحاضر تبرز ضرورة إحداث ثلاثة متغيرات: استمرار تحسين الحكم في أفريقيا، وزيادة جوهريّة في المعونات المقدمة من المجتمع الدولي، وتغيير حقيقي وكبير في الطريقة التي تقوم الجهات المانحة بإجراء الأعمال بها في أفريقيا.

وتقدر تكلفة برنامج الإصلاح الرئيس الذي عرضناه - ويضم الحكم، والاستثمار العام، والإنفاق الاجتماعي - بحوالي 75 مليار دولار إضافية في السنة. ولا يتصور أن تتحمل أفريقيا هذه المبالغ بمفردها. ويدفع الأفارقة في الوقت الحاضر ضرائب بمبالغ تعادل أو تفوق، بالنسبة لدخولهم، تلك التي يدفعها المواطنون في غيرها من البلدان ذات الدخل المنخفض. إلا أن هذا لا يكفي للخروج من عنق الزجاجة الحالي. إذا فآين لنا بالمال اللازم لتمويل الاستثمارات والنفقات الإضافية اللازمة؟

إننا نقترح في هذا الصدد منهجاً ذا مرحلتين. نقترح بدايةً أن تصل الحكومات الأفريقية والجهات المانحة، خلال فترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أعوام، إلى حل وسط، وهو ثلث المبلغ المبدئي اللازم (حوالي 12.5 مليار دولار) توفره أفريقيا - من خلال عوائد الضرائب المتزايدة الناجمة عن النمو الإضافي. بينما يأتي ثلثا الموارد (25 مليار دولار) من زيادة المعونات. ومن هنا يجب الإطلاع على مدى التقدم. وبناءً على التعديلات في القدرات الإدارية للحكومات الأفريقية، والتحسين في وسائل تقديم المعونات، سيأتي مقترحنا بزيادة المعونة بمبلغ 25 مليار دولار سنوياً. ويمكن لأفريقيا الحصول على إسهامها المتزايد عن طريق تفعيل مصادر التمويل الأخرى بما في ذلك المدخرات المحلية، والاستثمارات المحلية والأجنبية، وزيادة كفاءة وشفافية الأموال العامة.

وليس من المعقول أن نحاول تقديم معونات إضافية بصورة أسرع من ذلك لأنه كما سنوضح بعد قليل، لا تمتلك أفريقيا في الوقت الراهن القدرة على إدارة هذه المعونات بفاعلية - إلا أنه من الضروري ألا نعطي المسألة أكبر من حجمها. ويتسم هذا الطرح المكون من مرحلتين بالواقعية والعملية، فأى طرح يقل عن ذلك لن يعطي الاقتصادات الأفريقية القوة الدافعة التي تحتاجها للبدء في التنمية.

وهناك من يشكك فيما إذا كانت المعونات هي الحل الأمثل. ما من شك في أن أفريقيا تستطيع، بل ويجب عليها، أن تدفع جزءاً من الزيادة المطلوبة في الإنفاق. إلا أن المبالغ اللازمة لإنجاز المقدر الخطير والحرص الضروري للتغيير من الضخامة بحيث يتحتم على العالم الغني أن يسهم بالجزء الأكبر منها. والمعونات هي المصدر الوحيد المعقول لهذه المبالغ، كما أن مبلغ 25 مليار دولار

اللازمة في المرحلة الأولى لا تتعدى 0.1 في المائة من دخل البلدان الغنية أي 10 سنتات في كل 100 دولار.

هل تجدي المعونات؟

يتضح من الدراسات المكثفة التي تم إجراؤها في السنوات القليلة الماضية أنه عندما يكون هناك التزام قوي بتغيير الحكم تجدي المعونات. فقد ساعدت المعونات في تعليم 1.6 مليون طفل في تنزانيا عام 2002. كما ساعدت في تقديم الرعاية الصحية حيث زاد عدد من يترددون على العيادات من المرضى الخارجيين من الفقراء بنسبة 87 في المائة في أوغندا منذ عام 2000. كما أنها تقضي على المرض - فقد تم القضاء نهائياً على مرض الحصبة بتكلفة تزيد قليلاً على 100 مليون دولار من المعونات الموجهة. ذلك بالإضافة إلى أنها تجلب النمو، حيث حققت موزمبيق نمواً مدهلاً بنسبة 12 في المائة في التسعينيات، بينما كان نصيب المعونات في الدخل القومي 50 في المائة. كل هذه النماذج ما هي إلا تمثيل للكثير من مظاهر التنمية. وتشير تحليلات البنك الدولي إلى أن متوسط معدلات العائد من مشروعات المعونة التي يقيمها في أفريقيا تتجاوز 20 في المائة.

وعلى الرغم مما تقدم، لا يزال نظام تخصيص المعونات للبلدان الأفريقية يتسم بالعشوائية، وعدم التنسيق، والافتقار إلى التركيز على هدف بعينه. فلا تزال بعض الجهات المانحة ترتكب أخطاءً من شأنها، في أفضل الأحوال، أن تقلل من فاعلية المعونات. وفي أسوأ الظروف من شأنها أن تقوض توقعات التنمية طويلة المدى لأولئك الذين يفترض أنهم يقدمون المعونة إليهم. وتسعى البلدان الغنية إلى إرساء ثوابتها ومبتدعاتها متجاهلةً الاحتياجات التي تحتل أولويات الحكومات الأفريقية. فالمبالغ التي يقدمونها غير ثابتة، حيث إنها تتغير أحياناً بنسبة 40 في المائة من عام إلى آخر. كما أنهم يتحكمون في المعونات بحيث لا تستخدم إلا في شراء منتجات المانحين وخدماتهم - مما يقلص قيمة المعونات بحوالي 30 في المائة. فيجب القضاء على المعونات المشروطة. ولا زالت الجهات المانحة شروطاً مفصلة بشكل غير ضروري على حزم المعونات. فهي تصر على طلب أنظمة حسابات ومراقبة معوقة ومطولة، وترفض الارتباط بأنظمة المتلقي. كما أنها لا تتسم بالمرونة الكافية عندما يأتي الأمر إلى إعادة تخصيص المعونات لأولويات جديدة في مواجهة حالات الطوارئ الوطنية. كما إن رد فعلها لا يتسم بالسرعة أو الملائمة عند وقوع كوارث طبيعية أو اقتصادية، مثل موجات الجفاف، أو الفيضانات، أو الارتفاع غير المتوقع في أسعار النفط، أو الانخفاض الحاد في أسعار السلع.

أن الأوان لتغيير كل ذلك ولارتفاع بمستوى المعونات السيئة إلى معايير المعونات الجيدة؛ ويجب أن يكون هذا التغيير سريعاً وحاسماً. كما يجب على حكومات مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي أن يتخذوا التدابير فوراً في المجالات الرئيسية التالية:

يجب تقديم مزيد من المعونات في صورة منح بدلاً من قروض، مما يساعد على عدم زيادة عبء الديون الذي يثقل كاهل أفريقيا بالفعل. كما أن ذلك سيسمح بتوجيه المعونات إلى الأماكن والمجالات التي لم تكن القروض مناسبة فيها - عن طريق الجهات الإقليمية، والحكومات المحلية، والمجموعات العقائدية.

ويجب أن يتم إعلان التبرع بالمعونات خلال أطر زمنية أطول، والتي ينبغي أن تكون معروفة. فحوالي 80 في المائة من الإنفاق على التعليم في أفريقيا على سبيل المثال يُوجه إلى رواتب المعلمين. فكيف تستطيع الحكومات تدريب وتوظيف مزيد من المعلمين إن لم يكونوا على علم بما إذا كان التمويل سيستمر لسداد رواتب المعلمين خلال فترة زمنية تمتد إلى ثلاثة، أو خمسة، أو عشرة أعوام؟

كما يجب أن يتم تكريس المعونات لخدمة أولويات الحكومات الأفريقية وأجهزتها وليس أولويات الجهات المانحة. فعندما يكون الحكم صالحاً بالفعل يجب أن تصب المعونات مباشرة في الموازنات الوطنية للحكومات الأفريقية؛ ولكن عندما لا يكون الأمر كذلك، يجب أن تقدم المعونات من خلال قنوات بالوسائل التي من شأنها تحسين الأجهزة المحلية بدلاً من محاولة تجنبها والاحتراس منها.

ويجب على البلدان الغنية أن تنسق سياسات المعونات المطبقة لديها وأنظمة تقديم المعونات لتخفيف الأعباء الواقعة على كاهل الحكومات الأفريقية المنهكة بالفعل.

و ينبغي على الجهات المانحة تشجيع الحكومات الأفريقية على الوفاء بصفة أولية باحتياجات شعوبهم بدلاً من القيود والعمليات التي يفرضها المجتمع الدولي. ولكي تكون المعونات فاعلة يجب أن تكون خاضعة لمساءلة الشعب الموجهة إليه هذه المعونات.

ويجب إنشاء صندوق إعانة سنوية قدرها 4 مليار دولار، ويمكن أن يتم ذلك داخل البنك الإفريقي للتنمية، وذلك لحماية الحكومات الأفريقية ضد الصدمات غير المتوقعة التي قد تصيب الاقتصاد، مثل الكوارث الطبيعية، والانخفاض المفاجئ في أسعار السلع الذي يرجع في جزء منه إلى أنظمة التجارة العالمية غير العادلة، والتي من شأنها إحداث اضطرابات في الاقتصاد، وخفض الدخل القومي بنسبة تصل إلى ثلاثة في المائة.

ما هي كمية المعونات التي يمكن لأفريقيا الاستفادة منها؟

ثمة قضية محورية أخرى؛ فعلى الرغم من الحاجات البادية للعيان في أفريقيا بحيث لا يمكن تجاهلها، فهناك حد لعدد الطرق، والسدود، والمدارس، والعيادات التي يمكن أن تشق، وتنشأ، وتشيد، وتبنى، وتتم خدمتها بصورة فاعلة في أي سنة من السنين. حيث لا تمتلك أفريقيا إلا عدد كبير من الخبراء الفنيين والمدراء الذين يقومون بالتخطيط، ووضع الموازنات، والبناء. وهناك عوامل أخرى مثل العوامل الاقتصادية الكلية، والمؤسسية، والطبيعية، والإنسانية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية هي الأخرى تؤثر في كمية المعونات التي يمكن لأفريقيا الاستفادة بها بفاعلية دفعة واحدة. والتعبير المختصر الذي يستخدمه رجال الاقتصاد لوصف هذه الحالة هو "القدرة على الامتصاص". فلا يمكن لأي تحليل للمعونات أن يتجاهل هذه المشكلة كما قامت اللجنة بفحصها بعناية.

وتعتمد القدرة على الامتصاص بشكل أساسي على عاملين: هما الحكم الأفريقي، وجودة المعونات المقدمة من العالم الغني. فيجب على البلدان المانحة، كما أوضحنا سلفاً، أن تدعم المتغيرات في الحكم، وأن تتحرك بسرعة وبقوة لتحسين نوعية المعونات. والدلائل التي بين أيدينا تشير إلى تحسن الحكم في أفريقيا، وينسحب ذلك على جودة المعونات لدرجة أن مبلغ 25 مليار دولار إضافية أصبح من الممكن استخدامها بفاعلية في الوقت الحاضر. وإذا ما استمر الاتجاه السائد حالياً نحو التحسن مصحوباً بأعمال الدعم الخارجي ستمتكن أفريقيا خلال خمس سنوات من امتصاص جرة أخرى من الزيادة بذات المقدار.

هل ستستمر المعونات الإضافية إلى الأبد؟

يخشى البعض من أن تتسبب المعونات الثابتة في إحداث حالة من التواكل، ولكن هذه الفرضية لا تحدث إلا في ظل غياب النمو الاقتصادي، فعندما يبدأ النمو تتنحي المعونات جانباً؛ ولقد تكرر هذا السيناريو في جميع أنحاء العالم، فعلى سبيل المثال، تحولت كوريا الجنوبية من متلقٍ للمعونات خلال الستينيات إلى مساهم في إعطاء المعونات في التسعينيات.

ولقد حدث ذلك أيضاً في أفريقيا، كما رأينا، حيث تحولت بتسوانا من أكثر البلدان اعتماداً على المعونات إلى بلد متوسط الدخل لم يعد بحاجة إلى مبالغ ضخمة من المعونات الخارجية. لدرجة أن الجهات المانحة بدأت في التوقف التدريجي عن تقديم المعونات والتمويل لهذا البلد. لقد تمكنت بتسوانا من الوصول إلى هذا المستوى من خلال القيادة القوية، والإدارة السليمة (بما في ذلك قطاع المعونات، حيث كانت الحكومة ترفض المعونات التي لا تلائم سياساتها وأولوياتها). فقد انخفض عدد الأشخاص الذين يعيشون في حالة من الفقر المدقع بصورة مذهلة. وبذلك تكون بتسوانا قد أثبتت أنه مع النمو الاقتصادي الكبير، تتلاشى الحاجة إلى المعونات تدريجياً.

ماذا عن الديون؟

يجب على أفريقيا تجنّب المعونات السلبية، وهي عبارة عن المبالغ التي تستخدمها لخدمة دينها. فقد وصل إجمالي الديون العامة الخارجية المستحقة على أفريقيا جنوب الصحراء إلى 185 مليار دولار في عام 2003. ويمثل هذا العبء كائناً متطفاً ثقيلًا يتعلق بظهر كل شخص يحرق التربة في أرضه، وكل امرأة تحمل جرة ثقيلة من المياه التي ملأها من البئر، وكل طفل لا يستطيع الذهاب إلى المدرسة. إن الديون تؤدي إلى بطء التقدم. وبوجه عام فإن البلدان التي تعاني من مستويات عالية من الدين العام تتسم بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

وفي ظل الحالة الاقتصادية الراهنة يتعذر رد جانب كبير من دين أفريقيا. لقد أقر المجتمع الدولي بذلك في الماضي حيث وضع برامج لتخفيض الديون. لقد أن الأوان للعالم المتقدم لكي يعترف بأنه عند تعذر سداد الدين، تقتصر إجراءات "تخفيف أعباء" الدين على إراحة الدائنين من وهم الميزانية. في حين أن ذلك يعمل على استمرار الوضع القائم حيث يحبط الدين استثمارات القطاع الخاص، بل ويؤدي إلى زيادة هروب رؤوس الأموال من البلدان الأفريقية.

وأكثر من ذلك فإن القرارات التي تصدر بتخفيض الدين تُتخذ ميدانياً باعتبار مدى إستدامة دين الدولة - بمعنى كمية الدين الذي بوسع هذه الدولة سداها مع الإبقاء على سير اقتصادها. هذا لا صلة له بالواقع: ففي الواقع لم تتمكن سوى أربع دول من النجاح في الوصول إلى مستويات يمكن سداها من الدين طبقاً للمعيار الضيق الذي يطرحه برنامج تخفيف أعباء الدين التابع للمبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. يجب اتخاذ القرارات الخاصة بتخفيف أعباء الدين طبقاً لذات المعايير المتبعة لتخفيف الفقر التي يستند إليها في إتخاذ القرار بشأن المعونات - أي ما إن كانت تلك المعايير ستوضع في نصابها بحيث تدعم كل من النمو والمشاركة في النمو من قبل الفقراء حيث يعملان معاً على تخفيف الفقر.

وبالنسبة للبلدان الفقيرة في أفريقيا جنوب الصحراء التي تحتاج إلى هذا البرنامج، يجب أن يكون الهدف هو إلغاء الدين بنسبة 100 في المائة بأسرع وقت ممكن. ويجب أن يكون ذلك جزءاً من حزمة تمويل مقدمة إلى هذه البلدان لتحقيق أهداف الألفية للتنمية التي وعدت بها في مونترالي و كاناناسكيس. ويجب أن يكون المعيار الرئيس هو استخدام المال في التنمية والنمو الاقتصادي، والحد من الفقر في البلدان التي تدعم الحكم الصالح بصورة فاعلة. وعليه يجب البدء في العمل فوراً لإبرام عقد دين يتسم بالشفافية بحيث يضم جميع بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ذات الدخل المنخفض، بما في ذلك تلك البلدان المستعدة من جميع الخطط والبرامج. ويجب أن تلغي سندات الدين وخدمة الدين بنسبة تصل إلى 100 في المائة، وتغطي الدين متعدد الأطراف والدين الثنائي. وكأحد التدابير العاجلة يجب أن يوضع التمويل في نصابه على الفور بحيث يؤدي إلى إلغاء 100 في المائة من خدمة الدين متعدد الأطراف بما يكون ضرورياً لتحقيق أهداف الألفية للتنمية.

وأخيراً يجب أن ينتهي برنامج تخفيف أعباء الدين بحلول عام 2015 لتجنب المخاطرة بمنح قروض جديدة في ظل التوقع بأن تلك القروض سيتم إعدامها لاحقاً.

جمع الأموال

هناك عدد من الوسائل التي يمكن استخدامها في جمع المعونات الإضافية. فقد التزمت العديد من الدول مؤخراً بتحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في التبرع بنسبة 0.7 في المائة من دخلها القومي في صورة معونات. وعلى البلدان الأخرى في مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي أن يحذوا هذا الحذو، وأن يعلنوا عن الجداول الزمنية التي يستطيعون من خلالها الوصول إلى نسبة 0.7 في المائة. وفي ظل موازنات المعونات المعلنة هذه، ولا سيما في سياق الزيادة العالمية المحتملة لحجم المعونات بمبلغ 50 مليار دولار، فهناك احتمال قوي بإعادة تخصيص الأموال بحيث تقل المبالغ الموجهة إلى الدول متوسطة الدخل، وزيادة تلك الموجهة إلى البلدان الفقيرة خاصة في أفريقيا حيث إنها المنطقة الوحيدة في العالم التي لا تشهد نمواً.

إلا أن هذا لا يعد كافياً، فلكي نمد أفريقيا بالمبالغ اللازمة لإعطائها الدفعة القوية التي تحتاجها، يجب علينا تقديم الكثير من المساعدات في الوقت الحاضر. فالاستثمار في تعليم الأطفال، وتحسين مستويات الرعاية الصحية، وبناء البنى التحتية، وتحسين نظام الحكم، وتوفير مناخ مشجع على الاستثمار في إيجاد فرص عمل جديدة - كل ذلك بالطبع يعد نافعاً جداً بالنسبة للفقراء في الوقت الراهن. وهو في الوقت نفسه يرسى أساساً قوياً للنمو الاقتصادي في المستقبل. كما أن كل هذه التدابير تزيد من احتمالات نجاح بعضها البعض. فإذا ما تم العمل على هذه الأصدقاء مجتمعاً في ذات الوقت، فإن ذلك من شأنه أن يفرز مضاداً للحلقة المفرغة - وهي الحلقة الفاعلة. ولكن إذا ما تم العمل في كل مجال على حدة عن طريق بذل جهود مهلهلة وغير مترابطة أو منسقة على مدار فترة زمنية طويلة، فسوف تفقد هذه الدول أثر الدعم المتبادل. ومن هنا تبرز ضرورة الإعلان عن التبرع بأموال المعونات لمدة العقد القادم، وإنفاق مبالغ كبيرة منها مقدماً. وإن لم نفعل ذلك نكون قد أخفقنا في الاستفادة من دروس الماضي.

ولا يعد دفع المعونات مقدماً صحيحاً من وجهة النظر الإنسانية فحسب - حيث إن ذلك يكافح الفقر القائم حالياً بسرعة - ولكنه أيضاً معقول من الناحية الاقتصادية. فالاستثمار في المزيد من المعونات حالياً سوف يكون له مردود أعلى على الاستثمار بوجه عام. فيجب على بلدان مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي أن يدفعوا تعهداتهم المالية مقدماً بما يسمح باستخدام كم هائل منها قريباً. ويجب عليهم الالتزام حالياً بمضاعفة المعونات المقدمة إلى أفريقيا تدريجياً. ويتم تمويل هذه الزيادة عن طريق الإطلاق الفوري لآلية صندوق التمويل الدولي، الذي تقطع الجهات المانحة بمقتضاه عقوداً ملزمة لها بمنح المعونات؛ ويمكن للصندوق مستخدماً هذه التعهدات كضمان أن يبدأ الآن في جمع الأموال من أسواق رأس المال الدولية عن طريق إصدار سندات، يتم سداها من

تعهدات المانحين المستقبلية. ولن يحتاج الصندوق إلى زيادة في موازنات المعونات المقدمة من الحكومات المانحة؛ حيث إنه يؤسس على التعهدات بالمعونات الإضافية المستقبلية التي قطعتها كثير من البلدان على نفسها، ولا سيما البلدان التي تعهدت بالوصول إلى هدف نسبة 0.7 في المائة. كما لا يحتاج هذا الصندوق إلى مضاعفة الإجراءات البيروقراطية المتعلقة بالمعونات حيث يمكن أن يكون أفضل أداءً من خلال الأنظمة القائمة عن طريق تمرير مبالغ أكبر من الأموال مباشرة إلى موازنات الحكومات الأفريقية.

والنهج الإضافي والتكميلي المتبع لجمع الأموال يتمثل في الضرائب والرسوم وسندات اليانصيب الدولية. ومثال على ذلك فرض الرسوم الطوعية على تذاكر الطيران بما يعكس التكاليف المتكبدة جراء الانبعاثات الكربونية. وتم اقتراح عدد من الطروحات الجديدة للمساعدة في معالجة الفجوة التمويلية. ويجب أداء المزيد من العمل لطرح مقترحات عملية متخصصة.

قد يبدو طرح مضاعفة المعونات المقدمة إلى أفريقيا طموحاً؛ وفي الواقع فإن هذا يعني إعطاء كل رجل وامرأة وطفل في القارة مجرد 10 سنتات إضافية يومياً. فإذا كانت المساعي المبذولة حالياً ضئيلة وغير متناسقة، سيواجه العالم احتمالية استدامة برامج المعونات المقدمة إلى أفريقيا.

تحقيق الحلم

كيف إذن يمكن لنا ضمان إنجاز العالم لما اقترحته هذه اللجنة؟

أولاً، يمكن ذلك عن طريق ضمان أن يقوم الأفارقة بتحديد شكل تنمية أفريقيا. لقد أظهر لنا التاريخ أن التنمية لا جدوى منها إذا ما كانت مدفوعة من الخارج. فبغض النظر عن مدى حسن نية الجهات المانحة الخارجية، فإنهم لن يفهموا ما تحتاج إليه أفريقيا. "فلا يهمننا طول بقاء جذع الشجرة في الماء فإنه لن يصبح أبداً تمساحاً" هكذا عبر أحد مفوضي اللجنة، الرئيس بنجامين مكابا من تنزانيا عن الوضع، مستشهداً بإحدى الحكم المشهورة لدى قبائل البامبارا في مالي. يجب على الأفارقة أن يأخذوا بزمام الأمر، وعلى العالم الغني أن يمددهم بالدعم.

يجب أن يسهم تاريخ السنوات القليلة الماضية في تسهيل هذا الدعم. حيث إن المتغيرات على الساحة الأفريقية تشجع على تدفق المساعدات الخارجية بقوة. كما إن شروط النجاح لم تتوافر قط في صورة أفضل من ذلك منذ ثلاثين عاماً.

ولكي يتم الوفاء بهذا الوعد على أكمل وجه، فإنه يجب وضع برنامج عمل واضح قائم على أساس الأدلة السليمة. وهذا ما نسعى إلى تقديمه في هذا التقرير. فقد أصبح مجتمع التنمية على علم بما يجدي وما لا يجدي من خلال حالات النجاح والفشل في أفريقيا خلال العقود القليلة الماضية. وكانت هذه الدلائل السبب وراء المقترحات المقدمة في هذا التقرير.

لقد حاولنا أن نعرض مقترحاتنا في شكل واضح ومحدد، إلا أننا حاولنا في الوقت نفسه أن نبين أن مشكلات أفريقيا المتداخلة لا يمكن حلها إلا عن طريق مجموعة متداخلة من المقترحات. فالحلل الجزئية محكوم عليها بالفشل، ويجب إعطاء دفعة قوية على كثير من الجبهات في ذات الوقت.

وإذا كنا نرغب في جدوى هذه الحلول يجب أن يتم التغيير من خلال الكثير من المؤسسات داخل أفريقيا وفي العالم المتقدم. أما بالنسبة لداخل أفريقيا تكمن الأولوية في دعم المؤسسات عن طريق بناء قدراتها وجعلها أكثر قابلية للمساءلة من جانب عامة الشعب. ولن يجدي ذلك بدون زيادة الدعم المالي المقدم من العالم الغني.

وأفضل وسيلة لتقديم هذا الدعم هي توجيه المعونات إلى موازنات الحكومات الأفريقية مع ترك حرية تحديد الأولويات والإنفاق لهم. ويضمن هذا الدعم المباشر للموازنات أن يتم استخدام المعونات بصورة أكثر فاعلية بما يخدم أولويات التنمية المتفق عليها في الحكومة. كما أن ذلك يقلل من التكاليف الإضافية للمراقبة ورفع التقارير بالنسبة للحكومات الأفريقية إلى أقل معدل لها. ويجب أن تكون تلك المعونات متوقعة وطويلة المدى، إلا أنه في الوقت نفسه يجب أن يكون ثمة نصوص خاصة بحالات الإخلال إذا ما تغير الوضع الداخلي بشكل جذري.

إلا أن هذا لن يجدي إذا ما كان لدى الحكومة استراتيجية تنمية واضحة، وإذا كان نظام الموازنة مفتوحاً ويتسم بالشفافية. وإن لم يكن الوضع كذلك، قد يكون النهج القطاعي بالنسبة لمجال من المجالات كالتعليم أو الصحة أكثر ملاءمةً. أما في الحالات التي يكون فيها نظام الحكم سقيماً بحيث لا تثق الجهات المانحة في المناهج القطاعية للمعونات، فإن أفضل وسيلة لتقديم هذه

المعونات هي دفعها في مشروعات محددة تديرها وكالات المعونة أو غيرها من المنظمات غير الحكومية. حيث يمكن أن يحدث الدعم عن طريق المشروعات من هذه النوعية فرقاً حقيقياً على مستوى القاعدة، إلا أنه لا يمكن من حيث المبدأ أن يبني القدرات داخل الحكومة، وهو شرط حتمي للتنمية طويلة المدى؛ ولهذا السبب نشجع الجهات المانحة على التحرك في أي مجال ممكن في نطاق الإعانات الممتد من المعونات المقدمة في شكل مشروعات إلى المنهج القطاعي الشامل، ومن هذه الوسائل إلى الدعم المباشر للموازنات. إلا أنه على أقل تقدير يجب على الجهات المانحة ضمان ألا تُدار هذه المشروعات بشكل يعوق تنمية الحكومات الأفريقية وأولوياتها على قائمة الموازنة. كما لا يجب أن تقوض الجهود الأفريقية الساعية إلى تحسين قدرات الوزارات الحكومية.

وتحتاج المنظمات الأفريقية العابرة للحدود القومية إلى دعم هي الأخرى. وتتمتع المجتمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا بامتلاكها إمكانات هائلة - والتي تعتبر بمثابة "الكتل البنائية" للاتحاد الأفريقي - إلا أن قدراتها لا تزال محدودة وضعيفة، وغالباً ما تشغل عن قضايا التنمية طويلة المدى بسبب الأزمات أو الصراعات. وتحتاج هذه المنظمات والمجتمعات إلى مساعدة المجتمع الدولي مثلها في ذلك مثل الاتحاد الأفريقي، وبرنامج النيباد التابع له، واللجنة الاقتصادية في أفريقيا، وبنك التنمية الأفريقي الذي يجب على المساهمين فيه أن يضمنوا قيامه بتطوير الرؤيا واتخاذ الخطوات اللازمة لأن يصبح المؤسسة البارزة في أفريقيا. تلك المنظمات التي قامت بتطوير "جدول أعمال التغيير" هي أمل أفريقيا الجديد.

ويعتبر التغيير ضرورياً أيضاً بالنسبة لمؤسسات العالم المتقدم. حيث يجب على البلدان المانحة أن تنسق عملها بصورة أفضل مع بعضها البعض من جانب، ومع الاستراتيجيات الأفريقية القومية للحد من الفقر من جانب آخر. كما ينبغي على البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك الأمم المتحدة أن تبذل جهداً أكبر فيما يتصل بقضايا أفريقيا.

يجب على البنك الدولي تحويل مزيد من موارده، بما في ذلك العاملين، إلى أفريقيا، كما يجب أن يقدم مزيداً من المعاونة والمساعدات في صورة منح بدلاً من القروض إلى البلدان الفقيرة. ويجب أيضاً أن يزيد من تركيز العاملين في الدول التي تعاني من ضعف المؤسسات وعدم استقرارها. كما ينبغي عليه قطع تعهدات بتقديم معونات ذات مدى أطول وزيادة احتمالية تدفقات المعونات. ذلك إلى جانب تحسين التنسيق مع المانحين الآخرين بما في ذلك الوكالات التابعة للأمم المتحدة الذين يجب عليهم تقوية التنسيق فيما بينهم على مستوى البلاد.

ويمكن لصندوق النقد الدولي تقديم المساعدة إلى البلدان النامية عن طريق تقييم ونشر المعلومات عن موازنتها وحساباتها بما يمكن المواطنين من مساءلة حكوماتهم ودعم التقييمات الخارجية مثل تلك المتعلقة بالمفاوضات الخاصة بالديون. كما يجب تجنب وضع قيود قائمة على أساس أحكام خاطئة فيما يتصل بما يمكن للبلدان إنفاقه، ويجب العمل على تخصيص المنح بصورة أفضل للبلدان الفقيرة. ويجب أيضاً أن يغير الصندوق من ثقافة الشركات التي يتبناها بحيث يصبح أكثر مرونة.

وينبغي على كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي الحد من الإدارة التفصيلية، وتقليل كمية الشروط المفروضة على البلدان الفقيرة. والشروط الجيدة التي يجب وضعها هي أن تركز سياسات الحكومات الأفريقية على التنمية، والنمو، ومحاربة الفقر، وأن تتحرى الشفافية عند إدارتها لموازناتها، وأن تخضع للمساءلة من جانب ناخبها. وإذا ما أعطيت الحكومات الأفريقية الفرصة لاتخاذ القرارات الصعبة بنفسها، كما تعرب عن نيتها في ذلك بصورة متزايدة، فمن المحتمل أن تستقر عملية الإصلاح. وتقول الحكمة التنزانية "إن الإنسان الذي يغتسل بالماء البارد عن قصد، لا يشعر ببرودته".

ويجب أن تسعى الدول الغنية في مفاوضات منظمة التجارة العالمية إلى الحد الأدنى من التنازلات من جانب البلدان الأفريقية في مقابل تنازلات كبيرة من جانبها. كما إن تقليد التبادلية في المفاوضات التجارية لن يساعد أفريقيا على التغلب على المعوقات الضخمة التي تواجهها. وليس من المعقول أن يتم ابتزاز البلدان الفقيرة وإرغامها على القبول بمجموعة هائلة من الترتيبات المعقدة ثمناً لانضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. ويجب على وزراء البلدان الغنية أن يعلنوا عن هذه التصريحات في الاجتماع القادم لمنظمة التجارة العالمية.

و ينبغي على كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية أن يقوموا بإعداد استراتيجيات لأفريقيا تعكس هذه النقاط، ويفضل أن تناقش هذه الاستراتيجيات في الاجتماعات السنوية المزمع انعقادها سنة 2005. ويجب الاتفاق على استراتيجية منظمة التجارة العالمية في اجتماعها الوزاري المزمع انعقاده عام 2005. وما يهمنا بشكل أساسي هو إيجاد وسائل لزيادة مساءلة هذه المؤسسات أمام المساهمين فيها وعملائها. أحد الوسائل المطروحة هي تكوين مجموعة مراقبة لتقييم جودة المعونات المقدمة من الدول المانحة في كل بلد؛ ويمكن أن يتم ذلك بشكل مستقل، أو عن طريق ممثلين عن الحكومات المتلقية للمعونات والجهات المانحة. إلا أن العامل الخطير في هذه المعادلة هو أن تمنح أفريقيا هامشاً أكبر من الحرية في صناعة القرار في هذه الجهات متعددة الأطراف. ويجب أن يزيد التمثيل الأفريقي في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. كما يجب أن يكون لأفريقيا صوتاً أقوى في المجالس التنفيذية لكل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. علاوة على ذلك يجب أن تأخذ مجالس اتخاذ القرار بزمam التوجيه الاستراتيجي لهذه المؤسسات، ويكون أعضاء هذه المجالس موضعاً للمساءلة من جانب القادة السياسيين الذين لهم سلطة التحدث باسم الدول الأعضاء.

وتقع مسئولية هذه الإصلاحات على عاتق القادة السياسيين بالبلدان الأعضاء الذين يجب عليهم أن يضمنوا أن تصبح هذه المؤسسات المالية الدولية أكثر انفتاحاً، وأن تصبح خاضعة للمساءلة العامة. وعلى هذا يجب ألا تقتصر الوظائف العليا في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على مرشحين من أوروبا والولايات المتحدة، بل يجب أن يتم شغل هذه الوظائف عن طريق المنافسة المفتوحة. وإذا لم يكن الإصلاح وشيكاً، فسوف يخلص ذلك بالمجتمع الدولي إلى نتيجة، ألا وهي أن هذه المؤسسات التي تأسست في أعقاب الحرب العالمية الثانية أصبحت بعيدة الصلة بالعالم فيما بعد انتهاء الحرب الباردة، وما بعد انهيار السياسة العنصرية في جنوب أفريقيا وأحداث 11 سبتمبر/أيلول.

وتشكل مقترحاتنا برنامج عمل تفصيلي، إلا أنه سيكون قليل الجدوى بدون إيجاد الآليات اللازمة لمراقبته. هناك عدد من الجهات القائمة بالفعل التي يمكن تكليفها بهذه المهمة، ولكن تتسم هذه الجهات إما بقلّة معلوماتها أو بعدم امتلاكها القوة اللازمة لتنفيذها. ومن ثم تقترح هذه اللجنة كوسيلة لإضافة مزيد من القوة لمقترحاتها آلية مستقلة لمراقبة سير تنفيذ ما اقترحه. ويمكن أن يقوم على إدارة هذه الآلية، على سبيل المثال، إثنان من الشخصيات البارزة والتميزة والمؤثرة ممن لهم وزن في المجتمع الدولي، أحدهما أفريقي والآخر من الجهات المانحة، ممن يمكنهم رفع تقرير سنوي قصير، وصريح، ومركّز. ويجب أن يتلقوا الدعم من وحدة صغيرة داخل أية مؤسسة قائمة سواء كانت أفريقية أو دولية.

ولكن مهما كان وضوح التوصيات، أو إتقان عملية المراقبة، فلن يتم ذلك بدون وجود الإرادة السياسية. حيث هذا هو السبيل الوحيد لسد هوات الماضي السحيقة بين الالتزامات والتنفيذ. ويقتضي بناء هذه الإرادة السياسية أن تصير أفريقيا قضية لا يمكن إغفالها في سياق السياسات المحلية لبلدان مجموعة الثمانية.

وكلنا يعلم أنه بمساعدة النواب، ووسائل الإعلام، ووكالات المعونة، والكنائس، وغيرها من المجموعات العقائدية، والاتحادات، والنقابات، والشتات الأفريقي، ومجتمع الأعمال يمكن إنجاز ذلك. ويمكن أن تحدث الأصوات الفردية والعمل الشعبي فرقاً عميقاً ولقد كانت حملة اليوبيل 2000 خير شاهد على ذلك. بدأت هذه الحملة بفردين وانتهت بمليون شخص خرجوا إلى الشوارع في جميع أنحاء العالم، يطالبون بإسقاط ديون البلدان الفقيرة. وأجبرت حكومات العالم الغني على الاستماع، وتم شطب ما يعادل 100 مليار دولار من الديون الثنائية.

لذلك كانت الحملة العالمية هذا العام تحت عنوان النداء العالمي لمكافحة الفقر (حتى يصير الفقر مجرد ذكرى) غاية في الأهمية. نتمنى أن يكون عام 2005 عام إلغاء 100 في المائة مما تبقى من الديون متعددة الأطراف. وعند إطلاق تلك اللجنة في لندن في شهر فبراير/شباط، قال نلسون مانديلا لجمع محتشد في ميدان ترافالجار: "في هذا القرن الجديد لا يزال الملايين في أكثر بلدان العالم فقراً خلف القضبان، ويرسفون في أغلال الرق والعبودية. لقد أحيط بهم في سجن من الفقر وحان وقت إطلاق سراحهم".

ولن يلتزم صانعو السياسة لدينا باتخاذ القرارات اللازمة لتحقيق هذا الإنجاز بدون الشعور بالسخط العام لهذه الحالة. ويجب عليهم هذه المرة أن يتحلوا برباطة الجأش حتى إتمام المسيرة كاملةً.

الوعود المُخلفة والفرص المهدرة

إن أي شخص يرسم خطة لبرنامج عمل ضخم مثل الذي اقترحته اللجنة يصبح على وعي تام بشئ واحد ألا وهو أن العلاقة بين أفريقيا والعالم المتقدم لا تعدو أن تكون مجرد قصة مسلسل من إحياء الآمال التي دائماً لا تلبث أن تتلاشى، والوعود التي لا تكاد أن تُخلف، والفرص المهدرة. وبالطبع لا يمكن إبراء ساحة القادة الأفارقة أنفسهم من هذه التهمة، حيث أُخلت أفريقيا هي الأخرى بالتزاماتها. فلم يتم بعد تحقيق التعهدات التي قطعتها على نفسها بتخصيص 15 في المائة من الموازنات الوطنية للرعاية الصحية. أما التعهدات الكاسحة بتحقيق المساواة بين الجنسين لا تزال رهينة التصورات، ولم تخرج بعد في صورة عملية. إلا أن سجل التعهدات التي لم يتم الوفاء بها من قبل قادة العالم الغني تعتبر مصدر للشعور بالخزي والإحراج.

لقد ذهبت الوعود الخاصة بشعار "التعليم للجميع" أدراج الرياح بدون أي تمويل، كذلك الحال مع التعهدات المقطوعة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وفيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، كما لم تحظ المبادرات المطروحة بشأن مكافحة الفساد بالتمويل أو التنفيذ. ويرتفع صوت العالم قائلاً "أبداً لن يتكرر هذا" بعد كل عمل ضخم يتسم بالوحشية، ولكنه يغض الطرف عن الإتجار في الأسلحة الصغيرة. ولا تعدو قواعد السلوك الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات أن تكون مجرد ممارسات في العلاقات العامة. كما يتم تطبيق قواعد التجارة على نحو مضطرب. هذا و ينظر إلى الوعود الخاصة بتقديم المعونات على أنها أهداف يستحيل تحقيقها. كما إن برامج إسقاط الديون يحاط بها، وتقيد بشروط تصعب إدارتها. أما الدول الغنية فإنها تصدر عهود ووعود حسنة النية في المؤتمرات الدولية فقط لكي تقرر فيما بعد أن هذه الوعود، أو أن الإطار الزمني الموضوع لها غير واقعي. حيث يتم تحديد الأهداف، ثم إعادة تحديدها، وإعادة تقييمها، ووضع المعايير لها مراراً وتكراراً إلى أن ينتهي الأمر بجميع العالم الغني إلى مجرد التخفيف من مدى فشله. وبالتالي فإن الهوة بين الوعود والواقع لا تلتئم أبداً.

إن المجتمع العالمي اليوم أمامه وعد آخر عظيم. فمنذ خمس سنوات في نيويورك وقّع كل قائد عالمي، وكل جهة دولية، بل وكل بلد إعلان تاريخي وهو إعلان الألفية الذي عكس الالتزام المشترك بتصحيح كبرى الأخطاء التي ارتكبت في وقتنا. أما أهداف الألفية للتنمية فقد كانت بمثابة خطة غير عادية حيث انطوت على الوعد بأنه بحلول عام 2015 لن يكون هناك طفل لا يذهب إلى المدرسة. وأنه بحلول عام 2015 ستختفي وفيات الأطفال التي يمكن تجنبها. وأن معدل الفقر سيكون قد انخفض إلى نصف نسبه الحالية.

إلا أن هذه الطموحات النبيلة لا تزال منحصرة في البعد، فعلى الرغم من التعهد بإيجاد الموارد الضرورية، وعلى الرغم من تجديد العهد في مؤتمر الأمم المتحدة بخصوص تمويل التنمية المنعقد في مونتري عام 2002، لا تزال أفريقيا متأخرة عن إحراز جميع الأهداف. ويعرض تقرير مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة الصادر في يناير/كانون الثاني عام 2005 رسماً بيانياً لمدى التقدم في الاستثمار في التنمية.

وبناءً على الاحتمالات البادية حالياً فإن تخفيض معدل الفقر إلى النصف ليس من المتوقع أن يتحقق في 2015 بل في عام - 2150 أي بعد 135 سنة إضافية. إن الأفارقة على وعي إنه غالباً ما يكون مرضهم ضرورةً إلا أن 135 سنة ليست بالفترة القصيرة بحيث يطالب الناس بالانتظار خلالها، حيث يموت أطفالهم، بينما بقية العالم يمتلك العقاقير الشافية؛ ياله من زمن طويل انتظاراً للحرية.

لقد كان تعهد الألفية بمثابة رابطة ثقة ولعله، كما جاء على لسان أحد مفوضي اللجنة، المستشار البريطاني جوردون براون، "أعظم رابطة ثقة على الإطلاق تم التعهد بها بين الأغنياء والفقراء". يجب أن ينظر إلى الوعود المقطوعة تجاه الفقراء على أنها ملزمة بصفة خاصة. يجب ألا يُرد الشيك الصادر بتحقيق العدالة الدولية حاملاً العبارة الحية لمارتين لوثر كينج "الرصيد لا يسمح". والخطر الذي نواجهه اليوم هو أن ما بدأ كأعظم رابطة بين الأغنياء والفقراء عبر جميع العصور أصبح الآن على المحك حيث قد ينقلب إلى أعظم خيانة للفقراء من جانب الأغنياء على الإطلاق.

المشكلة لا تكمن في كون وعد الألفية بالتنمية خطأً أو كون العهد غير واقعي أو التعهد غير ضروري؛ المشكلة الحقيقية تكمن في أن العالم أضحى يسير بخطى وثيدة نحو تنمية وتطوير وسائل تحقيق هذه التنمية المنشودة. إن تحقيق التعهد يستلزم العمل القوي والسريع. إن اللجنة المعنية ببرنامج عمل أفريقيا بما يضمن من تحسين الحكم والبنية التحتية الأفريقية، ومنح القارة مزيد من التخفيضات الجوهرية للديون، ومضاعفة المعونات الساعية إلى تخفيض معدل الفقر إلى النصف، وإتاحة فرص التجارة كل ذلك يوضح أن ثمة طريق واقعي لتحقيق هذه الآمال.

وبدون برنامج كهذا فإن أهداف التنمية للألفية ستضمحل وتتلاشى مثلها مثل أي مطمح زائف. وستظل أفريقيا كما قال رئيس اللجنة ندبة في ضمير العالم.

لماذا القلق؟

سنجد من يقول لقد كان طموحنا زائداً عن الحد ولم نكن واقعيين. كما سيقولون لقد جربنا من قبل الرؤى العامة والكلية. ففي أواخر السبعينيات استغرقت لجنة براندت سبع سنوات في تحليل قضية الفقر العالمي. وطرح في تقريرها، الشمال/الجنوب، عدداً من الإصلاحات لنظام الاقتصاد العالمي بغية إدماج بلدان العالم الثالث في الاقتصاد العالمي. إلا أن التغيرات التي تلت ذلك لم تتعد أن تكون مجرد تغييرات طفيفة؛ وعلى الرغم من ذلك، فإن هذا لا يعني أن ذلك هو المصير المحتوم لتلك المبادرات. كما انتاب الناس شعور بالإزدراء بعد الحرب العالمية الثانية عندما تم الإعلان عن خطة مارشال. ففي عام 1948، اقترح الجنرال مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية خطة واسعة النطاق لإعادة إعمار أوروبا التي خرجت من الحرب في حالة من الدمار. بدأ الجنرال خطته بنظرة ضيقة لا تتعدى معونات الطوارئ، إلا أنه خلص سريعاً إلى النتيجة القائلة بأن ثمة قضايا اجتماعية واقتصادية عميقة تحتاج إلى الدراسة.

وكانت النتيجة هي أن أغنى دولة في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية وافقت على تحويل واحد في المائة من دخلها القومي كل سنة لمدة أربع سنوات لتمويل تنمية أوروبا التي مزقتها الحرب بعد أن وضعت الحرب أوزارها. ولقد أضحت الدول الغنية أكثر غنى، ومن ثم فإن مبلغ 25 مليار دولار الإضافية التي اقترحناها كمرحلة أولى لا تتعدى أن تكون مجرد 0.1 في المائة من دخل تلك الدول. ويجب أن تستخدم هذه الأموال في العمل في عدد كبير من المجالات في وقت واحد كما بينت خطة مارشال. ويجب ألا ننسى جدوى خطة مارشال وما حققته.

إن ما تحتاجه أفريقيا واضح، فهي تحتاج إلى حكم أفضل وإلى بناء قدرات الدول الأفريقية حتى تستطيع الوفاء باحتياجات القارة، كما تحتاج إلى إحلال السلام وإلى الاستقرار السياسي والاقتصادي وإيجاد المناخ اللازم للنمو - ذلك النمو الذي يمكن للفقراء المشاركة فيه. وتحتاج القارة أيضاً إلى الاستثمار في البنى التحتية وفي أجهزة التعليم والصحة الأمر الذي من شأنه إفراز قوى عمل صحية وماهرة إلى جانب شعوب سعيدة ومطمئنة. فيجب زيادة حجم التجارة في القارة، وتحقيق شروط أكثر عدالة من تلك التي سمح بها العالم الغني حتى الآن؛ كما أنها تحتاج إلى مزيد من الآليات التي تهدف إلى تخفيف أعباء الدين. بالاختصار فإن القارة في حاجة إلى معونات ذات جودة أفضل من تلك المقدمة لها حالياً إلى جانب مضاعفة المعونات حتى تستطيع أن تفي بكل ما سبق.

وبدون التعهدات المنسقة المتجانسة والمتزامنة عبر نطاق كامل من المجالات، فإن مسيرة إنعاش اقتصاد أفريقيا ستقابل بالعراقيل ذلك بافتراض البدء في هذه المسيرة أصلاً. ولكن إذا ما حصلت أفريقيا على "الدفعة القوية" التي طرحناها، فإن القارة ستتمكن، في فترة أقصر مما يتخيل الكثير، من الوقوف على قدميها بمفردها مما يجعل المعونات مجرد ذكرى.

وفي كل ما سبق يجب أن تأخذ أفريقيا بزمام الأمور، ولكن ذلك لا ينفي حاجتها إلى دعم قوي من العالم الغني، الذي سيضطر إلى تقديم المزيد، وتغيير اتجاهاته السلوكية فيما يتصل بالتجارة الدولية، وتخفيف أعباء الدين، وإدماج أفريقيا بصورة أكبر فيما يتعلق بمقدرة مؤسساتها.

ما الذي يثير قلق العالم الغني إذاً؟ كبدية ومن منطلق المصلحة الشخصية، فإن استقرار أفريقيا ونموها يعني إيجاد سوق تضم مئات الملايين من المستهلكين حيث يمكن لبقية العالم أن يبيع منتجاته وخدماته. ولدى أفريقيا الإمكانيات التي تستطيع بمقتضاها التحول من بؤرة للحرمان والعوز إلى مكان يمنح الفرص السانحة. كما سيؤدي الإصلاح إلى إيجاد مصدر مستقر للموارد، فيجب ألا ننسى أن أفريقيا تمتلك سبعة في المائة من مخزون العالم من النفط، كما بلغ نصيبها من صادرات النفط العالمية في عام 2000 نسبة 11 في المائة. ومن المتوقع بحلول عام 2015 أن توفر غرب أفريقيا 25 في المائة من واردات النفط إلى الولايات المتحدة. كما أن ثراء أفريقيا بالموارد الطبيعية لا يقتصر على السلع التقليدية فحسب، حيث إنها تعتبر المصدر الأولي لخام الكولتان coltan، وهو أحد المكونات الجوهرية لصناعة الهواتف الجوال في العالم. ومع المتغيرات والنمو الذي يشهده العالم يتنامى احتمال استمرار الموارد الأفريقية الغنية في التأثير بحيوية في إزدهار العالم.

وبالعكس فإذا ما ظلت أفريقيا تعاني من حالة الإضطراب، واختلال الأمن، والركود الاقتصادي، فإن تداعيات هذا الوضع لن تنعكس على الأفارقة فحسب بل إنها ستنعكس على بقية دول العالم، حيث

سيؤدي ذلك إلى مزيد من الضغط بقوة لقبول المهاجرين سواء بشكل قانوني، أو غير قانوني. كما أن عدم قدرة القارة على مكافحة الأمراض لن تحكم فقط على أعداد لا نهائية من الأطفال والنساء والرجال الأفارقة بالموت جراء أمراض يمكن تجنبها، ولكن ستكون أفريقيا ذاتها مصدراً للمرض بالنسبة للعالم كله في عصر العولمة.

علاوةً على ذلك فكما تبين من أحداث الحادي عشر من أيلول عام 2001 بوضوح وجلاء، فإن الوضع السائد في أفريقيا المتمثل في الدول المفككة والمنهارة، والشعور العميق بالسخط، كل ذلك أضحى مصدراً للصراع الذي لا يقتصر على كونه صراعاً داخلياً فحسب، ولكنه ينتشر في جميع القارات في صورة الإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة. حيث يُعتقد وجود خلايا ذات صلة بتنظيم القاعدة تعمل في كينيا وأثيوبيا والصومال والسودان كما وقعت أحداث إرهابية في شرق أفريقيا بالفعل. وفي الحقيقة فإن أول هجوم للقاعدة كان في أفريقيا عندما تم تفجير السفارات الأمريكية في كل من نيروبي ودار السلام. كما أن ثمة مخاوف بشأن تزايد الصلة بين المجموعات الإرهابية في شمال وغرب أفريقيا. على سبيل المثال في الجزائر والمغرب ومالي. وتختبئ هذه المجموعات في أماكن يستطيعون فيها التخطيط بسهولة ويسر بدون أي إزعاج من الحكومات الضعيفة، مما يهدد الأمن والرخاء داخل أفريقيا، ومما يودي بحياة الكثير من الأفارقة في عمليات الهجوم علاوةً على تقويض قطاعات استثمارية أخرى مثل السياحة وغيرها. كما أنهم يشكلون تهديداً للمجتمع العالمي برمته.

إلا أن هذه اللجنة على قناعة أن ثمة شيء أعمق يحررنا؛ فهناك ما هو أعظم، وأنبيل، وأكثر إلحاحاً من مجرد احتياجاتنا المشتركة، ومصائرنا المرتبطة ببعضها البعض؛ إن اهتمامنا المشترك، وهو عنوان تقريرنا، هو في الواقع إنسانيتنا المشتركة.

لقد تناول مختلف المفوضين هذا الطرح بمختلف الوسائل. فقد تحدث رئيس هذه اللجنة، رئيس الوزراء البريطاني توني بلير عن ذلك مسمياً إياه: "إدراك رابطة الوشيجة الإنسانية فيما بيننا". كما تحدث الناشط والموسيقي، بوب جلدوف، عن هذه المهمة قائلاً "مد يد العطف والإنسانية المشتركة لكي نتخطى حاجز الألم والغضب ونلمس الإنسان على الجانب الآخر". كما استخدم رئيس الوزراء الأثيوبي، ميليس زيناوي، كلمة "التضامن" - التي تعني ذلك الشعور الخفي بالتعاطف المصحوب بعزيمة قوية ومستمرة بالنسبة لنا جميعاً للالتزام بالصالح العام حيث الجميع مسئول عن الجميع.

إن الأمر ليس مجرد تعاطف الغرباء، إنها رحلة من فعل الخير والعدالة أو ما يطلق عليه في لغة الزولو وغيرها من لغات البانتو كلمة "أوبونتو" ubuntu التي تصر على أن هوية كل شخص ترتبط بهوية الغير في مجتمع يضم الجميع. وتعني هذه الكلمة "كينونتي مستمدة من كينونتنا جميعاً". وفي عالم معولم يجب أن يمتد شعورنا بمعنى كلمة "أوبونتو" ليشمل كوكب الأرض كله. فكلما كان السوق عالمياً، استوجب ذلك مزيداً من التوازن عن طريق ثقافة تضامن عالمية ترعى احتياجات الفئات الأكثر ضعفاً. إن الاعتماد المتبادل على بعضنا البعض يعتبر، بمعنى أعمق، قضية أخلاقية. كما أن إنسانيتنا المشتركة تتعرض للانتهاك نتيجة للفقر المدقع المنتشر في أفريقيا، وهذا ما يدفعنا إلى المطالبة بالعمل لمكافحة الحرمان واليأس نيابةً عن أناس قد لا نقابلهم أبداً في أماكن بعيدة تماماً.

إننا في عالم أخلاقي واحد، ويجعلنا شعورنا الأخلاقي المشترك ندرك واجبنا تجاه بعضنا البعض. ونحن بصفتنا مجموعة مختلطة من المفوضين الأفارقة وغير الأفارقة مررنا بتجربة مشتركة بهذا الشعور حيث ارتبطنا ببعضنا البعض للعمل بما يخدم المصالح التي تحقق الخير العام لنا جميعاً.

إن الفرصة سانحة للتغيير، وهذه هي قناعتنا جميعاً، فسويماً لدينا القوة على تغيير وجه التاريخ؛ أما أن نجلس مكتوفي الأيدي فذلك ما لا يمكن احتمالها، أما أن نفعل شيئاً ما فإنه لا يكفي، أما أن نبذل كل ما نستطيعه فإن هذا لا يعد مطلباً فحسب بل إنه واجبنا الواضح الجلي، فقد حان وقت العمل.

التوصيات

لقد بدأت أفريقيا تحرز تقدماً في معركتها الطويلة ضد الفقر. ولكن للمحافظة على هذا التقدم والاستمرار فيه يقتضي ذلك وجود شراكة أقوى بين الأمم الأفريقية والعالم الغربي. ويعني ذلك العمل والتغيير على كلا الجانبين.

ويجب أن تأخذ أفريقيا بزمام القيادة في هذه الشراكة، وأن تتحمل مسؤولية مشكلاتها، وأن تبدأ في إيجاد الحلول، حيث إن تلك الحلول إذا كانت نابعة من رؤى وأحكام أفريقية ستكون أكثر تأثيراً من تلك المفروضة من الخارج. ويجب على المجتمع الدولي من جانبه أن يتوقف عن تلك الممارسات التي تضر بمصلحة أكثر شعوب العالم فقراً. يجب عليه أن يبذل قصارى جهده لدعم الإصلاحات الجارية في أفريقيا؛ كما يجب أن يتم الإسراع في كل هذه المسارات إذا ما كنا نتطلع إلى إزدهار القارة ومشاركة الشعوب الفقيرة هذا التقدم. ويجب على المجتمع الدولي دعم المبادرات الإقليمية الأفريقية بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد، وذلك للعمل سوياً لتحقيق هذه الإصلاحات ودعمها.

وتقتضي بعض توصياتنا - في مجالات البنية التحتية، والصحة، والتعليم - تحويل مبالغ هائلة من المال من العالم المتقدم إلى أفريقيا. بينما تتطلب بعض التوصيات الأخرى - التي تعززها الاتجاهات الجديدة نحو الثقافات الأفريقية؟ تغيير السلوك، ووسائل العمل، وإعادة ترتيب الأولويات. بينما تنادي بعض التوصيات الأخرى المجتمع الدولي بالتوقف عن الممارسات التي تضر بأفريقيا. يجب أن تؤخذ هذه التوصيات كحزمة متكاملة، فيجب على الشركاء العمل سوياً لتنفيذ هذه الحزمة متحررين في ذلك الالتزام، والتصميم، والسرعة، وتركيز كل طرف على الوسائل التي تمكنهم من تقديم الإسهامات الأكثر فاعلية.

أ: توصيات بشأن الحكم وبناء القدرات

لقد أفسد ضعف الحكم التنموية في كثير من أنحاء أفريقيا إلى الآن. ويضم مفهوم الحكم الضعيف السياسات الحكومية السقيمة، والمناخ الاقتصادي والسياسي الذي يحبط الاستثمار، وقد يضم أيضاً الفساد والأنظمة البيروقراطية التي لا تخضع للفحص، ومن ثم لا تكون محل مساءلة من جانب الجمهور. ويحوي هذا المفهوم أيضاً انعدام المسؤولية، وضعف الآليات التي تضمن وصول أصوات الشعب، والنظر في حقوقه مثل المجالس النيابية، وأجهزة الإعلام، والقضاء.

ويمكن في قلب مشكلة الحكم في كثير من أنحاء أفريقيا افتقار الوزارات الحكومية المحلية والوطنية إلى القدرات اللازمة إلى جانب المشكلات الخاصة بتعيين العمالة الماهرة والاحتفاظ بها، تلك العمالة التي تحصل على التأهيل والتحفيز اللازمين لأداء عملها. كما تحتاج المنظمات الإقليمية، والمنظمات الأفريقية في القارة، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وبرنامج نيباد، اللذين يمثلان أهمية قصوى بالنسبة لمستقبل أفريقيا، إلى دعم وتعزيز.

الاستثمار في بناء القدرات

- ينبغي على البلدان المتقدمة تقديم دعم قوي - على الصعيدين السياسي والمالي - للجهود الأفريقية الساعية إلى تعزيز الأجهزة والبرامج الأفريقية والإقليمية بما في ذلك آلية مراجعة النظراء الأفارقة.
- يجب على الحكومات الأفريقية وضع استراتيجيات شاملة لبناء القدرات، كما يجب على الجهات المانحة في الوقت نفسه الاستثمار في تلك الاستراتيجيات مع ضمان أن تكون جهودهم موجهة بالكامل لخدمة هذه الاستراتيجيات بدلاً من خدمة أولوياتهم وإجراءاتهم التنافسية.
- وتعتبر المهارة العملية عاملاً رئيساً في إرساء دعائم التحسينات والتعديلات في القدرات الإدارية والفنية التي تفتقر إليها أفريقيا بشدة. فيجب على المجتمع الدولي في عام 2005 الالتزام بتخصيص 500 مليون دولار سنوياً، على مدار 10 سنوات، لتعزيز مؤسسات التعليم العالي في أفريقيا بحيث يصل هذا الدعم إلى مبلغ 3 مليار دولار بعد 10 سنوات، وذلك بهدف تطوير المراكز المتميزة في مجالات العلوم والتكنولوجيا بما في ذلك معاهد التكنولوجيا في أفريقيا.

تحقيق المزيد من المساءلة والشفافية

- يجب على المجالس النيابية في دول العالم المتقدم والعالم النامي أن تؤسس شركات بغية تعزيز المجالس النيابية في أفريقيا بما في ذلك البرلمان الأفريقي المشترك.
- يجب على المؤسسات الإعلامية، والإذاعات الحكومية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، بدعم من الحكومات، أن يشكلوا اتحاد للشركاء داخل أفريقيا وخارجها، وذلك بغرض توفير الأموال والخبرة اللازمة لإنشاء صندوق لتنمية الإعلام الأفريقي.
- يجب على حكومات الدول المتقدمة ومساهمي الشركات والمستهلكين أن يشكلوا عامل ضغط على الشركات لتحقيق قدر أكبر من الشفافية في أنشطتها في البلدان النامية، وللالتزام بالمعايير الدولية للسلوك.
- يجب على المجتمع الدولي أن يقدم دعماً سياسياً ومالياً قوياً لبعض الخطط والبرامج مثل مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية وذلك بهدف تحقيق قدر أكبر من الشفافية في المبالغ التي تتلقاها الحكومات أو تدفعها، وينبغي على المجتمع الدولي في هذا الصدد أن يشجع على قبول تلك الآليات والخطط من قبل جميع البلدان الأفريقية ذات الثروات الطبيعية. كما يجب عليه دعم تطوير المعايير والوسائل الساعية إلى تفعيل تلك المبادرة إلى جانب دعم وتمويل بناء القدرات لدى موظفي الدولة والمجتمع المدني وذلك عن طريق الإسهام في صندوق مبادرة شفافية الصناعات الإستخراجية متعدد الجهات المانحة.
- ويجب أن تمتد مبادئ الشفافية المماثلة لتلك المنصوص عليها في المبادرة المذكورة في الفقرة السابقة لتشمل بقية قطاعات الموارد الطبيعية بما في ذلك أعمال التحريج ومصائد الأسماك.
- ويجب على البلدان المصدرة للخشب أن تضمن أنه لا يتم الإتجار في منتجات الغابات التي يتم الحصول عليها بشكل غير قانوني، كما يجب على تلك البلدان ألا تسمح إلا بالأخشاب والمنتجات التي يتم الحصول عليها بشكل قانوني.

الفساد:

- يعتبر الفساد تحدياً ثابتاً يواجه كثير من القادة الأفارقة. ويجب عليهم في هذا الصدد إظهار إرادة سياسية متجددة لمحاربة الفساد على كافة المستويات الاقتصادية واجتماعياً. ولقد شرعت الكثير من البلدان الأفريقية في ذلك. وفي هذا السياق فإن تحقيق قدر أكبر من الشفافية من جانب الحكومات الأفريقية من شأنه أن يساعد في محاربة الفساد. إلا أن محاربة الفساد تقتضي التعامل مع كلا طرفي المعادلة وهما الراشي والمرتشي.
- يجب على البلدان المتقدمة أن تشجع وكالات ائتمان التصدير لديها على تحقيق قدر أكبر من الشفافية، وعلى المطالبة بمعايير أعلى من الشفافية فيما يتصل بدعمهم للمشروعات في البلدان النامية. كما ينبغي على البلدان المتقدمة أن تقوم بتنفيذ بيان العمل الخاص بالرشوى وائتمان الصادرات المدعم رسمياً الذي اتفق عليه أعضاء مجموعة الأمم الصناعية - منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- كما يجب على البلدان والأقاليم التي تمتلك مراكز مالية هامة أن تتخذ على وجه السرعة جميع التدابير القانونية والإدارية اللازمة لإعادة ترحيل أموال ومقومات الدولة التي تم تهريبها إلى تلك البلدان بشكل غير شرعي. ونحن ننادي ببلدان مجموعة الثمانية بأن تقطع على نفسها تعهدات محددة في عام 2005، وأن ترفع تقرير في - 2006 بشأن سير العمل فيما يتصل بتلك التعهدات - يضم المبالغ التي تم إعادتها للوطن.
- يجب على جميع الدول أن تصدق على، وتنفذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال عام 2005، كما يجب عليهم التشجيع على رسم سياسات أكثر شفافية لإجراء المناقصات، والمزايدات في كل من أفريقيا، والعالم المتقدم، ولا سيما في مجالات البناء، والتعمير، والهندسة.

تعزيز نظم المعلومات:

- تعتبر المعلومات السليمة والجيدة ذات أهمية جوهرية بالنسبة لرسم سياسة تتسم بالوعي والدراية والعمل على تنفيذها بصورة فاعلة. ويجب على الجهات المانحة تقديم المبالغ الإضافية اللازمة لمساعدة أفريقيا على تحسين النظم المستخدمة في تجميع وتحليل الإحصاءات، وذلك للوصول إلى ما يعتبر الحد الأدنى المقبول (وتقدر هذه المساعدات الإضافية بمبلغ 60 مليون دولار سنوياً).

ب: توصيات بشأن السلام والأمن

يعتبر الحق في الحياة والأمن من حقوق الإنسان الأساسية؛ فبدون الاستثمار المتنامي في الوقاية من الصراع، لن تستطيع أفريقيا أن تحقق التحرك السريع في مجالات التنمية التي تسعى إليها شعوبها. ويقع عبء تسوية الصراعات في أفريقيا في المقام الأول على عاتق الأفارقة أنفسهم، إلا أن هذا لا ينفي ما يمكن للعالم المتقدم تقديمه لتعزيز عملية الوقاية من نشوب صراعات، حيث إن الاستثمار في التنمية نفسه يعد استثماراً من أجل إحلال السلام والأمن.

معالجة أسباب الصراع وبناء القدرة على إدارتها:

- حتى تكون المعونات أكثر فاعلية في تخفيف حدة الصراع، يجب أن تُطالب جميع الجهات المانحة، والمؤسسات المالية الدولية، والأمم المتحدة بإجراء تقييمات لکیفية تقليل خطر الصراع المسلح وتحسين وضع الأمن الإنساني أثناء صياغة الاستراتيجيات الخاصة بالمساعدات المقدمة على مستوى البلاد والأقاليم.
- ويجب على المجتمع الدولي، بصفة عاجلة وفي موعد أقصاه عام 2006، أن يفتح باب المفاوضات بشأن معاهدة دولية للإتجار في الأسلحة.
- كما يجب على المجتمع الدولي أن يتبنى اتفاقيات أكثر فاعلية وإلزاماً من الناحية القانونية بشأن السمسرة في الأسلحة داخل أراضي كل دولة وخارجها والمعايير المشتركة بشأن مراقبة تلك الاتفاقيات وتفعيلها. ويمكن أن تدمج هذه الاتفاقيات في معاهدة دولية شاملة بشأن الإتجار في الأسلحة.
- وسعيًا إلى الإسراع في العمل على التحكم في الإتجار في الموارد الطبيعية التي تمول الحروب، يجب على المجتمع الدولي أن:
- يتفق على تعريف مشترك لمصطلح "موارد الصراع"، بحيث يتم التصديق عليها عالمياً من خلال الأمم المتحدة؛
- وينشئ هيئة خبراء دائمة داخل الأمم المتحدة تكمن مهمتها في مراقبة الصلات بين استخراج الموارد الطبيعية، والصراع العنيف، وتنفيذ العقوبات. كما يجب أن يكون للهيئة سلطة تقديم التوصيات الخاصة بتدابير التنفيذ إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.
- يجب على بلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية أن تعزز تطوير خطوط إرشادية شاملة وواضحة وأن تعمل على تنفيذها بالكامل بالنسبة للشركات العاملة في المناطق المهدهة بالصراع العنيف، وأن يتم إدخالها ضمن الخطوط الإرشادية الخاصة بمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بشأن المشروعات متعددة الجنسيات.

بناء القدرات الإقليمية والعالمية للوقاية من الصراع وتسويته

- يجب على المجتمع الدولي الوفاء بالتعهدات القائمة بهدف تعزيز قدرة أفريقيا على حفظ السلام بما في ذلك تقديم الدعم التدريبي واللوجستي اللازم. إلا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يتخطى هذه المرحلة بهدف زيادة الاستثمار للحصول على وقاية أكثر فاعلية ضد نشوب الصراع، وإيجاد وسائل غير عسكرية لحله.
- لكي يتمكن الاتحاد الأفريقي من التصرف بسرعة وبكفاءة لمنع وتسوية الصراع العنيف يجب على الجهات المانحة أن توافق على تمويل ما لا يقل عن 50 في المائة من صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي اعتباراً من 2005. ويقدر الإمكان، بفضل أن تكون هذه الإسهامات غير مخصصة، وأن يتم منحها بصفة مشتركة على أساس سنوي وذلك في مقابل تنفيذ آلية مساءلة مالية فاعلة من قبل الاتحاد الأفريقي. وبالنسبة للأموال الموجهة مباشرة من المجتمعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا، فيجب أن تكون هي الأخرى منسقة وغير مخصصة إن أمكن.
- في عام 2005 يجب على الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية اتخاذ الخطوات اللازمة لتوضيح أدوارهم، ومسئولياتهم على التوالي علاوة على المعايير اللازمة لاتخاذ الأعمال التي من شأنها منع الصراعات وتسويتها. كما يجب عليهم إنشاء آليات تنسيق فاعلة.

- في عام 2005، يجب على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إنشاء مفوضية لبناء السلام تابعة للأمم المتحدة بناءً على الاقتراح المقدم من هيئة الأمم المتحدة رفيعة المستوى للتهديدات، والتحديات، والتغيير. ويجب أن تكون لديه الصلاحيات والموارد اللازمة للوفاء بمهمته في منع الصراع العنيف، ولتنسيق أعمال إعادة الإعمار في فترات ما بعد الصراع.

بناء السلام فيما بعد الصراع:

إلى جانب دعم مفوضية بناء السلام التابعة للأمم المتحدة في تحسين عملية التنسيق الخاصة ببناء السلام في فترة ما بعد الصراع، نقترح اتخاذ التدابير الإضافية التالية:

- يجب على الجهات المانحة تمويل عملية التسوية السريعة للمتأخرات بالنسبة للبلدان الخارجة من الصراع في أفريقيا، وذلك لتمكينها من سرعة الحصول على التمويل الميسر من المؤسسات المالية الدولية. وتماشياً مع التوصيات الواردة في هذا التقرير بخصوص نوعية المعونات، يجب أيضاً على الجهات المانحة تخصيص منح طويلة الأجل، وبمقدار ثابت تكفي لتمويل احتياجات إعادة الإعمار في البلدان الخارجة من حالات الصراع.

ج: توصيات بشأن شمول التنمية: الاستثمار في الأشخاص

لا يوجد بديل لإحداث زيادة هائلة في الموارد اللازمة لمحو أثر سنوات طويلة من نقص الاستثمار المزمع في قطاعات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية.

ويقتضي الاستخدام الفاعل لهذه التدفقات الجديدة الهائلة في الموارد عمل مخططات شاملة للتنفيذ وللمراقبة النتائج. وسعيًا إلى تحقيق هذا الغرض يجب على الحكومات الأفريقية الاستمرار في تعزيز الحكم، وضمان مشاركة عامة الشعب والمجتمعات المحلية في صنع القرارات الخاصة بالتنمية. وبالنسبة للمجتمع الدولي يجب عليه الوفاء بوعوده كما يجب على كل من الحكومات الأفريقية والجهات المانحة الدولية ضمان تكافؤ الفرص وتوافرها للجميع.

التعليم:

- يجب على الجهات المانحة وعلى الحكومات الأفريقية الوفاء بالتزاماتهم وتعهداتهم الخاصة بتحويل شعار "التعليم للجميع" إلى حقيقة، بما يضمن أن يلتحق كل طفل في أفريقيا بالمدرسة. ويجب على الجهات المانحة تقديم مبلغ إضافي يتراوح بين 7 و 8 مليار دولار سنويًا لمساعدة الحكومات الأفريقية على وضع خطط قومية شاملة لتوفير مستوٍ جيد من التعليم.
- ويجب على الحكومات الأفريقية أن تحدد في خططها القومية التدابير اللازمة لضمان التحاق الفتيات والذكور بالمدارس مع التخصيص الجيد للموارد. كما يجب على الجهات المانحة الوفاء بهذه التكاليف الإضافية.
- يجب أن تتعهد الحكومات الأفريقية بالقضاء على المصروفات المدرسية في مرحلة التعليم الأساسي، ويجب على الجهات المانحة تمويل هذا الاتجاه إلى أن تتمكن البلدان من تحمل هذه التكاليف بنفسها.
- ولضمان تقديم مستوٍ عالٍ من التعليم، يجب على الحكومات الأفريقية أن تستثمر في تدريب المعلمين، والاحتفاظ بالمعلمين، والعمل على التنمية المهنية. ويجب الهبوط بنسب المعلمين إلى الأطفال إلى ما يقل عن 40:1 في التعليم الأساسي (أي معلم واحد لكل أربعين طفل). ويجب على الجهات المانحة الالتزام بالتمويل المتوقع طويل الأجل في سبيل تحقيق هذه الغاية.
- يجب أن يوفر التعليم المهارات اللازمة لأفريقيا المعاصرة. كما يجب على الجهات المانحة تمويل الشبكات الإقليمية لدعم الحكومات الأفريقية في تطوير مناهج تعليمية أكثر ملاءمةً على جميع المستويات.

الصحة:

- يجب على الحكومات الأفريقية أن تستثمر في إعادة بناء النظم اللازمة لتقديم خدمات الرعاية الصحية العامة. كما يجب على الجهات المانحة التبرع بمبلغ 7 مليار دولار خلال السنوات الخمسة المقبلة، لدعم الاستراتيجية الصحية وبرنامج العمل المبدئي الخاص ببرنامج نيباد التابع للاتحاد الأفريقي.
- يجب على كل من الجهات المانحة، والحكومات الأفريقية الاستثمار على وجه السرعة في التدريب، والاحتفاظ بالعمالة الماهرة، وذلك لضمان وجود مليون عامل إضافي في مجال الصحة بحلول عام 2015.
- يجب على الحكومات الأفريقية الوفاء بالتزاماتها بتخصيص 15 في المائة من موازانتها السنوية المخصصة للصحة، وأن تضع الاستراتيجيات اللازمة لتقديم الخدمات الصحية بصورة فاعلة. كما يجب على الجهات المانحة زيادة تمويلها لدعم هذه الاستراتيجيات بما يعوض العجز بحيث ترتفع على الفور إلى مبلغ 10 مليار دولار إضافية سنويًا على أن تزداد إلى 20 مليار دولار سنويًا بحلول 2015.
- وحيث تلغي الحكومات الأفريقية الرسوم الخاصة بالرعاية الصحية الأساسية كجزء من الإصلاح، يجب على الجهات المانحة أن تقطع على أنفسها عهدًا طويل الأجل بملاء الفراغ التمويلي إلى أن تتمكن البلدان من تحمل هذه التكاليف بنفسها.
- يجب على الجهات المانحة أن تتولى تمويل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا بالكامل.
- يجب أن تلتزم الجهات المانحة بتمويل التحالف العالمي للأموال والتحصين بالكامل وذلك عن طريق الصندوق الدولي لتمويل التحصين. كما يجب عليهم الوفاء بالتزاماتهم فيما يتصل بمبادرة القضاء على شلل الأطفال التي تهدف إلى القضاء عليه في عام 2005.

- كما يجب تقديم الدعم لاستراتيجية "نوعان من المرض ومريض واحد" التابعة لمنظمة الصحة العالمية لتقديم الرعاية اللازمة لمرضى السل وفيروس نقص المناعة البشرية.
- يجب على الحكومات الأفريقية والجهات المانحة العمل سوياً من أجل ضمان حصول كل أم حامل وكل طفل على ناموسيات معالجة بالمبيدات الحشرية طويلة المدى وضمان أنهم مزودين بالعقاقير الطبية الفاعلة لمكافحة الملاريا.
- يجب أن تضمن الجهات المانحة وجود تمويل كاف لعلاج الأمراض الطفيلية ونقص المغذيات دقيقة الوزن. ويجب على الحكومات وشراكات الصحة العالمية أن يضمنوا إدخالها في حملات الصحة العامة بحلول عام 2006.
- يجب على الحكومات الأفريقية أن تظهر قيادة قوية لتعزيز حق النساء والرجال في الصحة الجنسية والإنجابية. كما يجب على الجهات المانحة بذل مساعيها لإتاحة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية عالمياً.
- يجب على الجهات المانحة أن تطور حوافز البحث والتطوير في مجال الصحة التي تفي باحتياجات أفريقيا. كما يتعين عليها عمل اتفاقيات مقدمة لشراء الأدوية إلى جانب زيادة التمويل المباشر للبحوث التي تتولى أفريقيا توجيهها، والتي تقوم على تنسيقها المجتمعات الاقتصادية الإقليمية بالتعاون مع شراكات الصحة العالمية.

المياه والصرف الصحي:

- بدءاً من 2005، يجب على الجهات المانحة أن تحول مسار الهبوط في معونات المياه والصرف الصحي حتى تتمكن الحكومات الأفريقية من تحقيق التزامها الخاص برؤية مياه أفريقيا المتمثلة في تخفيض نسبة المحرومين من مياه الشرب والصرف الصحي بنسبة 75 في المائة بحلول 2015. ويجب على بلدان مجموعة الثمانية رفع تقرير في سنة 2007 بشأن تنفيذ خطة عمل المياه الخاصة بدول مجموعة الثماني المتفق عليها في 2003.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز):

- يجب على المجتمع الدولي التوصل إلى اتفاق عالمي في عام 2005 بشأن التوفيق بين ردود الأفعال الحالية المتباينة تجاه فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ويجب أن يتم ذلك في ظل دعم الاستراتيجيات التي تتسم بالشجاعة والشمول من قبل الحكومات الأفريقية التي ترصد العلاقات القائمة على القوة والسطوة بين الرجال والنساء والشباب.
- ووفقاً للاتفاق الذي تم التوصل إليه في إعلان "الجلسة الخاصة للجمعية العمومية للأمم المتحدة حول مرض الإيدز"، والتي تعرف بإسم يو إن جاس UNGASS، بشأن الالتزام الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، يجب على الحكومات والمجتمع الدولي العمل سوياً وبسرعة لضمان حق الناس في الوقاية من هذا المرض، والحصول على العلاج والرعاية اللازمين. كما يجب على الجهات المانحة الوفاء بالواجبات الآتية، وزيادة إسهامهم بمبلغ لا يقل عن 10 مليار دولار سنوياً على مدار خمس سنوات.

حماية الفئات الأكثر ضعفاً:

- يجب على الحكومات الأفريقية تطوير استراتيجيات حماية اجتماعية للأيتام والأطفال الأكثر عرضة للأمراض وذلك عن طريق دعم عائلات أولئك الأطفال ومجتمعاتهم الممتدة. ويجب على الجهات المانحة الالتزام بالتمويل طويل الأجل والمتوقع لهذه الاستراتيجيات بمبلغ 2 مليار دولار سنوياً على الفور بحيث يزيد ليصل إلى مبلغ يتراوح بين 5 و 6 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2015.
- يجب على الجهات المانحة دعم برنامج نيباد التابع للاتحاد الأفريقي في إيجاد إطار للحقوق، والإندماج، ودعم البلدان، ومساعدتها على تطوير استراتيجيات حماية اجتماعية بحلول عام 2007.
- يجب على الجهات المانحة، والحكومات الأفريقية التصديق على وتنفيذ إطار الأمم المتحدة لحماية، ورعاية، ودعم، الأيتام، والأطفال المعرضين للمرض.
- يجب على الجهات المانحة وعلى الحكومات الأفريقية تقديم الدعم المباشر في موازنات المنظمات الأفريقية لدعم عملها الساعي إلى حماية حقوق المرأة والطفل.

د: توصيات بشأن النمو والحد من الفقر

سيستمر معدل الفقر في أفريقيا في الارتفاع ما لم يتفوق عليه النمو الاقتصادي بشرط أن يكون نمواً يشارك فيه الفقراء، ولا يستبعد أي من فئات المجتمع. ومن ثم يجب على صانعي السياسات أن يراعوا دائماً أثر السياسات على الفقراء. ويجب أن تتمكن بلدان أفريقيا جنوب الصحراء من خلال مجموعة المقترحات المطروحة في هذا الفصل، وفي غيره من الفصول، من تحقيق والعمل على استدامة معدلات نمو تصل إلى سبعة في المائة بحلول عام 2010. كما يجب عليهم تعزيز مشاركة الفقراء في الفرص التي يمنحها النمو. وفي سعيهم لتحقيق هذا الهدف، يجب عليهم العمل على الحد من التفاوت في الدخل الذي من شأنه تقويض ما يحدثه النمو من أثر على الفقر.

وتنقسم مقترحاتنا في هذا الصدد إلى قسمين. تتعرض المجموعة الأولى بالأساس إلى تعزيز النمو. ولكي يتم تحقيق معدلات نمو أسرع، وليتم الحد من الفقر على نطاق أوسع، فإن ذلك يقتضي استثمارات كبرى في مجال البنية التحتية، والزراعة، والتنمية الحضرية، وتوفير المناخ اللازم لدعم الاستثمار والسياسات التي تعتنى جيداً بالتغيرات البيئية والمناخية. وعادةً ما يكون عبء دفع النمو الاقتصادي واقعاً على القطاع الخاص، إلا أن الحكومات هي التي تهئ الظروف لهذا النمو، فالتحدي إذًا يكمن في بناء شراكة قوية بين القطاع الخاص والحكومة.

أما المجموعة الثانية من المقترحات فتتناول تعزيز مشاركة الفقراء في هذا النمو. وفي هذا الصدد يتم التركيز على وجه الخصوص على إتاحة فرص أفضل وحماية حقوق المرأة حيث تعتبر تلك عوامل جوهرية بالنسبة لنمو المشروعات الصغيرة. كما أن الشباب في حاجة إلى فرص عمل. ويمكن أيضاً أن يلعب مجتمع الأعمال دوراً في هذه المجالات.

تعزيز النمو

تحتاج أفريقيا إلى مبلغ 20 مليار دولار إضافية سنوياً للاستثمار في البنى التحتية. ولدعم هذه المعونات يجب على البلدان المتقدمة توفير مبلغ 10 مليار دولار إضافية سنوياً حتى عام 2010، ويُزاد هذا المبلغ، بناءً على المراجعة، إلى 20 مليار دولار سنوياً خلال السنوات الخمسة التالية. ومن شأن ذلك أن يدعم أولويات البنية التحتية الإقليمية، والوطنية، والحضرية، والريفية في أفريقيا، والتي تتراوح بين الطرق الريفية، وتطوير الأحياء الفقيرة المزدهمة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبنية التحتية اللازمة لدعم مزيد من اندماج أقاليم أفريقيا، ولتمكين أفريقيا من اقتحام الأسواق العالمية.

ويجب على الحكومات الأفريقية أن تطلق العنان لروح المغامرة القوية لدى الشعوب الأفريقية؛ ولتعزيز هذا الاتجاه، يجب على كل من الحكومات المانحة والقطاع الخاص تنسيق جهودهم الداعمة لصندوق تهيئة مناخ الاستثمار الخاص ببرنامج نيباد التابع للاتحاد الأفريقي المقترح إنشاؤه. ويحتاج ذلك إلى تحديد العراقيل التي تعيق إتمام الأعمال والتغلب عليها. علاوةً على ذلك يجب على البلدان المتقدمة دعم تمويل وكالة لضمان الاستثمار متعدد الأطراف، والوكالة العامة العالمية لتحمل المخاطر وذلك بهدف تأمين المستثمرين الأجانب والمحليين في البلدان الأفريقية الخارجة من الصراعات. كما يجب تقديم الدعم إلى المستثمرين المحليين في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء.

وكجزء من منظومة أوسع من التدابير الرامية إلى تعزيز التنمية الزراعية والريفية، يجب على أفريقيا مضاعفة رقعة الأرض الزراعية المروية بحلول عام 2015. كما يجب على الجهات المانحة تقديم الدعم اللازم في هذا الصدد، وذلك بالتركيز مبدئياً على تمويل زيادة بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2010، مع التركيز على الري على نطاق محدود. وتضم التدابير الأخرى تحسين مناخ الاستثمار والبنية التحتية الريفية، وإجراء البحوث، ونشر التقنيات الزراعية الحديثة، وضمان حقوق امتلاك الأراضي خاصةً بالنسبة للنساء، والاستثمار في المدن الصغيرة، لتشجيع نمو الأسواق المحلية والإقليمية.

مشاركة الفقراء في النمو

يجب على الدول المتقدمة إنشاء صندوق تحديات المشروعات في أفريقيا قوامه 100 مليون دولار لدعم مبادرات القطاع الخاص التي تسهم في تنمية المشروعات الصغيرة عن طريق منحها فرصة الوصول إلى الأسواق. ويسعى الصندوق إلى تشجيع الشراكات الجديدة في القطاعات المالية

وغير المالية، والإسهام في تحقيق أهداف الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إيجاد فرص عمل للشباب، وتعزيز المشروعات النسائية.

يتحتم على الحكومات الأفريقية أن تتولى قيادة تعزيز فرص العمل بالنسبة للشباب، والنساء، والرجال في سياق سياساتها الرامية إلى النمو. كما ينبغي على الجهات المانحة مساعدة الحكومات الأفريقية في صياغة خطط العمل الوطنية الخاصة بالعمل، وتنفيذها من خلال شبكة توظيف الشباب المصدق عليه من قبل الاتحاد الأفريقي.

تعزيز دور قطاع الأعمال

تنادي اللجنة بإحداث تغيير جذري في الطريقة التي يشارك بها مجتمع الأعمال سواء على الصعيد المحلي أو الدولي في عملية التنمية في أفريقيا. فيجب أن يوقع أصحاب الأعمال على القواعد الرائدة في مجال السلوك الاجتماعي والبيئي بما في ذلك الفساد والشفافية، كما عليهم أن يركزوا جهودهم على العمل المنسق الخاص بمعالجة الفقر - العمل بالتعاون فيما بينهم، ومع المانحين والحكومات الوطنية والمجتمع المدني بما في ذلك الاتحادات العمالية. ودعماً لهذا الاتجاه، على البلدان المتقدمة دعم مبادرة الأعمال المستدامة والنامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في المنطقة. ومن جانبهم يجب على الجهات المانحة والحكومات الأفريقية تطوير شراكات أكثر فاعلية مع القطاع الخاص.

البيئة والتغير المناخي

ومن منطلق دعم مبادرة البيئة الخاصة ببرنامج نيباد التابع للاتحاد الأفريقي، ينبغي على الجهات المانحة تعزيز الاعتبارات البيئية في جميع برامجهم. كما يتعين على الحكومات المانحة والمؤسسات الدولية بما في ذلك البنك الدولي وبرنامج البيئة التابع للأمم المتحدة وبرنامج التنمية التابع للأمم المتحدة أن يشجعوا إدماج الاستدامة البيئية في استراتيجيات الحد من الفقر التي تتبناها الحكومات الأفريقية. كما يجب أن تضم هذه المبادرات مؤشرات لمراقبة الأداء البيئي.

ويتعين على البلدان المانحة تحديد أهداف لاستخدام أفضل وأوسع لتقنيات الطاقة الجديدة النظيفة، وذلك لتفعيل السوق العالمية وتشجيع استخدامها في البلدان النامية. ويجب على الجهات المانحة العمل على تحسين شبكة ملاحظة المناخ من خلال النظام العالمي لمراقبة المناخ، إلى جانب تقديم الدعم الثنائي، وبرنامج لبناء القدرات المنسقة فيما بين الجهات المانحة، ومؤسسات البحوث الأفريقية. واعتباراً من 2008، يجب على الجهات المانحة أن يجعلوا عوامل التقلبات المناخية، ومخاطر التغير المناخي جزءاً لا يتجزأ من التزاماتهم، وأن يراعوا هذه العوامل عن طريق توفير التمويل اللازم بما يمكن البلدان الأفريقية من التكيف مع المخاطر والآثار التي يخلفها التغير المناخي.

هـ: توصيات بشأن التجارة

تعتبر زيادة التجارة عاملاً حيوياً لزيادة النمو. لقد هبط نصيب أفريقيا في التجارة العالمية إلى ما لا يتعدى 2 في المائة من أصل 6 في المائة منذ عشرين عاماً كما تخلفت أفريقيا كثيراً عن منافسيها. وعلى أفريقيا مواجهة تحديات ضخمة إذا ما أرادت أن تطيح بهذا الوضع، وتحاول اللحاق بالركب. فيجب على الحكومات الأفريقية دفع هذه العملية، كما يجب السماح لهم بتطوير سياسات التجارة الخاصة بهم. ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق العمل على ثلاثة محاور رئيسة من قبل البلدان الأفريقية، والمجتمع الدولي بالتعاون مع بعضهم البعض: دعم الاستراتيجيات الأفريقية بشأن بناء القدرات على التجارة؛ تفكيك حواجز التجارة المفروضة من قبل العالم الغني من خلال جولة الدوحة لمفاوضات التجارة العالمية؛ وتقديم دعم انتقالي بما يساعد أفريقيا على التكيف مع أنظمة التجارة الجديدة.

تحسين قدرة أفريقيا على التجارة:

- يجب على أفريقيا زيادة قدرتها على التجارة، فيجب عليها في سبيل ذلك إزالة العوائق التجارية الداخلية فيما بين البلدان الأفريقية وبعضها البعض. بالإضافة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتيسير التجارة، حيث تعتبر هذه التدابير بمثابة عاملاً رئيساً في هذا الصدد، وتضم هذه التدابير إصلاح اللوائح الجمركية وغيرها من اللوائح، كما يجب مضاعفة الجهود الرامية إلى تحقيق كفاءة اقتصادية أفضل من خلال التكامل والتعاون المتزايد داخل الأقاليم الأفريقية. وبعض من هذه الخطوات تعتبر سهلة ومنخفضة التكاليف نسبياً.
- يجب على أفريقيا بذل المزيد من الجهد لتحسين البيئة الاقتصادية بالنسبة للمزارعين والمؤسسات مدعومة في ذلك بمزيد من الاستثمارات من المعونات المقدمة من الجهات المانحة الدولية لضمان قدرة أفريقيا على الانتاج والمتاجرة بصورة تنافسية. ويجب أن يتم انفاق جزء من التمويل الموجه إلى البنية التحتية على تحسين وسائل النقل والاتصالات لتخفيض التكاليف.

تحسين وسائل وصول أفريقيا إلى أسواق العالم الغني

- يتعين على البلدان المتقدمة ضمان أن تكون التنمية على قائمة أولويات محادثات التجارة العالمية المزمع إجراؤها في جولة الدوحة التي ستعقد ضمن اجتماعات منظمة التجارة العالمية المقرر انعقادها في ديسمبر/كانون الثاني 2005 في هونج كونج. ويجب أن تخرج جولة الدوحة بنتائج في موعد أقصاه نهاية عام 2006 حتى تحدث فرقاً مبكراً بالنسبة لأفريقيا وغيرها من البلدان النامية.
- يجب أن تتفق البلدان الغنية أثناء اجتماعها في هونج كونج على الإلغاء الفوري للدعم المشوه للتجارة المفروض على القطن والسكر كما يجب عليها الالتزام بإنهاء جميع أشكال دعم الصادرات بحلول عام 2010 وكافة أشكال الدعم المشوه للتجارة في مجال الزراعة. وفي نهاية محادثات جولة الدوحة يجب الاتفاق على تخفيض جميع التعريفات الجمركية تدريجياً لتصل إلى صفر بحلول عام 2015 مع تخفيض الحواجز غير الجمركية. وبذلك فسوف يتم توفير مبالغ طائلة كانت ستهدر، كما أن ذلك سيقدم مزايا ضخمة لشعوب تلك البلدان وأفريقيا وغيرها من البلدان النامية.
- يجب على البلدان النامية ذات الدخول الأعلى أن تعمل المزيد من أجل تخفيض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز التجارية مع أفريقيا.
- وبوضع التنمية على رأس محادثات التجارة، بما في ذلك اتفاقيات التجارة الجديدة التي تتفاوض أوروبا بشأنها حالياً مع أفريقيا، يجب ألا يفرض على البلدان الأفريقية تحرير تجارتها بموجب شروط خاصة بالتجارة والمعونات، حيث يجب أن يتم ذلك بطريقة تصل بالمطالبات المثلية المتبادلة إلى أدنى حد لها. كما يجب السماح للبلدان الأفريقية كل على حدة بوضع سلسلة للإصلاحات التجارية الخاصة بها. ويجب تقديم المساعدات المالية الإضافية لدعم البلدان النامية في بناء القدرات التي تحتاجها للإلتجار وللتكيف مع أسواق أكثر انفتاحاً.
- يجب العمل على تفعيل المعاملة الخاصة والتفاضلية بصورة أفضل في أفريقيا وغيرها من البلدان النامية، وذلك عن طريق جعل اللجوء إلى النزاع القانوني مشروطاً بنقيم المخاوف التنموية. وقد يفيد في ذلك الإطلاع على المادة رقم 24 من اتفاقية الجات فيما يتصل بالحد من المطالبة بالمعاملة المثلية، وزيادة التركيز على أولويات التنمية.

- على الرغم من سعي أفريقيا إلى الوصول إلى معايير الانتاج المعمول بها لدى البلدان المتقدمة، فإنها تعاني من أجل الحصول على التكاليف اللازمة لذلك. يجب على البلدان الغنية أن تطبق اختبار التنمية، بما في ذلك عمل تقييم للأثر، عند تصميمها لهذه المعايير، وذلك للتقليل من حجم العوائق التي قد تنشأ عن هذه المعايير، وتقديم المساعدات الفورية للوفاء بها.

مساعدة أفريقيا على التكيف مع أنظمة التجارة الجديدة

- إن بناء قدرة أفريقيا على التجارة، وتقرير إجراءات الإصلاح في جولة الدوحة سوف يستغرق وقتاً طويلاً. وخلال هذه الفترة ستحتاج أفريقيا إلى دعم انتقالي لتحقيق هذا التقدم.
- يجب على البلدان المتقدمة إزالة جميع الحواجز التي تعترض الصادرات الواردة من بلدان جنوب الصحراء منخفضة الدخل، وذلك عن طريق توفير إمكانية دخول منتجات جميع تلك البلاد بدون جمارك، ومع عدم التقييد بالحصص. ولن يكلف ذلك البلدان المتقدمة سوى القدر اليسير جداً. كما يجب عليهم التوقف عن تطبيق شروط قواعد المنشأ المصممة بهدف تعويق المصدرين الأفارقة، بدلاً من مساعدتهم، وذلك عن طريق السماح لأفريقيا بالحصول على المكونات من أي مكان في العالم، وأن تقتصر طلباتها على إضافة ما لا يقل عن 10 في المائة من القيمة عند تصنيع تلك المنتجات. ويجب أن تسير الاتفاقيات التجارية الجديدة المبرمة بين أوروبا وأفريقيا بسرعة في هذا الإتجاه. وإذا وفرت جميع البلدان المتقدمة إمكانية دخول المنتجات الواردة من بلدان جنوب الصحراء ذات الدخل المنخفض بدون جمارك ومع عدم التقييد بالحصص، فمن شأن ذلك أن يرفع الدخل السنوي لبلدان أفريقيا جنوب الصحراء بمعدل 5 مليار دولار.
- كما يجب على البلدان الغنية تقديم المساعدات للاقتصادات الأفريقية بحيث تتكيف مع أنظمة التجارة العالمية الأكثر انفتاحاً إلى جانب تعزيز المزايا بالنسبة للفقراء مع الحد من الآثار السلبية عليهم.

و: توصيات بشأن الموارد

من أجل زيادة معدل النمو وحتى يتحقق تقدم قوي نحو تحقيق أهداف التنمية الألفية، يجب أن يحدث تغيير جذري في حجم ونوعية المعونات المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء. فيجب أن يزيد مبلغ المعونات المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء بواقع 25 مليار دولار سنوياً على مدار فترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أعوام. ويجب أن يكون ذلك مصحوباً بتغيير جذري في الوسيلة التي يتصرف بها الجهات المانحة، ويقدمون بها المساعدات، وذلك عن طريق التحسينات القوية المستمرة للحكم في البلدان الأفريقية. ونوضح أنه في ظل هذه الظروف يمكن استخدام هذه الزيادة في المعونات بصورة فاعلة. ومن ثم يجب جمع الأموال الإضافية بمختلف الوسائل بما في ذلك الإطلاق الفوري لصندوق التمويل الدولي.

نوعية المعونات

- لكي نحسن من نوعية المعونات، يجب إجراء نقاش سنوي بين وزراء التنمية في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ووزراء المالية الأفارقة مع ممثلي المجتمع المدني، والمنظمات الدولية. ويتم في هذا النقاش دراسة معايير تخصيص المعونات، وتقديم مقترحات بشأن أفضل أسلوب للتوزيع على سبيل المثال بين البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. أما في البلدان التي يتسم فيها نظام الحكم والمؤسسات بالضعف، فيجب على الجهات المانحة السعي إلى توفير تدفقات كافية وفاعلة من خلال القنوات الملائمة، مع تجنب تقويض الأنظمة القومية، ومراعاة الاستدامة طويلة المدى.
- يجب أن تكون المعونات غير مشروطة، ومتوقعة، ومنسقة، ومرتبطة بعمليات صنع القرار، وإعداد الموازنات في البلدان المتلقية لهذه المعونات. كما يجب أن يكون طول الالتزام مرتبطاً بغرضه: على سبيل المثال، المعونات المقدمة لدعم البنى التحتية والإنفاق العام يجب أن تكون ذات مدى أطول من تلك الموجهة للمعونة الفنية.
- كما يجب أن تأخذ المعونات المقدمة إلى أفريقيا شكل المنح بصفة أساسية.
- يجب الحد من جعل المساعدات الخارجية مشروطة بالسياسة. إلى جانب تحديد وسائل دعم المسؤولية المتبادلة وآليات تنفيذ المراقبة. وينبغي مراعاة أن تكون أنشطة المؤسسات المالية الدولية والمانحين داعمة لمؤسسات المساءلة في البلدان الأفريقية، وليست مقوضة لها على سبيل المثال عن طريق مساعدة البلدان على دعم القواعد والمعايير الدولية وتجنب الأعباء الثقيلة التي تتحملها لرفع التقارير.
- ويتعين على الجهات المانحة مساعدة البلدان الأفريقية على تناول مشكلاتها الناجمة عن الصدمات المرتبطة بالسلع، والكوارث الطبيعية عن طريق إنشاء أداة جديدة للقيام بذلك.

كمي معونات

- يجب مضاعفة المعونات الموجهة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، بحيث تزداد بمقدار ٢٥ مليار دولار سنوياً خلال فترة تتراوح بين ثلاثة وخمسة أعوام استكمالاً لمستويات الدخل المحلي الآخذة في الارتفاع، والناشئة عن النمو والحكم الجيد. وبعد الإطلاع على التقدم الذي تم إحرازه بنهاية هذه الفترة، يتم إضافة مبلغ آخر، قدره 25 مليار دولار سنوياً، وذلك بناءً على المتغيرات التي تحدث في نوعية المعونات والتعديلات المدخلة على الحكم.

تفيف

- بالنسبة للبلدان الفقيرة في أفريقيا جنوب الصحراء التي تحتاج إلى تخفيف أعباء الدين، يجب أن تستهدف هذه الآلية إلغاء 100 في المائة من الدين بأسرع ما يمكن. ويجب أن يكون ذلك ضمن حزمة تمويلية لهذه البلدان بغية إنجاز أهداف التنمية الألفية طبقاً للوعد المصرح به في مونترني وكاناناسكيس. والمعيار الرئيس يجب أن يقوم على استخدام المال في دعم التنمية، والنمو الاقتصادي، والحد من الفقر بالنسبة للبلدان، بما يدعم الحكم الصالح بشكل فاعل.

- وعليه، يجب بدء العمل فوراً نحو تأسيس اتفاقية دين تتسم بالشفافية تضم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ذات الدخل المنخفض بما في ذلك تلك البلدان التي لا تضمها الخطط الحالية. ويجب إلغاء سندات الدين وخدمة الدين بنسبة 100 في المائة إلى جانب تغطية الدين متعدد الأطراف والدين الثنائي.
- وأحد التدابير التي يجب إتخاذها بشكل عاجل، هي وضع التمويل في نصابه على الفور، ويعني ذلك إلغاء خدمة الدين متعدد الأطراف بنسبة 100 في المائة إذا كان ذلك ضرورياً لتحقيق أهداف الألفية للتنمية.

آليات التمويل

- يجب على البلدان المانحة أن تلتزم على الفور بتسديد حصتها العادلة في الزيادة السنوية البالغ قدرها 25 مليار دولار، واللازمة لتنمية أفريقيا.
- ويجب أن تضم وسائل التمويل اللازمة لمضاعفة المعونات الموجهة إلى أفريقيا الإطلاق الفوري لصندوق التمويل الدولي.
- يجب على البلدان الغنية أن تستهدف إنفاق 0.7 في المائة من دخلها السنوي على المعونات مع وضع الخطط المؤدية إلى الوفاء بهذا الهدف.
- يجب القيام بمزيد من العمل بغرض تطوير الأغراض التي يمكن الوفاء بها بالنسبة للرسوم المالية المفروضة دولياً وذلك لجمع مزيد من الأموال (على سبيل المثال الرسوم الإجبارية أو الطوعية على تذاكر الطيران).

ز: توصيات بشأن كيفية تحقيق كل ما سبق

إذا ما كان يتوجب على أفريقيا تحمل مسؤولية تنميتها، فإن ذلك يقتضي حصولها على قدر أكبر من التأثير في صنع القرارات التي تؤثر عليها بصورة مباشرة. فيجب أن يكون لها صوتاً أقوى في المنتديات الدولية، بالإضافة إلى تعزيز قدرتها على ممارسة قدر أكبر من الضغط على العالم الغني للوفاء بالتزاماته تجاه الشعوب الفقيرة في أفريقيا؛ كما يجب إنشاء نظام مراقبة مستقل للتأكد من تنفيذ كل ذلك.

تعزيز المؤسسات الأفريقية متعددة الأطراف

- يجب أن يضع مساهمو البنك الأفريقي للتنمية نصب أعينهم الهدف بأن يكون البنك مؤسسة مالية فاعلة وبارزة في أفريقيا خلال عشرة أعوام. ويجب تقديم المقترحات من قبل الرئيس الجديد خلال ستة أشهر من توليه المنصب. كما يتعين على المساهمين دعم تنفيذ هذه المقترحات بشكل قوي.
- ويجب تقديم مزيد من الدعم لتعزيز دور اللجنة الاقتصادية المعنية بشئون أفريقيا.

تغيير المنظمات متعددة الأطراف

الاستراتيجية

- يجب على إدارة كل من البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية إعطاء أولوية أكبر للإسراع في تنمية أفريقيا. وينبغي تقديم المقترحات الكفيلة بتحقيق ذلك إلى مجالس محافظي البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي (ويفضل ذلك في الاجتماعات السنوية لكلا المؤسساتين المزمع انعقادها في عام 2005، بحيث لا يتأخر تقديم تلك المقترحات عن اجتماعات ربيع عام 2006) والاجتماع الوزاري للدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية المنعقد في عام 2005.
- يتعين على أمين عام الأمم المتحدة ومجموعة التنمية التابعة للأمم المتحدة أن تعزز التنسيق فيما بين الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة على مستوى كل بلد على حدة وذلك بهدف تحسين أثرها.

الصوت

- يجب أن تمنح البلدان الأفريقية فرصة أكبر للتعبير في المؤسسات متعددة الأطراف، ويكون ذلك عن طريق زيادة نسبة التمثيل في مجالس إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.
- تقع مسؤولية القيادة الاستراتيجية وصنع القرار في كل من صندوق النقد والبنك الدوليين على عاتق القيادة السياسية في البلدان الأعضاء. وسعيًا لتحقيق هذا الهدف يجب إنشاء مجلس لصنع القرار مكون من ممثلين سياسيين عن البلدان الأعضاء في كل مؤسسة.
- يجب أن يتم تقرير تعيين رؤساء المؤسسات الدولية من خلال منافسة مفتوحة تعتمد على أفضل المرشحين، وليس على التقاليد المتبعة التي تضع الجنسية شرطاً مقيداً في هذه التعيينات.
- يجب على الحكومة والجهات المانحة في كل دولة تتلقى المعونات أن يشكلوا مجموعات مراقبة لتقييم نوعية المساعدة المقدمة من الجهة المانحة، ومدى التنسيق.
- يجب أن يتم توسيع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بحيث يضم نسبة أكبر من التمثيل الأفريقي.

إنشاء آليات مراقبة مستقلة فاعلة

- ولإعطاء دفعة قوية إضافية لتنفيذ توصيات هذه اللجنة، يجب إنشاء آلية مراقبة مستقلة، تعبر عن المنهج الاستشاري الذي تتبناه اللجنة، وتكون مهمة هذه الآلية مراقبة سير العمل ورفع التقرير بشأنه. ويمكن أن يقوم على إدارة هذه الآلية إثنان من الشخصيات البارزة والمؤثرة، ممن يتمتعون بوزن في المجتمع الدولي، أحدهما أفريقي والآخر من مجتمع الجهات المانحة، يكون بوسعهما إصدار تقرير سنوي مختصر. ويجب أن يتلقيا الدعم من وحدة صغيرة داخل أية مؤسسة أفريقية أو دولية قائمة بالفعل.

ترجمة و مراجعة
المكتب الاستشاري المبعوثون المصريون
www.ers.net.eg